2014

مؤسسة التمويل الدولية
مجموعة البنك الدولي

IFC

حلول كبيرة لتحديات كبيرة

التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2014

2014

21-4
التحديات الكبيرة
تتطلب حلولا كبيرة

29-22
النتائج العالمية لعمل
مؤسسة التمويل الدولية

فريق إدارة المؤسسة	22
أبرز ملامح الأداء المالي	25
أبرز أنشطة العمليات	25
الأثر العالمي لعمل المؤسسة	26

57-30
الاستفادة من قوة
القطاع الخاص

خلق الفرص	32
زيادة الموارد من أجل التنمية	40
التصدي لأكبر التحديات	46
تحسين الظروف المعيشية	52

106-58
نبذة عن المؤسسة

موجز نتائج عمل مجموعة البنك الدولي 2014

رسالة من
رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

قبل عامين، بدأت مجموعة البنك الدولي السير في طريق التجديد والتغيير لإعداد منظمتنا لمواجهة أصعب تحد أمامها حتى الآن — ألا وهو إنهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد. وفي اجتماعات الربيع لعام 2013، تبنينا هدفين طموحين: إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك لأفقر 40 في المائة في البلدان النامية.

وكي تصبح مجموعة البنك الدولي مؤهلة على نحو أفضل لتحقيق هذا الغرض، وافق مجلس محافظينا في اجتماعاتنا السنوية في أكتوبر/تشرين الأول الماضي على أول إستراتيجية لمجموعة البنك بأكملها. وتركز هذه الإستراتيجية على تطبيق حلول تؤدي إلى تحوُّلات جوهرية، وحشد مواردنا المجمعة بمزيد من الفاعلية، وتسريع وتيرة تعاوننا مع القطاع الخاص وشركاء التنمية الآخرين.

نركز على تحسين حياة نحو مليار شخص يعيشون حاليا في فقر مدقع، ونسعى إلى بناء عالم أكثر استدامة ورخاء وإنصافا — لنا جميعا.

وهذا التحدي هائل ولا شك. ولتحقيق هدفنا الخاص بإنهاء الفقر، يتعين علينا مساعدة عشرات الملايين من البشر على انتشال أنفسهم من براثن الفقر كل عام. وهذه مهمة شاقة، لكن إذا قمنا بتنفيذ إستراتيجيتنا بفاعلية، فأنا على يقين أن بوسعنا تحقيقها.

في هذا التقرير السنوي، ستتعرفون على كيفية قيامنا بتنفيذ هذه الإستراتيجية في العام الماضي. وتعمل مؤسساتنا الرئيسية الأربع — البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار — معا الآن بصفتها مجموعة بنك دولي واحدة لتحقيق هذه الرسالة.

لقد حققنا تقدما كبيرا. فعملنا مع البلدان الشريكة أصبح الآن أكثر انتقائية، إذ نعمل على نحو أوثق معها لتحديد أفضل الفرص لبلوغ أهدافنا المشتركة. وتحسن وحداتنا للممارسات العالمية ومجالات الحلول المشتركة الجديدة قدرتنا على تزويد البلدان المتعاملة معنا بأفضل المعارف لإيجاد حلول للتحديات الأكثر صعوبة التي تواجهها — بقدر أقل من التكاليف.

وجرى تحديث هيكلنا المالي وتدعيمه، مما أدى إلى نمو قدراتنا المالية مع خفض مصروفاتنا وتوجيه هذه الوفورات لصالح البلدان المتعاملة معنا. وهذه السنة، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 65.6 مليار دولار من القروض والمنح والاستثمارات الرأسمالية والضمانات للبلدان الأعضاء ومؤسسات الأعمال الخاصة.

وبلغ إجمالي ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير 18.6 مليار دولار، في حين بلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم، 22.2 مليار دولار. وبفضل الموارد القياسية التي تعهد المانحون بتقديمها والتي بلغت 52 مليار دولار لإعادة تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في السنوات الثلاث التالية، ستواصل المؤسسة القيام باستثمارات حيوية في تنمية قدرات الأفراد كي يتشارك الجميع في جني ثمار النمو المتحقق.

وخلال العقدين الماضيين، فإن نسبة 90 في المائة من الوظائف الجديدة جاءت بمبادرة من القطاع الخاص — وتعتبر الوظائف الجيدة حتى الآن أنجع مسار للفكاك من براثن الفقر. وتعزز مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراعنا للتعامل مع القطاع الخاص، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي ذراعنا للتأمين ضد المخاطر السياسية، جهودهما لتعبئة استثمارات القطاع الخاص وخلق المزيد من الوظائف والفرص الاقتصادية من أجل الفقراء.

وقد بلغ ما قدمته مؤسسة التمويل الدولية هذا العام لتمويل تنمية القطاع الخاص أكثر من 22 مليار دولار، منها نحو 5 مليارات دولار قامت بتعبئتها من شركاء الاستثمار. وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 3.2 مليار دولار من التأمين ضد المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان التي تدعم عمليات الاستثمار، بما في ذلك في المشروعات التحويلية.

وكي يكون لها تأثير دائم، يجب على استثماراتنا أن تكون مستدامة بيئيا. وإذا لم نتحرك للتصدي لتغيُّر المناخ، فلن يمكننا إنهاء الفقر المدقع. والفقراء هم أول وأشد من يعاني من آثار تغير المناخ. وفي العام الماضي، أعلنا خطة للتصدي للتغيرات المناخية، ونقوم باستثمارات من شأنها حماية بيئتنا مع تهيئة مستقبل أكثر قدرة على الاستمرار لأطفالنا وأحفادنا.

وتتحد قيادة مجموعة البنك الدولي وجهاز موظفيها في السعي لتحقيق رسالتنا الملحة، وتقوم بالتغيرات الحيوية اللازمة لتحقيق النتائج للبلدان المتعاملة معها. ونركز على تحسين حياة نحو مليار شخص يعيشون حاليا في فقر مدقع، ونسعى إلى بناء عالم أكثر استدامة ورخاء وإنصافا — لنا جميعا.

د. جيم يونغ كيم
رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

الالتزامات العالمية

شهدت المساندة التي تقدمها مجموعة البنك الدولي للبلدان النامية نموا كبيرا في العام الماضي. إذ ركزت المجموعة على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وعلى زيادة أهميتها وارتباطها بالبلدان والجهات المتعاملة معها والشريكة، وكذلك على توفير الحلول العالمية للتصدي للتحديات المحلية.

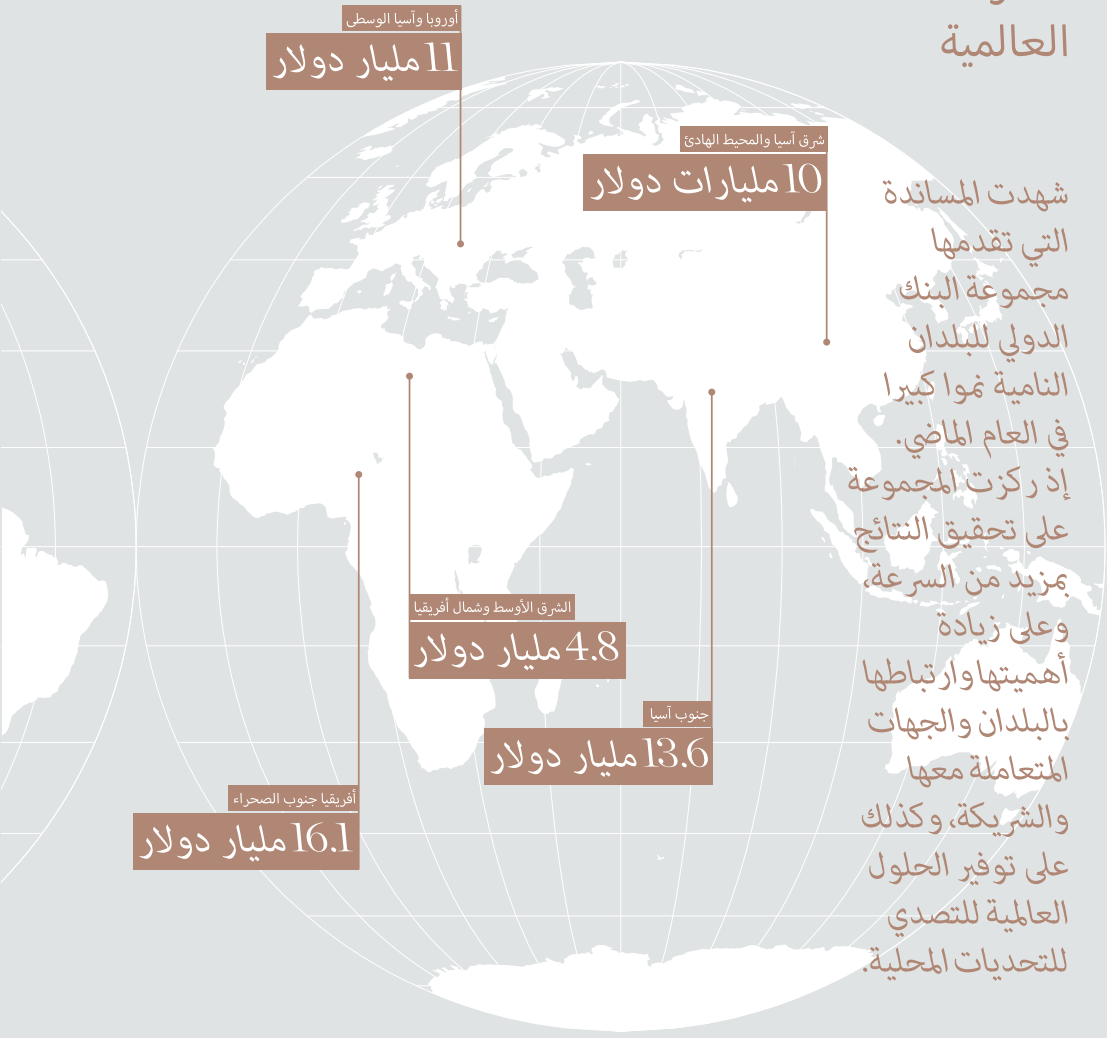

65.6

مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات المقدمة إلى البلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشاريع متعددة المناطق ومشاريع عالمية. ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

تأثير أنشطتنا

تستفيد مجموعة البنك الدولي بأكملها من مواضع قوتها وخبراتها المهنية ومواردها لمساعدة البلدان والشركاء الآخرين على إحداث أثر حقيقي على التنمية — وذلك من خلال قيادة النمو الاقتصادي، وتشجيع اشتمال الجميع، وضمان تحقيق الاستدامة.

دفع النمو الاقتصادي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية

95,000
كيلومتر من الطرق التي جرى بناؤها وإعادة تأهيلها

15.3
مليون شخص ومؤسسة أعمال صغرى وصغيرة ومتوسطة حصلوا على خدمات مالية

مؤسسة التمويل الدولية

2.6
مليون فرصة عمل جديدة

94
مليون مستهلك حصلوا على الكهرباء والمياه والغاز

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

52,100
فرصة عمل جديدة

6.1
مليار دولار من القروض الجديدة لمنشآت الأعمال التي أصدرها المتعاملون مع الوكالة

تشجيع الاشتمال

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية

250.9
مليون شخص حصلوا على خدمات
الصحة والتغذية والسكان

37.4
مليون مستفيد شملتهم برامج
شبكات الأمان الاجتماعي

مؤسسة التمويل الدولية

2.9
مليون مزارع حصلوا على المساعدة

2.5
مليون طالب حصلوا على إعانات تعليمية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

47
مليون شخص حصلوا على الكهرباء

15
مليون شخص حصلوا على خدمات النقل

ضمان الاستدامة

البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية

903
ملايين طن من مكافئ انبعاثات ثاني أكسيد
الكربون من المتوقع تخفيضها سنويا

57
بلدا جرى تدعيم قدرات أنظمة إدارة
شؤونها المالية العامة

مؤسسة التمويل الدولية

5.5
مليون طن متري من انبعاثات غازات الدفيئة
من المتوقع خفضها سنويا

18.7
مليار دولار من الإيرادات حصلت عليها الحكومات
من الجهات المتعاملة مع المؤسسة

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

3.3
مليون شخص حصلوا على إمدادات المياه النظيفة

1.6
مليار دولار من الإيرادات التي حصلت عليها
الحكومات من المتعاملين مع الوكالة

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير
يقرض حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية
تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية
تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
تقدم تأمينا ضد المخاطر السياسية أو ضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية لتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية

المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار
يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

(حسب السنوات المالية، بملايين الدولارات الأمريكية)

	2014	2013	2012	2011	2010
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات[1]	65,579	57,587	57,450	61,120	76,482
المدفوعات[2]	44,399	40,370	42,390	42,028	50,234
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	18,604	15,249	20,582	26,737	44,197
المدفوعات	18,761	15,830	19,777	21,879	28,855
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	22,239	16,298	14,753	16,269	14,550
المدفوعات	13,432	11,228	11,061	10,282	11,460
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[3]	17,261	18,349	15,462	12,186	12,664
المدفوعات	8,904	9,971	7,981	6,715	6,793
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	3,155	2,781	2,657	2,099	1,464
الصناديق الاستئمانية التي يقوم بتنفيذها المستفيدون					
الارتباطات	4,319	4,910	3,996	3,829	3,607
المدفوعات	3,302	3,341	3,571	3,152	3,126

1. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المتلقية، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المتلقية، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي لمجموعة البنك الذي يتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.
2. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المتلقية.
3. لحساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص، ولا يتضمن المبالغ التي جرت تعبئتها من أطراف أخرى.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها حصريا على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية.

ومؤسسة التمويل الدولية، التي أُنشئت في عام 1956، هي مؤسسة مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلدا، وتقوم مجموعة البلدان الأعضاء معاً برسم سياساتها.

مع انتشارها في أكثر من 100 بلد على مستوى العالم ووجود شبكة تضم نحو 1000 مؤسسة مالية وأكثر من 2000 جهة متعاملة مع المؤسسة من القطاع الخاص، تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بوضعية فريدة لخلق الفرص حيثما تكون الحاجة ماسة إليها.

فهي تستخدم رأس مالها وخبراتها التخصصية ونفوذها من أجل المساعدة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

الدور الريادي من أكثر من منظور

رسالة من
جين-يونغ كاي، نائب الرئيس التنفيذي
والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة
التمويل الدولية

تمر بلدان العالم النامية بأوقات صعبة وحافلة بالتحديات. فالنمو الاقتصادي مازال ضعيفا بالرغم من الآفاق المشرقة في البلدان الأكثر ثراء. ومازال خلق فرص العمل غير كاف لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب الذين ينضمون إلى القوى العاملة. وفي بلدان كثيرة، فإن البنية التحتية الأساسية الضرورية لاستمرار الرخاء — من حيث شبكات الكهرباء والمدارس والبنوك — تعاني نقصا شديدا على نحو يبعث على الخوف.

وفي مؤسسة التمويل الدولية، نكثف جهودنا لتقديم حلول دائمة. وباعتبار مؤسسة التمويل الدولية أكبر مؤسسة إنمائية عالمية ينصبّ محور تركيزها على القطاع الخاص، فإننا نتبنى نهجا شاملا من شأنه تمكين مؤسسات الأعمال من التحلي بروح الابتكار، والاستفادة على نحو كامل من التكنولوجيا والبنية التحتية الحديثة، وبناء قطاعات صناعية قادرة على المنافسة في السوق العالمية، وتوسيع الفرص المتاحة للأفراد للعثور على فرص عمل.

وخلال العام الماضي، حققت المؤسسة أثرا إنمائيا كبيرا في بعض أشد البيئات صعوبة في العالم. وبفضل مساندتنا، تمكنت أكثر من 2000 جهة متعاملة معنا — تقع في جميع مناطق العالم — من خلق حوالي 2.6 مليون فرصة عمل، وتوفير الكهرباء والمياه والغاز لأكثر من 94 مليون مستهلك، وتقديم أكثر من 300 مليار دولار من القروض إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما ساعدت هذه الجهات في توفير العلاج لما يبلغ 27 مليون مريض، وخدمات التعليم لنحو 2.5 مليون طالب.

وقدمت المؤسسة مبلغا قياسيا من التمويل من أجل تنمية القطاع الخاص في أشد بلدان العالم فقرا — حوالي 8.5 مليار دولار، من بينها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وتضم هذه البلدان نصف المشاريع التي بدأتها المؤسسة هذا العام وعددها 600 مشروع تقريبا. وقد قفزت استثماراتنا السنوية في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات 20 في المائة خلال العامين الماضيين — لتصل إلى 950 مليون دولار من بينها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

وعلى مستوى العالم، استثمرت المؤسسة أكثر من 22 مليار دولار في نحو 100 بلد نام، من بينها حوالي 5 مليارات دولار من مستثمرين آخرين. وقمنا بذلك على نحو جعل المؤسسة أكثر استدامة من الناحية المالية. وقد أثبتت استثماراتنا أن نجاح العمليات التجارية والتنموية يعزز بعضها بعضا — حتى في المناطق الأكثر صعوبة وحفولا بالتحديات. ومكنتنا نتائج استثماراتنا المتسقة من تقديم موارد تمويلية كبيرة – تزيد على 2.8 مليار دولار منذ عام 2007 — للمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي التي تقدم المنح للبلدان الأشد فقرا.

وكانت السنة المالية 2014 أيضا سنة قوية على صعيد خدماتنا الاستشارية — والتي نُفذ ثلثاها في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ومن بين ذلك 20 في المائة في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، وحققت تقديرات قياسية على صعيد فاعليتها الإنمائية ورضاء العملاء. وقدمنا عددا متزايدا من الحلول للمتعاملين معنا تضمنت مزيجا من الاستشارات والخدمات الاستشارية — نحو 160 عملية استشارية جديدة مع المتعاملين مع استثماراتنا، وشكل ذلك زيادة قدرها 80 في المائة تقريبا عن العام الماضي.

وواصلت شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة نموها، إذ ارتفعت قيمة الأصول التي تديرها إلى أكثر من 6 مليارات دولار في ستة صناديق استثمار، بمشاركة من مزيج قوي من المستثمرين ذوي السمعة الطيبة. وفي السنة المالية 2014، تمكنت الشركة من تعبئة 1.2 مليار دولار لصالح الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة. كما تمكنت من تعبئة 418 مليون دولار من الاستثمارات المراعية للظروف المناخية لصالح صندوق التحفيز التابع للمؤسسة.

فالتحديات الكبيرة تتطلب حلولا كبيرة. وإنني على اقتناع تام، ونحن نمضي قدما إلى الأمام، أن بمقدور مؤسسة التمويل الدولية تحقيق نتائج أكثر مدعاة للإعجاب — من خلال تعميق عملنا مع المتعاملين معنا، وحشد كامل الإمكانات المتاحة لدى مجموعة البنك الدولي لصالحهم، والتركيز على الأنشطة التي تتمتع بأكبر إمكانيات وقدرة على إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

جين-يونغ كاي
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

التحديات الكبيرة تتطلب حلولا كبيرة.

كل عام، يتعرض عدد لا يحصى من أصحاب مشاريع العمل الحر في البلدان النامية لفشل أعمالهم نظرا لشح رأس المال وارتفاع تكلفة الحصول عليه. ولا يستطيع الملايين من الشباب العثور على فرص عمل نظرا لأن تعليمهم لم يجهزهم لدخول أسواق العمل وتلبية احتياجاتها. ويعاني عدد لا حصر له من منشآت الأعمال الصغيرة من مصاعب في التوسع.

وهذه العقبات ينبغي التغلب عليها إذا أردنا إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في جميع البلدان النامية. لكن لا يمكن القيام بذلك في غياب ما يوفره القطاع الخاص — الذي يشكل القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي والرخاء في العالم — من روح الإبداع ومن الموارد. وهنا يأتي دور مؤسسة التمويل الدولية.

بوصفها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، تعمل مؤسسة التمويل الدولية على نحوٍ وثيق مع منشآت الأعمال في البلدان النامية لمساعدتها على النجاح بوسائل تعزز الرخاء للجميع. وتحشد المؤسسة خبرات مجموعة البنك الدولي ومواردها كافة في سبيل تحقيق ذلك. وتعمل المؤسسة، مع باقي مؤسسات مجموعة البنك، على مساعدة البلدان على وضع أسس قوية من أجل التنمية — بتوفيرها البنية التحتية المادية والاجتماعية والمالية الضرورية لاستمرار الرخاء.

تحديات كبيرة

حلول
كبيرة

للتواصل...

...تحتاج منشآت الأعمال إلى
توفير بنية تحتية تكنولوجية

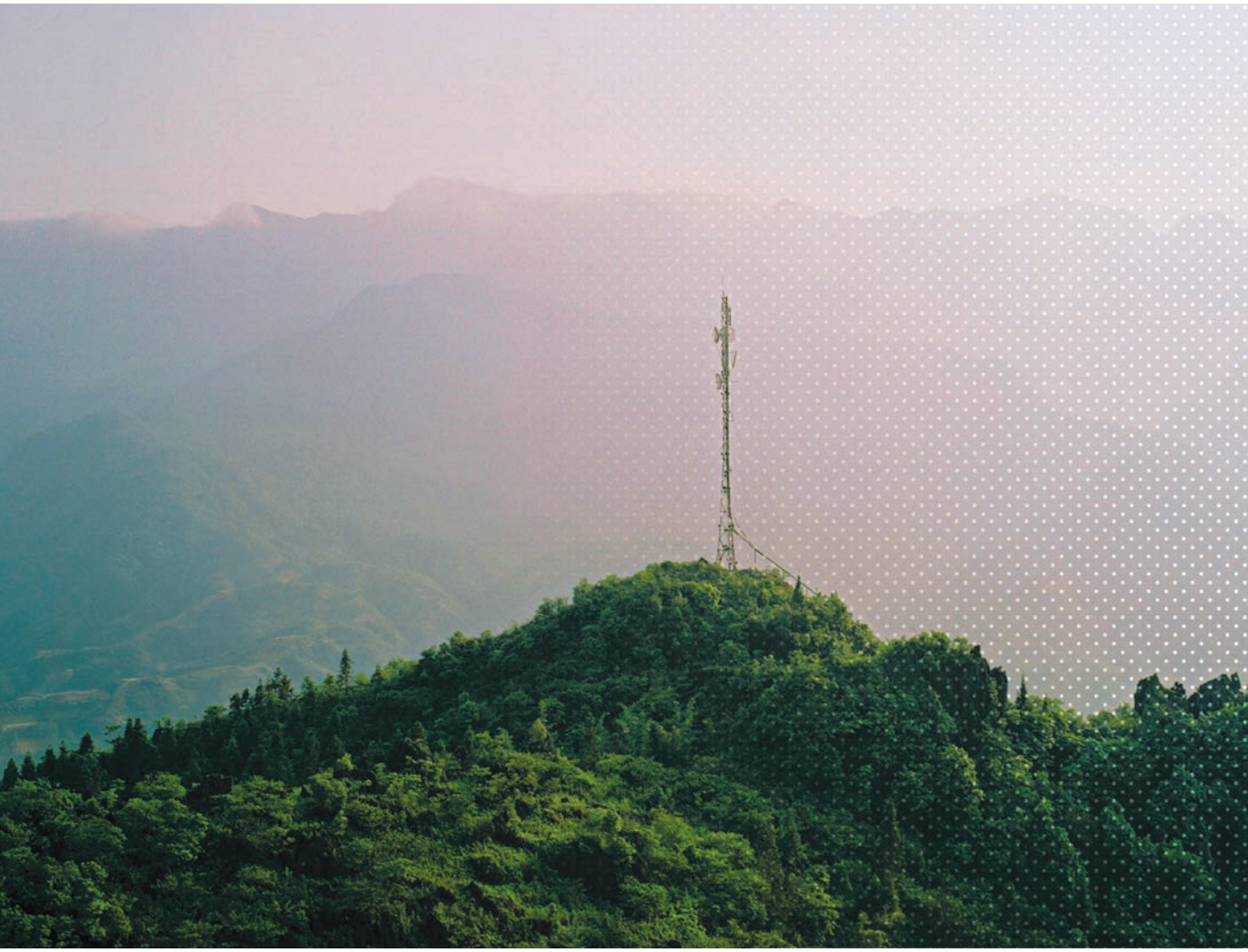

محور تركيزنا: التكنولوجيا

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة إلى تسهيل حصول الفقراء على الموارد والخدمات. وتخلق هذه التكنولوجيات مزيداً من الفرص، كما تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق والمؤسسات. وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق توفرها.

لزيادة إنتاج الغذاء...

محور تركيزنا: الزراعة

تمثل الصناعات الزراعية إحدى الأولويات لمؤسسة التمويل الدولية، نظراً لما تتمتع به من إمكانات لتحقيق أثر إنمائي واسع النطاق ودور قوي وفاعل في الحد من الفقر. وتجمع المؤسسة بين الاستثمارات والخدمات الاستشارية بغية مساعدة هذا القطاع في تلبية الطلب المتزايد على الغذاء على نحو مستدامٍ بيئياً وشاملٍ لجميع فئات المجتمع.

...تحتاج منشآت الأعمال إلى
تطبيق طرق إنتاج حديثة

للوصول إلى عملاء جدد...

محور تركيزنا: البنية التحتية

تؤدي مرافق البنية التحتية الكفؤة إلى حفز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، ويمكنها معالجة التحديات الناشئة، كالتوسع الحضري وتغير المناخ. وتساعد مؤسسة التمويل الدولية في زيادة القدرة على الحصول على الكهرباء، وخدمات النقل، والمياه من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم المشورة إلى الحكومات حول إمكانات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

...تحتاج منشآت الأعمال إلى
طرق ووسائل نقل جيدة

محور تركيزنا: الحصول على التمويل

الأسواق المالية السليمة والمستدامة والشاملة للجميع تعتبر عنصرا أساسيا في جهود إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك — فهي تتيح الفرص أمام الأفراد للنجاح، وللشركات للنمو وخلق الوظائف. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية على زيادة توفر الخدمات المالية الأساسية بتكلفة معقولة، كخدمات الائتمان والادخار والتأمين.

...تحتاج منشآت الأعمال إلى زيادة
إمكانية الحصول على التمويل

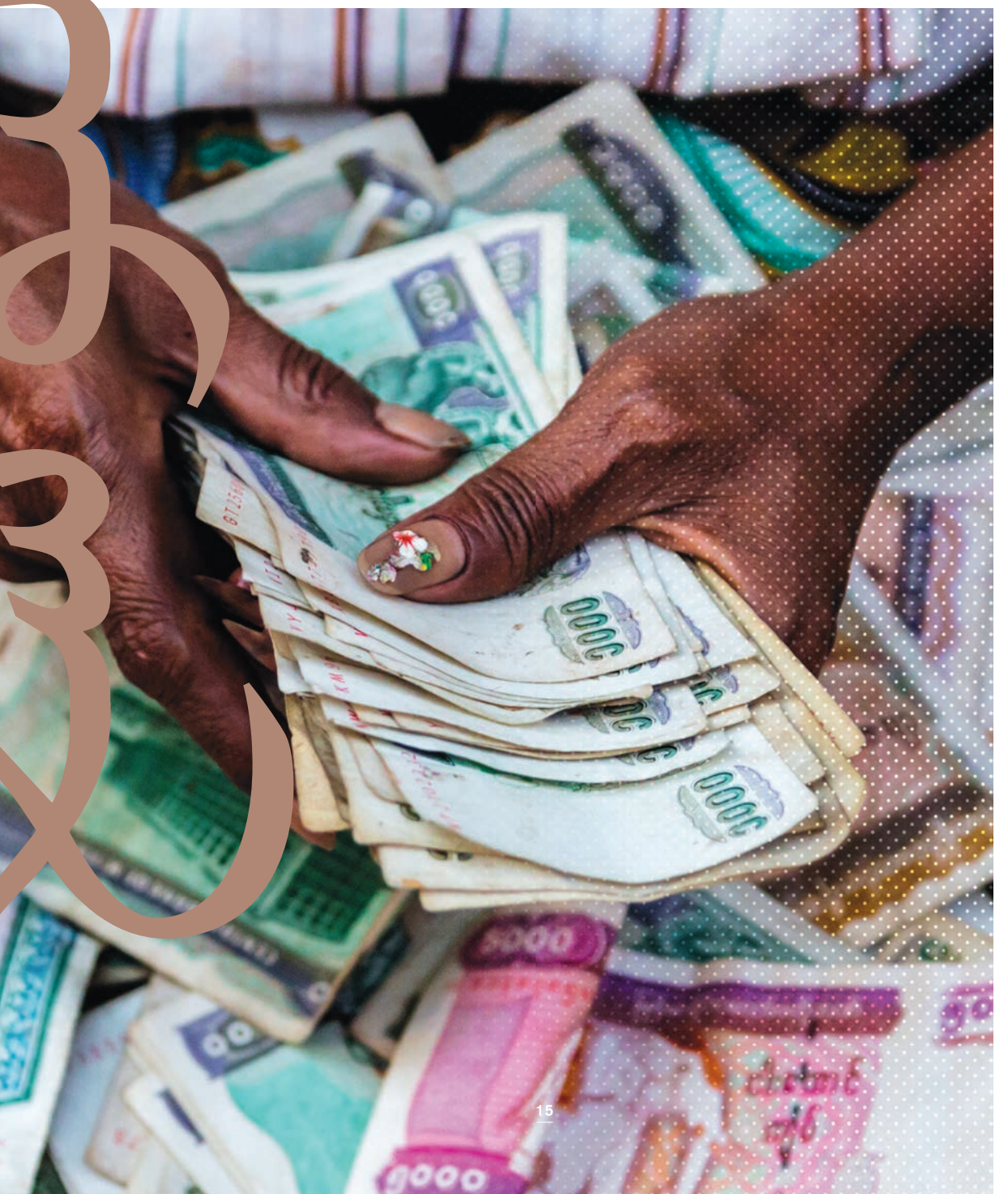

للازدهار...

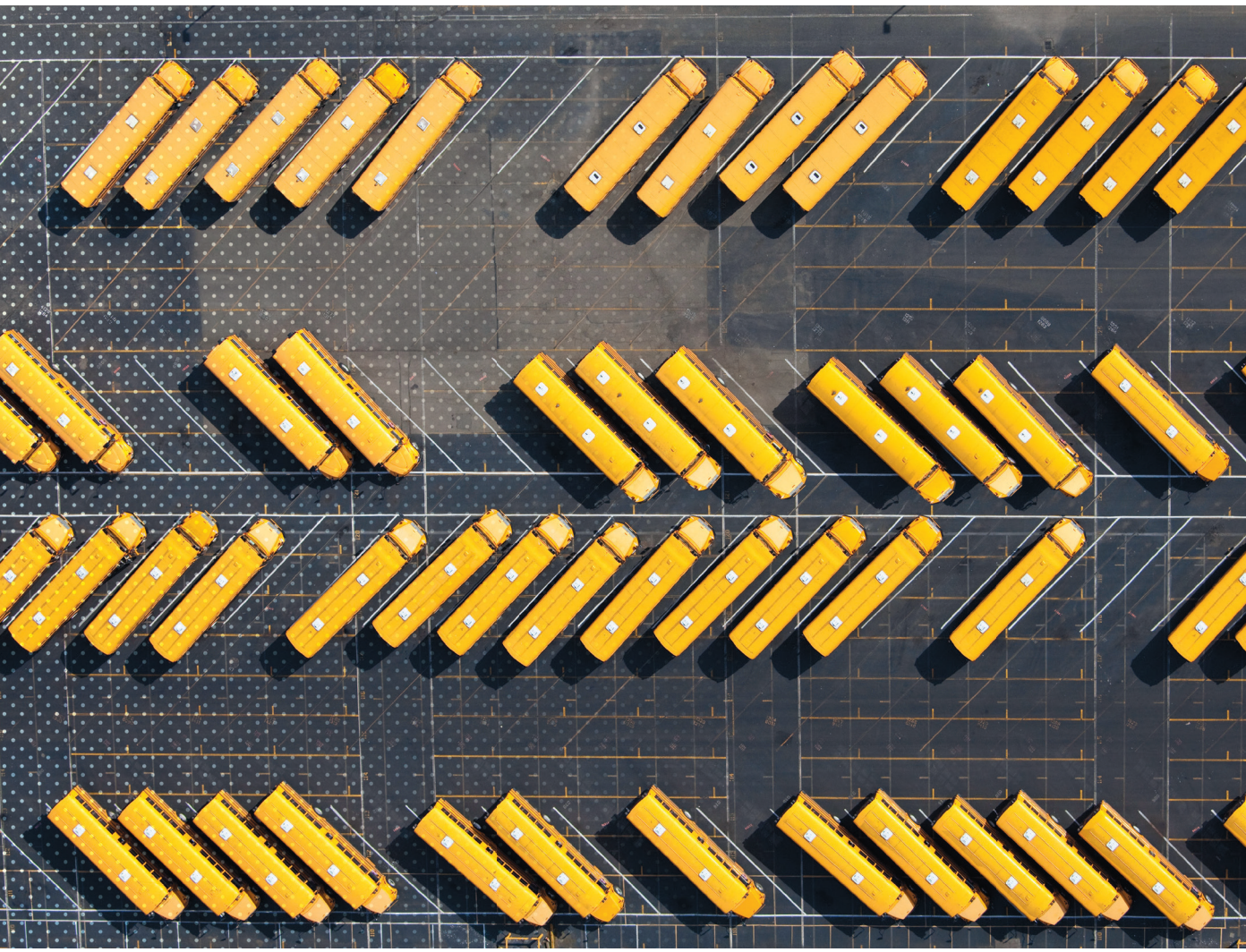

...تحتاج منشآت الأعمال إلى أيدٍ عاملة تتمتع بمستوى جيد من التعليم والصحة

محور تركيزنا: الرعاية الصحية والتعليم

الصحة والتعليم هما عصب عملية التنمية البشرية — ومن ثم فهما يشكلان عنصرا محوريا في أية إستراتيجية لإنهاء الفقر والحد من عدم المساواة والتفاوت بين الناس. وتساند مؤسسة التمويل الدولية المتعاملين معها الذين يقدمون خدمات عالية الجودة إلى الفئات منخفضة ومتوسطة الدخل من السكان.

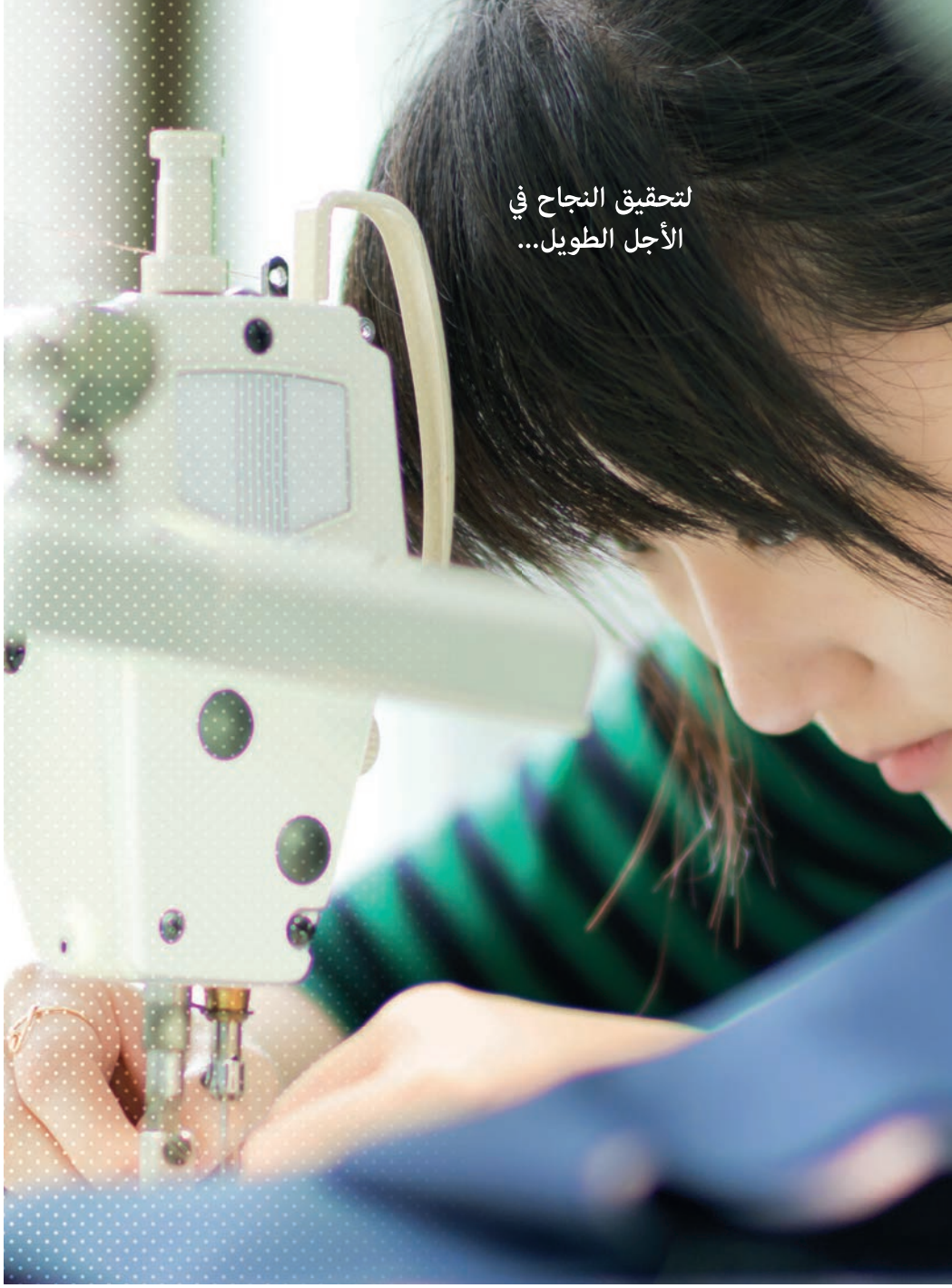

محور تركيزنا: الاستدامة

في وقت يعاني فيه العالم من تغير المناخ وشح الموارد وتصاعد الضغوط الاجتماعية، تحتاج منشآت الأعمال إلى تحسين حوكمة الشركات وتبني ممارسات بيئية واجتماعية سليمة. وتساعد مؤسسة التمويل الدولية المتعاملين معها في هذه العملية، على نحو يشجع الشفافية والمساءلة.

...تحتاج منشآت الأعمال إلى
اعتماد ممارسات مستدامة

عندما تزدهر منشآت الأعمال...

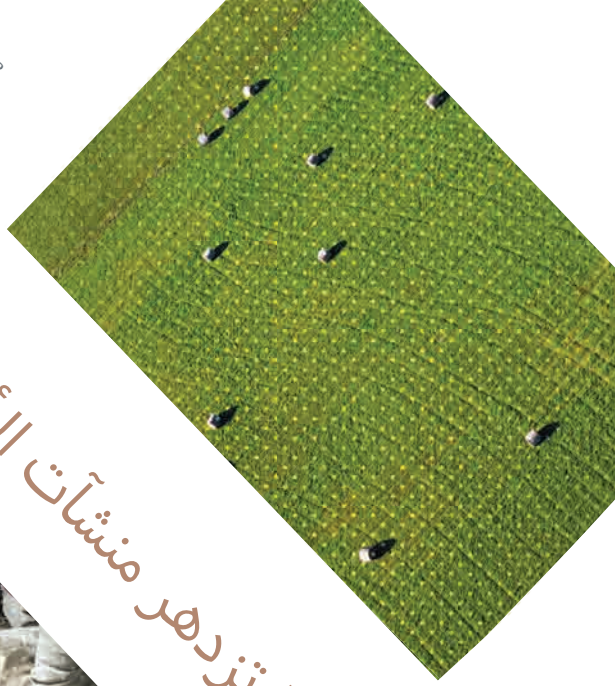

استثمار **8.5 مليار** دولار في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية

توفير المياه لما يبلغ **30.3 مليون** مستهلك

استفاد **8.5 مليون** شخص من حلول الإنارة غير المرتبطة بشبكة الكهرباء

توفير الرعاية الصحية لما يبلغ **27 مليون** مريض

توفير خدمات التعليم لما يبلغ **2.5 مليون** طالب

توفير الغاز لما يبلغ **40 مليون** مستهلك

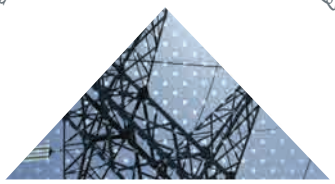

توفير الكهرباء لما يبلغ **75.6 مليون** مستهلك

توفير **181 مليون** توصيلة هاتف

تزدهر المجتمعات المحلية

استثمار **1.6 مليار دولار** في منشآت الأعمال الشاملة للجميع

مساندة خلق **2.6 مليون** فرصة عمل

حصول الحكومات على إيرادات قدرها **18.6 مليار دولار**

استثمار **4.1 مليار دولار** في البنية التحتية

تقديم **300 مليار دولار** في شكل قروض إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة

استثمار **2.5 مليار دولار** في مشاريع ذات صلة بالمناخ

مساندة **100** إصلاح يتعلق بمناخ الاستثمار

مساعدة **2.9 مليون** مزارع

فريق جهاز إدارة المؤسسة

يضطلع فريق متمرس من المسؤولين التنفيذيين في مؤسسة التمويل الدولية بضمان توزيع واستخدام مواردها بفاعلية، مع التركيز على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات المتعاملين مع المؤسسة. ويُثري فريق الإدارة عمل المؤسسة من خلال ما يتمتع به من سنوات خبرة طويلة في مجالات التنمية وتنوّع في المعرفة والمنظور الثقافي — وهي خصائص نوعية مُعززة للطابع الفريد للمؤسسة. ويُحدد الفريق شكل إستراتيجيات وسياسات المؤسسة وتمركزها في الوضع الذي يمكّنها من المساعدة في تحسين الظروف المعيشية للمزيد من الفقراء في بلدان العالم النامية.

من اليسار إلى اليمين (المناصب الوظيفية في 30 يونيو/حزيران 2014):

Jingdong Hua نائب الرئيس لشؤون الخزانة والقروض المشتركة • **Jean Philippe** نائب الرئيس لشؤون أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي • **Karin Finkelston** نائب الرئيس لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ • **Gavin Wilson** المسؤول التنفيذي الأول بشركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية • **Saadia Khairi** نائب الرئيس لشؤون إدارة المخاطر والحوافظ • **Ethiopis Tafara** نائب الرئيس والمستشار القانوني العام • **Jin-Yong Cai** نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول، مؤسسة التمويل الدولية • **Nena Stoiljkovic** نائب الرئيس لشؤون الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية، ونائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون الممارسات العالمية • **Dimitris Tsitsiragos** نائب الرئيس لشؤون أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

استعراض لأهم الأحداث التي شهدتها مؤسسة التمويل الدولية خلال العام

في السنة المالية 2014، استثمرت المؤسسة أكثر من 22 مليار دولار، منها حوالي 5 مليارات دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعد نهج المؤسسة الشامل الشركات على التحلي بروح الابتكار وبناء قطاعات صناعية قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي، وخلق فرص عمل جيدة.

أبرز ملامح الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية

بملايين الدولارات للسنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران*

	2014	2013	2012	2011	2010
صافي الدخل (الخسارة) المنسوبة للمؤسسة	1,483	1,018	1,328	1,579	1,746
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	251	340	330	600	200
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	1,739	1,350	1,658	2,179	1,946
مجموع الأصول	84,130	77,525	75,761	68,490	61,075
صافي القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون	38,176	34,677	31,438	29,934	25,944
القيمة العادلة التقديرية للاستثمارات في أسهم رأس المال	14,890	13,309	11,977	13,126	10,146
النسب الرئيسية					
العائد على متوسط الأصول (معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)	%1.8	%1.3	%1.8	%2.4	%3.1
العائد على متوسط رأس المال (معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)	%6.4	%4.8	%6.5	%8.2	%10.1
الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية	%78	%77	%77	%83	%71
نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال	1:2.7	1:2.6	1:2.7	1:2.6	1:2.2
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)	18.0	16.8	15.5	14.4	12.8
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)	21.6	20.5	19.2	17.9	16.8
إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة	%6.9	%7.2	%6.6	%6.6	%7.4

* انظر مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن كيفية حساب هذه الأرقام.
http://www.ifc.org/ifcext/annualreport.nsf/Content/AR2014_Financial_Reporting

أبرز أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية

بملايين الدولارات للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2014	2013	2012	2011	2010
ارتباطات عمليات الاستثمار الجديدة					
عدد المشاريع	599	612	576	518	528
عدد البلدان	98	113	103	102	103
لحساب المؤسسة الخاص	17,261	18,349	15,462	12,186	12,664
الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها*					
القروض المشتركة[1]	3,093	3,098	2,691	4,680	1,986
التمويل المنظم (المهيكل)	-	-	-	-	797
مبادرات المؤسسة وغيرها	1,106	1,696	1,727	1,340	2,358
صناديق شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة	831	768	437	454	236
الشراكات بين القطاعين العام والخاص[2]	113	942	41	-	-
مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	5,142	6,504	4,896	6,474	5,377
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	8,904	9,971	7,981	6,715	6,793
القروض المشتركة[3]	2,190	2,142	2,587	2,029	2,855
حافظة ارتباطات المؤسسة					
عدد الشركات	2,011	1,948	1,825	1,737	1,656
لحساب المؤسسة الخاص	51,735	49,617	45,279	42,828	38,864
القروض المشتركة[4]	15,258	13,633	11,166	12,387	9,302
الخدمات الاستشارية					
الإنفاق على برنامج الخدمات الاستشارية	234	232	197.0	181.7	166.4
حصة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية من برنامج الخدمات الاستشارية[5]	%66	%65	%65	%64	%62

* التمويل المُقدم من مؤسسات مالية أخرى غير مؤسسة التمويل الدولية الذي أصبح متاحا للمتعاملين مع المؤسسة بفضل مشاركتها المباشرة في تعبئة الموارد.

1. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، وقروضا موازية، وقروضا من البرنامج الموجَّه لمحافظ الإقراض المشترك (MCPP)، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة "أ" (ALPS).
2. إتاحة التمويل المُقدم من الغير لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص نتيجة لقيام مؤسسة التمويل الدولية بدور المستشار الرئيسي للمؤسسات المالية الوطنية والمحلية أو الحكومية الأخرى.
3. يتضمن تقديم قروض من الفئة "ب"، وقروض موازية، وقروض من البرنامج الموجَّه لمحافظ الإقراض المشترك.
4. يتضمن قروضا من الفئة "ب"، ومبيعات قروض المشاركة من الفئة "أ"، وقروضا موازية من خلال وكلاء Agented Parallel Loans، ومشاركات غير ممولة في تحمل المخاطر، وقروضا من البرنامج الموجَّه لمحافظ الإقراض المشترك.
5. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى النسب المئوية للإنفاق على برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشاريع العالمية.

الأثر العالمي لعمل المؤسسة

قدمت مؤسسة التمويل الدولية مبلغا قياسيا من التمويل لتنمية القطاع الخاص في أشد بلدان العالم فقرا — حوالي 8.5 مليار دولار من بينها أموال تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وضمت هذه البلدان نحو نصف المشاريع التي بدأتها المؤسسة هذا العام وعددها 600 مشروع تقريبا.

22 مليار دولار
من إجمالي الاستثمارات، منها
17.3 مليار دولار استثمرتها
المؤسسة لحسابها الخاص

ارتباطات المؤسسة في السنة المالية 2014 حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة	الارتباطات (ملايين الدولارات)	عدد المشاريع
A	1,668	23
B	4,328	160
C	7,162	268
FI	201	12
FI-1	682	13
FI-2	2,049	85
FI-3	1,171	38
المجموع	**17,261**	**599**

البلدان الأكبر اقتراضاً من مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2014[1]

30 يونيو/حزيران 2014

(استناداً إلى حساب المؤسسة)

البلدان (الترتيب العالمي)	حافظة الارتباطات (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية للحافظة على مستوى العالم
1 الهند	4,682	%9.05
2 تركيا	3,215	%6.21
3 الصين	3,116	%6.02
4 البرازيل	2,811	%5.43
5 الاتحاد الروسي	2,055	%3.97
6 المكسيك	1,556	%3.01
7 نيجيريا	1,527	%2.95
8 أوكرانيا	1,034	%2.00
9 إندونيسيا	1,019	%1.97
10 جمهورية مصر العربية	977	%1.89

١. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشاريع الإقليمية والعالمية.

ارتباطات السنة المالية 2014

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص حتى 30 يونيو/حزيران 2014

المجموع	17,261	%100.00
حسب الصناعات		
تمويل التجارة	7,007	%40.60
الأسواق المالية	3,454	%20.01
البنية التحتية	2,426	%14.06
الصناعات الزراعية والغابات	1,051	%6.09
الصناعات التحويلية	984	%5.70
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	928	%5.37
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	489	%2.83
صناديق الاستثمار	480	%2.78
النفط والغاز والتعدين	441	%2.56
حسب المناطق		
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4,057	%23.50
أفريقيا جنوب الصحراء	3,540	%20.50
أوروبا وآسيا الوسطى	3,478	%20.15
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,771	%16.05
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,698	%9.84
جنوب آسيا	1,558	%9.03
على الصعيد العالمي	158	%0.92

تشمل بعض المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالمية.

حسب المنتجات		
القروض[1]	7,579	%44.00
الضمانات[2]	7,328	%42.40
مساهمات في أسهم رأس مال[3]	2,324	%13.40
منتجات إدارة المخاطر	30	%0.20

١. يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.

٢. يشمل تمويل التجارة.

٣. يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

حافظة ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية للسنة المالية 2014

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص حتى 30 يونيو/حزيران 2014

المجموع	51,735	%100
حسب الصناعات		
الأسواق المالية	14,994	%29
البنية التحتية	10,192	%20
الصناعات التحويلية	6,411	%12
الصناعات الزراعية والغابات	4,345	%8
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	4,199	%8
صناديق الاستثمار	3,862	%7
تمويل التجارة	3,166	%6
النفط والغاز والتعدين	2,559	%5
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	2,007	%4
مصادر أخرى	-	%0
حسب المناطق		
حسب المناطق	11,645	%23
أفريقيا جنوب الصحراء	11,041	%21
أوروبا وآسيا الوسطى	8,540	%17
شرق آسيا والمحيط الهادئ	8,023	%16
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,801	%11
جنوب آسيا	5,782	%11
على الصعيد العالمي	902	%2

تشمل المبالغ حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشاريع عالمية.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستشمار في السنة المالية 2014 حسب الصناعات

إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	833 (30,042)	%64
صناديق الاستثمار	97 (1,470)	%72
النفط والغاز والتعدين	32 (2,125)	%69
الأسواق المالية	254 (11,047)	%68
البنية التحتية	128 (5,698)	%66
الصناعات الزراعية والغابات	83 (2,425)	%61
المستهلكون والخدمات الاجتماعية	107 (2,188)	%57
الصناعات التحويلية	96 (3,969)	%55
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	36 (1,119)	%42

العدد المذكور في الجانب الأيمن لكل شريط هو مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها.
ويمثل العدد الذي بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستشمار في السنة المالية 2014 حسب المناطق

إجمالي مؤسسة التمويل الدولية	833 (30,042)	%64
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	174 (6,549)	%67
جنوب آسيا	103 (3,317)	%66
أفريقيا جنوب الصحراء	160 (3,790)	%64
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	91 (3,569)	%62
شرق آسيا والمحيط الهادئ	115 (4,450)	%61
أوروبا وآسيا الوسطى	176 (7,949)	%61

العدد المذكور في الجانب الأيمن لكل شريط هو مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها.
ويمثل العدد الذي بين قوسين مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع.

الإنفاق على برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2014

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	233.7	%100.0
حسب المناطق		
أفريقيا جنوب الصحراء	63.2	%27
شرق آسيا والمحيط الهادئ	41.6	%18
أوروبا وآسيا الوسطى	38.8	%17
جنوب آسيا	31.5	%13
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	24.8	%11
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	21.8	%9
على الصعيد العالمي	11.9	%5
حسب مجالات العمل		
مُناخ الاستثمار	69.3	%30
الحصول على التمويل	68.0	%29
أساليب العمل المستدام	58.6	%25
الشراكات بين القطاعين العام والخاص	37.8	%16

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار المرجحة وغير المرجحة

السنة المالية 2014	833	%64
	30,042	%73
السنة المالية 2013	716	%66
	29,674	%73
السنة المالية 2012	668	%68
	26,610	%75

غير مرجح — مرجح

الأعداد المذكورة في نهاية الجانب الأيمن لكل شريط، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية غير المرجحة، هي مجموع عدد الشركات التي تم تقييمها.
وتمثل الأعداد المذكورة في نهاية الجانب الأيمن لكل شريط، بالنسبة لدرجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة، مجموع استثمارات المؤسسة (بملايين الدولارات) في هذه المشاريع.

الاستفادة من قوة القطاع الخاص

في وقت يحيط فيه الغموض بالأوضاع الاقتصادية، تركز مؤسسة التمويل الدولية جهودها في كل مكان تستطيع فيه تحقيق أكبر أثر: حيث يكون الفقراء، وفي القطاعات الاقتصادية الأكثر حيوية، وفي محاور التركيز ذات الأهمية الملحة، كتوفير فرص العمل والمساواة بين الجنسين وتغير المناخ.

32–39

خلق الفرص

تركز مؤسسة التمويل الدولية على القطاعات الاقتصادية التي تملك أكبر إمكانيات لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

زيادة الموارد من أجل التنمية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع المتعاملين معها من القطاع الخاص والشركاء لتجميع الموارد والخبرات والأفكار بغية تحقيق أكبر أثر على الحد من الفقر.

التصدي لأكبر التحديات

تتصدى مؤسسة التمويل الدولية لبعض أشد التحديات التي تواجه التنمية إلحاحا. فنحن نركز في عملنا على خلق فرص عمل أفضل، وتضييق الفجوة بين الجنسين، ومساعدة البلدان المعنية على تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها.

تحسين الظروف المعيشية

يساعد عمل مؤسسة التمويل الدولية على تحسين نوعية حياة الفقراء في أي مكان يعيشون فيه، وحيثما كان أعلى معدل لانتشار الفقر.

إقامة أساس قوي من أجل تحقيق الرخاء

لا يمكن للشركات أن تحقق نجاحا بدون إمدادات منتظمة من الكهرباء أو طرق أو وسائل نقل حديثة لتوصيل منتجاتها للأسواق. وبدون مياه نظيفة وصرف صحي تتعرض حياة البشر للخطر.

ويعد غياب البنية التحتية الحديثة عقبة رئيسية أمام إنهاء الفقر في البلدان النامية. وتنفق هذه البلدان ما يزيد على 800 مليار دولار في البنية التحتية كل عام، لكن هذا الرقم يقل عن نصف ما هو مطلوب إنفاقه؛ إذ إن مجرد توفير الكهرباء للجميع يتطلب إنفاق 38 مليار دولار من الاستثمارات السنوية الإضافية على مستوى العالم.

ولذلك فإن المساعدة على توفير مرافق البنية التحتية هي من أولويات مؤسسة التمويل الدولية. ونعمل مع القطاع الخاص على تنمية مشاريع بارزة تستهدف تخفيف القيود التي تواجه النمو، والتصدي لضغوط التوسع الحضري، وتلبية أهداف البلدان المعنية بشأن الاستدامة. ولكي نعظم من النتائج، غالبا ما نعمل على نحوٍ وثيق مع البنك الدولي، وغيره من المؤسسات المالية الدولية، ومجموعة واسعة النطاق من المانحين والمتعاملين مع المؤسسة.

وفي السنة المالية 2014، قدمنا 4.1 مليار دولار من الموارد التمويلية لمشاريع رئيسية في البنية التحتية، بما في ذلك تعبئة أموال من مستثمرين آخرين. وتركّز كثير من استثماراتنا في أفريقيا حيث الحاجة ملحّة؛ فربع سكان القارة فقط يحصلون على الكهرباء، ولا تزيد نسبة من يحصلون على مياه الشرب النظيفة على حوالي 60 في المائة فقط.

ونساند استثمارات تضيف 1500 ميجاوات من الكهرباء إلى الشبكة الموحدة في نيجيريا، مما يتيح التيار الكهربي لما يصل إلى 8 ملايين أسرة بحلول عام 2015. وبالعمل مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي، فإن مؤسسة التمويل الدولية تقوم بهيكلة المشاريع بحيث تجتذب موارد تمويلية تجارية وتتيح أدوات لتخفيف المخاطر بغرض المساعدة على تنمية قدرات توليد الكهرباء وتوزيعها ونقل الغاز الطبيعي إلى محطات التوليد في ذلك البلد.

وحيث إن أفريقيا أصبحت من المناطق الرئيسية في العالم من ناحية قدرات التوليد الجديدة، فإننا نواصل العمل على تشجيع تنمية مصادر الطاقة المتجددة في أنحاء القارة؛ إذ نستثمر في أول مشروع مستقل لطاقة الرياح في تنزانيا من المتوقع أن يضيف 100 ميجاوات لقدرات التوليد في ذلك البلد. وستساعد محطة سينجيدا على الحد من واردات الوقود المكلفة.

وتستثمر مؤسسة التمويل الدولية في مجموعة واسعة التنوع من مشاريع البنية التحتية. ففي كولومبيا، تستثمر مؤسسة التمويل الدولية وصندوقان تديرهما شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة 150 مليون دولار في شركة باسيفيك إنفراستركتشر فينتشرز Pacific Infrastructure Ventures للمساعدة على زيادة صادرات النفط والغاز. وستساعد هذه الاستثمارات على تنمية مرفأ بورتو باهيا الجديد على خليج قرطاجنة، وخط أنابيب النفط الخام أوليكار الذي يمتد 130 كيلومترا وسيربط منشآت بورتو باهيا بالمرفأ الرئيسي لتصدير النفط الخام في كولومبيا.

94

مليون

مستهلك حصلوا على الكهرباء والمياه والغاز من المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية في عام 2013

في نيجيريا، تساند مؤسسة التمويل الدولية استثمارات تهدف إلى إضافة 1500 ميجاوات من الكهرباء إلى الشبكة القومية.

زيادة الدخل وتكوين الثروات

فقد بابا صاحب ساقه اليمنى في انفجار قنبلة بعد فترة قصيرة من انضمامه إلى قوة الشرطة في كابول. فعاد إلى موطنه في أرياف أفغانستان، وحاول أن يكسب عيشه ببيع الحلوى والمشروبات الباردة. لكن دخله لم يكن كافيا لإرسال أبنائه الستة إلى المدرسة.

وهو بحاجة لرأسمال كي ينجح مشروعه ويتوسع. لكنه لم يفتح حسابا مصرفيا طوال حياته. بل إنه لم يكن يعرف حتى كيف يتقدم بطلب للحصول على قرض، إلى أن تقدمت لمساعدته مؤسسة فينكا، إحدى المؤسسات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية. قدمت له فينكا، وهي من أكبر مؤسسات التمويل الأصغر في العالم، قرضا أتاح له سريعا بناء متجر كبير يحقق أرباحا.

إن الحصول على التمويل أمر حيوي لمحاربة الفقر وتعزيز الرخاء؛ فهو يساعد الناس والشركات على بناء الأصول وزيادة الدخل والحد من أوجه الضعف أمام الضغوط الاقتصادية. ومع ذلك، مازال هناك حوالي 2.5 مليار شخص بالغ لا يحصلون على الخدمات المالية الأساسية، و200 مليون منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة تواجه مصاعب في الحصول على ما يلزمها من ائتمان كي تنجح.

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية مع شبكة من حوالي 1000 مؤسسة مالية وصندوق استثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة لزيادة توفير الخدمات المالية بتكلفة ميسورة، مما يؤدي إلى مساندة عدد من الأفراد ومنشآت الأعمال الصغيرة يزيد كثيرا جدا عمّا نستطيع أن نسانده وحدنا.

300

مليار دولار

من القروض قدمها المتعاملون مع مؤسسة التمويل الدولية إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة في عام 2013

تحسنت إمكانية حصول أصحاب مشاريع الأعمال الصغرى في السلفادور على التمويل بسبب استثمار لمؤسسة التمويل الدولية في مؤسسة فيدكريديتو (Fedecredito).

وفي عام 2013، قدمت مؤسسات الوساطة المالية المتعاملة مع المؤسسة قروضا زادت قيمتها على 300 مليار دولار إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقد ساعد ما نقدمه من مشورة المتعاملين معنا على تعزيز قدراتهم لتوفير الخدمات المالية الأساسية للأفراد والشركات.

وتعد علاقتنا بمؤسسة فينكا نموذجا على عملنا. فبعد الاستثمار في مؤسسة فينكا، قدمنا لها المساعدة لإنشاء شركة جديدة تابعة تسمح للمؤسسة بمضاعفة عدد عملائها إلى 1.5 مليون عميل، لتصل بذلك إلى المقترضين في أشد المناطق فقرا وأكثرها عزلة في البلدان الاثنين والعشرين التي تعمل فيها.

وتساند مؤسسة التمويل الدولية أيضا التعاونيات المالية، التي أثبتت نجاحا كبيرا في الوصول إلى المجتمعات المحلية المحرومة من هذه الخدمات. وكان استثمارنا عام 2010 في مؤسسة فيدكريديتو Fedecredito بالسلفادور هو أول برنامج تمويل تسانده تحويلات المواطنين العاملين في الخارج. وحتى عام 2013، قدم البرنامج 142 ألف قرض لمنشآت صغرى وأفراد محدودي الدخل، وذلك بزيادة 25 في المائة في عدد القروض المقدمة من المؤسسة التعاونية.

ونعمل على تحديث الأنظمة المالية. ففي غانا، ساعدنا على إنشاء برنامج لتسجيل الضمانات العينية، وهو الأول من نوعه في أفريقيا جنوب الصحراء، مما سمح للمقترضين باستخدام أصولهم المنقولة، كالمعدات أو المخزون السلعي، رهونا عينية للحصول على قروض. وساعد هذا المشروع على توفير موارد تمويلية لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة وغيرها من المستفيدين.

ساعد قرض قدمته مؤسسة فينكا (Finca) المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية بابا صاحب في بدء عمل تجاري له.

بناء رأس المال البشري

تحلم ديانا كيمونتو، ابنة الاثني عشر ربيعا، بأن تصبح طبيبة حين تكبر. لكن قطع المسار نحو امتهان الطب أمر شاق جدا على طفلة نقطة انطلاقها هي منطقة عشوائية في نيروبي، حيث يمكن أن يتغيب المعلمون عن الدراسة ثلث الوقت ولا يتبقى من اليوم الدراسي إلا ثلاث ساعات ونصف الساعة يوميا.

وتتجاوز هذه الحقائق منطقة ديانا. فنحو نصف التلاميذ الذين أتموا المرحلة الابتدائية في البلدان النامية لا يستطيعون قراءة جملة واحدة، وثلثهم لا يستطيعون إجراء مسألة حسابية بسيطة بسبب ضعف التعليم الذي تلقوه. ولا يحصل أكثر من 60 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي على أي قسط من التعليم.

وبدون رأس المال البشري، وبدون الموهبة والحافز للبشر في البلدان النامية، لن يتسنى إنهاء الفقر ولا تحقيق الرخاء. وترى مؤسسة التمويل الدولية أن للقطاع الخاص دورا مهما يقوم به في هذا المجال، ليكمل بذلك جهود الحكومات. ولذلك نوفر التمويل والمشورة لمساعدة القطاع الخاص على تقديم خدمات تعليم ورعاية صحية عالية الجودة كي يتمكن المواطنون في البلدان الأفقر من تحقيق كامل إمكانياتهم الإنتاجية.

وفي كلا المجالين، فإن هدفنا هو زيادة إمكانية الحصول على الخدمات عالية الجودة للفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ونقوم بذلك عن طريق تطبيق أساليب مبتكرة ميسورة التكلفة للتمويل وتحسين معايير الجودة والكفاءة. ففي قطاع التعليم، تساعد مؤسسة التمويل الدولية المدارس على تدعيم المهارات التي تفي باحتياجات أرباب العمل.

وفي نيروبي، تستفيد ديانا من استثمارنا مبلغ 10 ملايين دولار في مؤسسة بريدج إنترناشيونال أكاديميز Bridge International Academies التي وضعت نموذجا جديدا لتقديم الخدمات التعليمية لأطفال الأسر الفقيرة. فهي تلميذة الآن في مدرسة بريدج حيث يستخدم المعلمون أجهزة الحاسوب اللوحية لشرح الدروس المصورة وتتبع أداء التلاميذ والمعلمين بدقة. وتعتزم مؤسسة بريدج الوصول إلى 10 ملايين تلميذ في شرق أفريقيا والهند خلال العقد المقبل.

وتساند مؤسسة التمويل الدولية أيضا تقنيات وتطبيقات جديدة يمكنها أن توسع إمكانية الحصول على التعليم. إذ تعمل شركة كورسيرا المتعاملة مع المؤسسة، على سبيل المثال مع أكثر من 100 جامعة ومؤسسة تعليمية بارزة لتقديم حوالي 700 دورة تعليمية مجانية عبر شبكة الإنترنت على المستوى الجامعي لأكثر من 8 ملايين طالب حول العالم. ومن المتوقع أن يساعد استثمارنا في كورسيرا بمبلغ 5 ملايين دولار عام 2013 الشركة على توسيع عملياتها والوصول إلى عدد أكبر من الطلبة في البلدان النامية.

وفي السنة المالية 2014، استثمرت مؤسسة التمويل الدولية 139 مليون دولار لحسابها الخاص في قطاع التعليم، و173 مليون دولار إضافي في قطاع الصحة. وساعد المتعاملون مع المؤسسة على تعليم أكثر من 2.5 مليون تلميذ وعلاج أكثر من 27 مليون مريض في عام 2013.

27

مليون

مريض تلقوا الرعاية الصحية
من المتعاملين مع مؤسسة التمويل
الدولية في عام 2013

يستخدم المعلمون أجهزة الحاسوب اللوحية في مدرسة بريدج بكينيا لشرح الدروس.

تعزيز الأمن الغذائي

إنها إحصائية قاتمة لكوكب جائع: بحلول عام 2050، سيصل عدد سكان الأرض إلى أكثر من 9 مليارات نسمة؛ أي أن 219 ألف شخص آخر يجب إطعامهم كل يوم مع تنامي ندرة الأراضي والمياه وموارد الطاقة.

وفيما يتعلق بمن يعمل في الزراعة، فلم تكن التحديات أكبر من ذلك قط. فالموارد الطبيعية تتعرض للإجهاد. وتتطلب مواكبة الطلب المتزايد مضاعفة إنتاج الغذاء، وزيادة الاستثمارات السنوية في الإنتاج الغذائي بمقدار النصف. قد يبدو التصدي لهذه التحديات أمرا عسيرا، لكن الشركات حول العالم تعمل بالفعل على وضع حلول مبتكرة لها.

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع القطاع الخاص على زيادة توفير المواد الغذائية بأسعار ميسورة لضمان توفرها للسكان الذين يحتاجون إليها أشد الحاجة. وتمنح أعمالنا المزارعين إمكانية الحصول على تمويل وتفتح لهم أسواقا جديدة. وتساعدهم على زيادة الإنتاجية، واعتماد الأساليب المستدامة للإنتاج، والحد من الفاقد. فنحن نوفر لهم التدريب ونعد منتجات تحمي المزارعين من المخاطر غير المتوقعة.

ونقوم بتعزيز أعمالنا في أفريقيا، حيث يوفر القطاع الزراعي 70 في المائة من فرص التوظيف. فما قدمناه هذا العام من استثمارات ومشورة لشركة أفريكا جوس africa-JUICE ومقرها إثيوبيا، وهي أول منتج للعصائر يحصل على شهادة منظمة فيرترايد Fairtrade في أفريقيا جنوب الصحراء، ساعد الشركة على زيادة قدراتها الإنتاجية لتجهيز الفواكه إلى ثلاثة

2.9

مليون

مزارع استفاد من المساندة التي وفّرتها الجهات المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية في عام 2013

استفاد حوالي 35 ألف مزارع في هندوراس من القواعد الجديدة التي أدت إلى خفض أسعار الكيماويات الزراعية.

يساعد استثمار لمؤسسة التمويل الدولية شركة تعبئة التونا الوحيدة في جزر سليمان على التوسع وخلق فرص العمل.

أمثالها، ومضاعفة عدد العاملين إلى 3000، وزيادة قاعدة الموردين من 70 مزرعة صغيرة إلى 1000.

ونهدف إلى زيادة الإنتاجية عن طريق تحسين قدرة المزارعين على الحصول على المستلزمات الزراعية الرئيسية. ففي نيجيريا، حيث تنخفض غلة المحصول في المتوسط بسبب ضعف القوة الشرائية للمزارعين وما يستخدمونه من أساليب قديمة في الزراعة، تستثمر مؤسسة التمويل الدولية 6 ملايين دولار في شركة سارو أجروساينس Saro AgroSciences، وهي موزع رئيسي لمبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية. وستوسع الشركة شبكة التوزيع من 82 منفذا إلى 300 في أنحاء البلاد، ليستطيع بذلك أكثر من 500 ألف مزارع صغير الحصول على الكيماويات الزراعية بحلول عام 2016.

وفي أمريكا الوسطى، ساعدنا حكومة هندوراس على تطبيق قواعد الشفافية وعدم التمييز في تسجيل المبيدات والأسمدة الجديدة. وقد عززت تلك القواعد الجديدة المنافسة فيما بين الموردين، مما أفاد حوالي 35 ألف مزارع لديهم القدرة الآن على الحصول على كيماويات زراعية أكثر تنوعا وأرخص سعرا وأفضل نوعية.

وفي منطقة المحيط الهادئ، نساعد جزر سليمان على الاحتفاظ بنسبة أكبر من عائدات صيد أسماك التونة التي تستفيد منها حاليا الشركات الأجنبية على نحو أساسي. ونساند عمليات التوسع في شركة سولتونا SolTuna، وهي شركة تعبئة التونا الوحيدة في البلاد، وذلك بتوفير قرض قيمته 10 ملايين دولار وتقديم المشورة. وستسفر أعمال التوسع عن توفير 500 فرصة عمل في السنوات الخمس القادمة.

12

مليار دولار

من الموارد التمويلية التي
قدمتها مؤسسة التمويل
الدولية بعملات محلية

تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود والتكيف

أمام البلدان النامية فرصة أفضل لتحقيق الرخاء المستدام حين تتمكن من تعبئة الأموال بحرية — محليا وخارجيا — بعملتها المحلية.

لكن هذه الميزة مازالت بعيدة حتى عن أكبر هذه البلدان. فعملة الصين، على سبيل المثال، لا تشكل سوى 2 في المائة فحسب من التداول في أسواق الصرف الأجنبي. بل إن نصيب عملة الهند أصغر من ذلك. وتعرّض الحاجة إلى الاقتراض بعملات أجنبية الشركات في تلك البلدان لمخاطر غير ضرورية، بل يمكن أن تجعل الاقتصاد بأسره مكشوفا أمام تحولات مفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال.

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية على الحد من تلك المخاطر، وذلك بأن تسهّل على البلدان النامية استغلال الموارد المحلية. فنقوم بتدعيم أسواق رأس المال المحلية عن طريق إصدار سندات بالعملات المحلية، مما يمهد الطريق أمام الآخرين للقيام بالشيء نفسه. ونعمل عن كثب كذلك مع الحكومات والهيئات التنظيمية ومؤسسات التنمية الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

ففي عام 2013، حين عانت الهند هروبا مفاجئا لرؤوس الأموال مما تسبب في انهيار عملتها، أصدرنا أول سنداتنا المقومة بالروبية الهندية للمساعدة على استرجاع تدفق رؤوس الأموال. وأصدرنا إجمالا ما يعادل مليار دولار في إطار برنامج المعاملات الخارجية للسندات العالمية بالروبية. وجاء كبار المشترين من الولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية، مما أبرز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الهندي. ونعتزم الآن زيادة الإصدار إلى ما يعادل ملياري دولار.

وفي العام الحالي، أصبحنا أول مؤسسة إنمائية دولية تصدر سندات مقومة بالرينمينبي الصيني في بورصة لندن. وأصدرنا سندات قيمتها مليارا يوان، أو حوالي 325 مليون دولار، لتكون سنداتنا هذه أول وأكبر سندات قياسية تصدرها مؤسسة دولية في البورصة. وأتبعنا هذا بأول سندات خضراء مراعية للبيئة مقومة بالرينمينبي في لندن، حيث تمت تعبئة 500 مليون يوان لاستثمارات صديقة للمناخ. وأصبحنا أيضا أول مؤسسة أجنبية تصدر سندات بعملة رواندا، مما عزز من قدرة البلد على اجتذاب مستثمرين من أفريقيا وخارجها.

وقدمنا أول ضمان ائتمان جزئي لإصدار سندات شركة إندونيسية، مما سمح لواحدة من أكبر شركات التطوير العقاري المنزلي في البلاد بإصدار سندات قيمتها 500 مليار روبية أو حوالي 44 مليون دولار. وساعد ضماننا بنسبة 20 في المائة شركة بي تي سيبوترا ريزدنس PT Ciputra Residence على الحصول على تصنيف ائتماني مرتفع للسندات، مما جذب صناديق المعاشات التقاعدية ومجموعة متنوعة من المؤسسات الاستثمارية. وستستخدم الشركة هذه الأموال في التوسع في بناء المنازل مع تطبيق معايير مؤسسة التمويل الدولية للبناء الأخضر المراعي للبيئة.

وقد أصدرت مؤسسة التمويل الدولية إجمالا سندات مقومة بعملات 15 من بلدان الأسواق الصاعدة. علاوة على ذلك، قدمنا ما يزيد على 12 مليار دولار من التمويل بستين عملة محلية، وذلك في شكل قروض ومبادلات وضمانات وتسهيلات لتقاسم المخاطر وغير ذلك من المنتجات المصممة لعملاء بعينهم والمنتجات المورّقة.

مشاة يسيرون بجوار مبنى بورصة الأوراق المالية في مومباي. فقد أبرزت السندات المقومة بالروبية الهندية التي أصدرتها مؤسسة التمويل الدولية ثقة المستثمرين في الهند.

تحسين الخدمات الأساسية من خلال إقامة الشراكات

إن احتياجات البلدان النامية ضخمة: حوالي تريليوني دولار سنويا لتحديث مرافق البنية التحتية، وما لا يقل عن 100 مليار دولار سنويا للتصدي لتغير المناخ، ومئات المليارات الأخرى لانتشال المواطنين من ربقة الفقر المدقع.

وتتجاوز هذه التكاليف كثيرا الموارد المتاحة لفرادى الحكومات والمؤسسات. لكن علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تحدث أثرا ملموسا. فهي تستطيع أن تطلق العنان لما هو أكثر من المال: يمكنها أن تجلب الخبرات والكفاءات، وتساعد على ضمان استخدام الموارد استخداما حكيما للتصدي لأشد تحديات التنمية إلحاحا.

إن مؤسسة التمويل الدولية هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تقدم مشورة مباشرة للحكومات عن كيفية هيكلة علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فقد عملنا على أكثر من 300 عملية لهذه الشراكات في مختلف أنحاء العالم، وكثير منها في مناطق خطيرة وحافلة بالتحديات أو بلدان تواجه صعوبات في اجتذاب المستثمرين.

وحتى يونيو/حزيران 2014، كان لدينا محفظة قائمة تضم 118 مشروعا استشاريا لعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أكثر من 50 بلدا بقيمة إجمالية تصل إلى حوالي 152 مليون دولار. وقد ساعدنا الحكومات على توقيع 10 عقود لشراكات بين القطاع العام والخاص من بينها ستة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. ومن المتوقع أن تحسّن هذه الشراكات من إمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية والخدمات الصحية لأكثر من 1.6 مليون شخص وتعبئة 306 ملايين دولار من الاستثمارات الخاصة.

300

عملية شراكة بين القطاعين العام والخاص على مستوى العالم حظيت بمساندة من مؤسسة التمويل الدولية

وتستثمر مؤسسة التمويل الدولية أيضا في مشاريع شراكات القطاعين العام والخاص. ففي الأردن، ساندنا أول مزرعة للرياح كبيرة الحجم في المملكة عن طريق مساعدة شركة إي بي جلوبال إينرجي EP Global Energy على صياغة اتفاقيات المشروع، والمساعدة في التفاوض مع الحكومة، وفي تعبئة 221 مليون دولار من الموارد التمويلية للمشروع. ومن المتوقع أن تبدأ مزرعة الرياح في الطفيلة العمل عام 2015 وستولد الكهرباء للشبكة الموحدة بتكلفة أقل. وستحد أيضا من انبعاثات غازات الدفيئة ومن اعتماد الأردن على الواردات النفطية.

وفي كرواتيا، استثمرنا نحو 74 مليون دولار في تحالف من الشركات الخاصة سيعمل على توسيع مطار زغرب الدولي وتشغيله. ومن المتوقع أن يساعد أول امتياز في البلاد في مجال المطارات على تحويل عاصمة البلاد إلى مركز مهم للنقل في أوروبا وعلى زيادة الحركة السياحية، وهي من المحركات الرئيسية لتهيئة فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أيضا أن يمثل هذا المشروع نموذجا مما يشجع على تنفيذ مشاريع أخرى بأسلوب شراكات القطاعين العام والخاص في البلاد.

ولا يقتصر عملنا على الحكومات الوطنية. ففي أوديشا، وهي من أشد ولايات الهند فقرا، ساعدنا بلدية بوبانيسوار على تصميم وهيكلة وإدارة مناقصة لمشروع جديد لإنارة الشوارع. وأُستبدل بنظام إضاءة الشوارع الذي لا يتسم بالكفاءة في المدينة نظام محسّن سيوفر للحكومة المحلية 100 ألف دولار سنويا.

عمال ينبون محطة جديدة بمطار زغرب الدولي. وسيساند هذا المشروع البنية التحتية والسياحة في كرواتيا.

الاستفادة من موارد المستثمرين الآخرين

يحقق سجل مؤسسة التمويل الدولية الحافل بالاستثمارات الناجحة في الأسواق التي يهملها المستثمرون التقليديون منافع مهمة: فهو يشجع المستثمرين الآخرين على أن يقتفوا أثرها.

ونحن نستخدم هذه القوة لتعظيم أثر عملنا في البلدان النامية، حيث ندفع المستثمرين الآخرين إلى الانضمام إلينا في خلق الفرص. ويتيح هذا لمؤسسة التمويل الدولية أن تستخدم رأس المال على نطاق أوسع مما يتسنى لنا بمواردنا وحدنا. وفيما يتعلق بشركائنا، فإن ذلك يضمن لهم عائدات عالية ويخفف المخاطر. أما فيما يتعلق بالمتعاملين مع المؤسسة، فإنه يقيم رابطا مع مستثمرين جدد، مما يمهد الطريق لإقامة علاقات يمكن أن تضمن تدفق الموارد التمويلية والخبرات المطلوبة بشدة.

إننا نملك تاريخا مميزا من تطبيق الوسائل المبتكرة لغيرنا من المستثمرين للعمل إلى جانبنا. وبرنامج القروض المشتركة الذي قمنا بتدشينه عام 1957 هو الأكبر فيما بين برامج مؤسسات التنمية الدولية، إذ قام بتعبئة ما يزيد على 43 مليار دولار من مستثمرين آخرين على مر السنين. وتدير شركة إدارة الأصول، التي أنشأتها مؤسسة التمويل الدولية عام 2009 وتملكها ملكية كاملة، اليوم أكثر من 6 مليارات دولار من الأصول لحساب مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق المعاشات التقاعدية والصناديق السيادية.

وفي العام الماضي، أصبحت الصين — وهي لاعب تتزايد أهميته في البلدان النامية — أول مستثمر في برنامج دشنته المؤسسة حديثا لحوافظ الإقراض

3.1

مليار دولار
في شكل قروض مشتركة
أصدرتها مؤسسة التمويل
الدولية في السنة المالية 2014

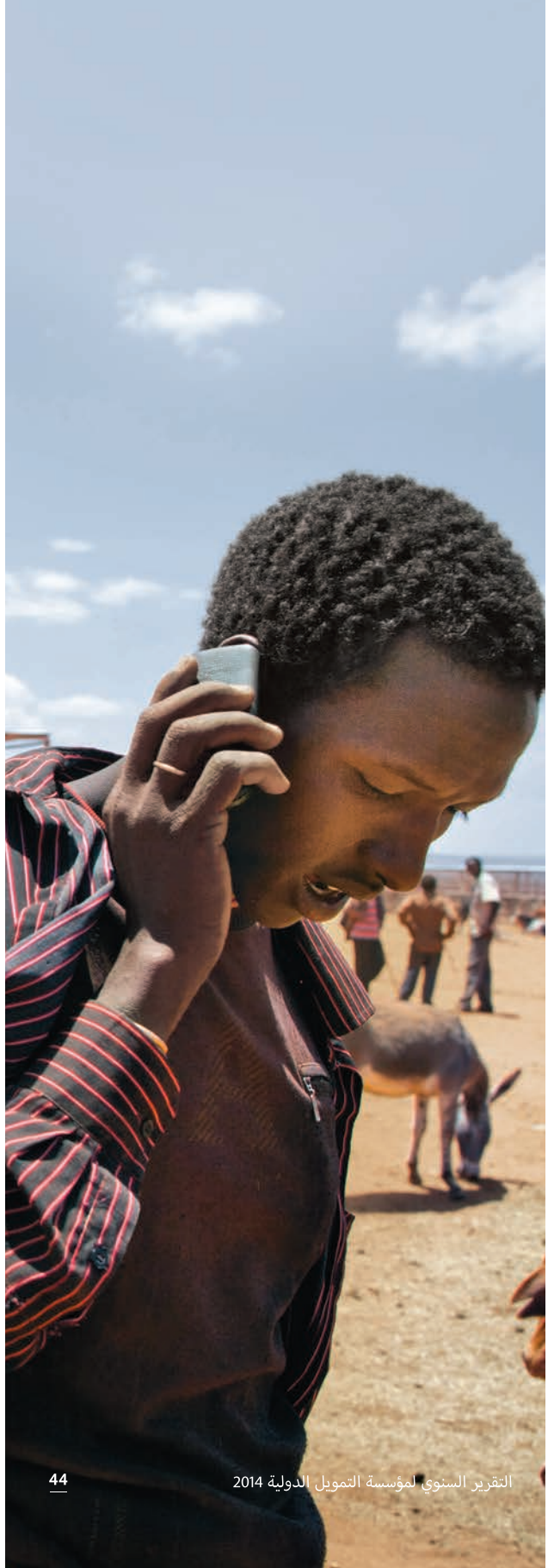

المشترك، إذ تعهدت بضخ 3 مليارات دولار من الاستثمارات في مشاريع المؤسسة الجديدة. وبموجب هذا البرنامج، تفوض الصين المؤسسة تفويضا واسعا ما يلزم من سلطة لإصدار القروض وهيكلتها وإدارة الحافظة. وفي السنة المالية 2014، ارتبطت المؤسسة بتقديم 320 مليون دولار في إطار هذا البرنامج.

وعن طريق تعبئة الأموال من أجل التنمية، فإننا نسعى جاهدين لتوسيع قاعدتنا من المستثمرين المشتركين، وخاصة المؤسسات المالية الدولية الأخرى والمصارف في الأسواق الصاعدة. وقد أعددنا اتفاقية رئيسية للتعاون لتحديد كيفية عمل مؤسسات التنمية الدولية معا، عبر قروض مشتركة، للمشاركة في تمويل مشاريع بقيادة المؤسسة. وبموجب تلك الاتفاقية، تعمل 21 مؤسسة إنمائية الآن معنا، وهو عدد يواصل الزيادة. وقدمت هذه المؤسسات 2.2 مليار دولار للمتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2009.

ومن ناحية أخرى، قامت شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة بتعبئة مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال لاستثمارها في مشاريع المؤسسة. وفي السنة المالية 2014، أكملت تعبئة الأموال لصندوق مؤسسة التمويل الدولية العالمي لمشاريع البنية التحتية، حيث بلغ إجمالي الأموال 1.2 مليار دولار. وفي واحدة من أولى عملياته الاستثمارية، قدم الصندوق 75 مليون دولار لشركة أي إتش إس هولدينجز IHS Holdings المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية وأكبر مشغل مستقل لأبراج الاتصالات السلكية واللاسلكية في أفريقيا. وسيساعد هذا الاستثمار الشركة على توسيع خدمات الهاتف اللاسلكي في المناطق الريفية النائية في أفريقيا.

في أفريقيا، ساعدت مؤسسة التمويل الدولية في تحديث الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال تعبئة موارد كبيرة من مستثمرين آخرين.

2.6

مليون

فرصة عمل وفّرُتها
استثمارات المتعاملين مع
مؤسسة التمويل الدولية
في عام 2013

تساعد مؤسسة التمويل الدولية، من خلال برامج العمل الأفضل، في تحسين ظروف العمل في صناعة الملابس ببنغلاديش.

خلق الوظائف — حجر الزاوية للتنمية

الأمن الوظيفي إحدى أهم المشاكل إلحاحا في وقتنا هذا. فالوظيفة تمثل لأكثر من مليار شخص في البلدان النامية المسار الرئيسي للخروج من دائرة الفقر — حيث تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

لكن البطالة آخذة في التصاعد على مستوى العالم. وفي عام 2013، كان هناك أكثر من 200 مليون شخص يبحثون عن عمل في مختلف أنحاء العالم، معظمهم من النساء والشباب في البلدان النامية. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، ستزداد أعداد العاطلين ارتفاعا في مختلف أنحاء العالم، لتتجاوز 215 مليون شخص بحلول عام 2018.

وأمام القطاع الخاص، الذي يوفر تسعة من بين كل 10 فرص عمل في البلدان النامية، دور حيوي للاضطلاع به. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية مع المتعاملين معها والشركاء لمساعدة منشآت الأعمال الخاصة على التغلب على أكبر العقبات أمام توفير فرص العمل، وذلك عن طريق التوسع في منح التمويل ومساندة الاستثمارات في البنية التحتية وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز التعليم والتدريب.

وفي عام 2013، ساند المتعاملون مع استثمارات المؤسسة خلق 2.6 مليون وظيفة على نحوٍ مباشر. وتظهر أبحاثنا أن كل وظيفة يوفرها المتعاملون مع المؤسسة مباشرة تساند ما يصل إلى 20 وظيفة إضافية عبر سلاسل الإمداد والتوزيع. وساندت مؤسسة التمويل الدولية أيضا مؤسسات مالية في تقديم أكثر من 300 مليار دولار من القروض إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة — التي قامت بدورها بتوظيف أكثر من 100 مليون شخص.

وتنسق مؤسسة التمويل الدولية حاليا تحالفا عالميا من مؤسسات التمويل الدولية والمانحين، معروف باسم شراكة "فلنبدأ العمل"، ويستهدف وضع حلول لتحديات تواجه خلق فرص العمل في مختلف البلدان والقطاعات الصناعية. علاوة على ذلك، قادت مؤسسة التمويل الدولية شراكة للقطاع الخاص تتألف من 15 شركة ضخمة تعمل على زيادة فرص العمل للنساء.

كما قمنا بتدشين برنامج لتحسين أوضاع العمل لمئات الآلاف من العمال في صناعة الملابس في بنغلاديش، وهو ما أثار الانتباه عالميا عام 2013 بعد انهيار أحد المباني ونشوب عديد من الحرائق. وعبر برنامج العمل الأفضل مع منظمة العمل الدولية، نقدم عمليات تقييم لمدى امتثال المصانع بالقوانين الوطنية ومعايير العمل الدولية.

وقد أعدت المؤسسة برنامجا متكاملا للاستشارة والمشورة كي يساعد على تحويل قطاع الملابس في بنغلاديش، والذي يشكل 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي ويوظف 4.2 مليون شخص. ويتضمن البرنامج ضخ 500 مليون دولار لزيادة التمويل المتاح للمصدرين. ويهدف أيضا إلى تحسين معايير البناء والسلامة من الحرائق.

تحويل المخاطر إلى فرص

يمثل تغير المناخ ما هو أكثر من مجرد تحدٍ للبيئة، إنه تهديد جوهري للرخاء العالمي، مع تأثيره تأثيرا مضاعفا على أشد البلدان فقرا.

ففي غضون عقود قليلة، ستتجاوز درجات الحرارة في العالم على الأرجح مستويات ما قبل الثورة الصناعية بدرجتين مئويتين. ومن شأن هذا أن يزيد من نقص الغذاء في أفريقيا جنوب الصحراء، ويزيد من الفيضانات في المناطق الساحلية في جنوب شرق آسيا، ويُغيّر من أنماط هطول الأمطار التي تغرق بعض مناطق جنوب آسيا في حين تحرم غيرها من المياه اللازمة للزراعة وتوليد الكهرباء.

وتتصدر مؤسسة التمويل الدولية جهود مجموعة البنك الدولي في التصدي لتغير المناخ، لأننا نعتبره عقبة رئيسية أمام إنهاء الفقر المدقع ولأننا نعتقد أن القطاع الخاص طرف أساسي في هذا الصراع. ومنذ عام 2005، استثمرنا ما يزيد على 13 مليار دولار في مشاريع تتعلق بالمناخ، منها 2.5 مليار تقريبا في السنة المالية 2014.

كما أننا من جهات التمويل الرائدة لمشاريع الطاقة المتجددة في البلدان النامية. ففي العام الحالي، ساندت مؤسسة التمويل الدولية بناء وتوسيع ثلاثة من مشاريع الطاقة الشمسية في شيلي، من بينها مشروع أمانيسير سولار الذي يُتوقع أن يصبح أكبر محطة للطاقة الشمسية في أمريكا اللاتينية. وستساعد هذه المشاريع، الذي تبلغ طاقتها الإجمالية 180 ميجاوات، شيلي على تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة والتعويض عن نحو 185 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا، وهو ما يعادل تقريبا إزالة 39 ألف سيارة من على الطرق.

ومؤسسة التمويل الدولية أيضا واحدة من أكبر جهات إصدار السندات الخضراء. ففي عام 2013، أكملنا إصدارين لهذا النوع من السندات، قيمة كل منهما مليار دولار، وذلك لتعبئة أموال لمشاريع صديقة للمناخ. ويحفز نطاق الإصدارات ونجاحها غيرنا من المستثمرين والمؤسسات التي تصدر السندات للدخول في هذه السوق الجديدة المهمة.

وعن طريق برنامجنا التمويلي للطاقة المستدامة، فإننا نساعد البنوك التجارية على تحديد المشاريع التي تراعي المناخ وتطويرها. وقد تلقى البرنامج في الفلبين جائزة من الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن نهجها المبتكر الذي يحد كثيرا من انبعاثات غازات الدفيئة. وتحاكي مؤسسة التمويل الدولية البرنامج في بلدان الشرق الأوسط، ومن بينها لبنان، حيث تزيد البنوك من قروضها للشركات وأصحاب المنازل الذين يولون الرعاية الملائمة للبيئة.

وفي بنغلاديش، وبالتعاون مع البنك الدولي وشركاء آخرين، فإننا نعمل على الحد من الانبعاثات في مناطق تجهيز الصادرات. وقد ساعدنا على إعداد توجيهات تتيح لشركات النسيج والملابس زيادة كفاءة استخدام الطاقة مع الحفاظ على قدرتها التنافسية. وساعدت أعمالنا على اجتذاب 170 مليون دولار من الاستثمارات الخاصة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في هذه المناطق.

13

مليار دولار

استثمرتها مؤسسة التمويل الدولية في مشاريع تتعلق بالمناخ منذ عام 2005

تساعد مؤسسة التمويل الدولية في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية من خلال زيادة التمويل المتاح لمشاريع الطاقة المتجددة.

قوة المرأة على التغيير

باكي جورج، صاحبة صيدلية صغيرة في لاغوس، لديها مشروع طموح: بناء سلسلة من الصيدليات على مستوى البلاد كي يتمتع المواطنون في نيجيريا بإمكانية الحصول على أدوية ذات نوعية عالية تماما كما هو الحال مع المواطنين في البلدان الأكثر ثراء.

وباستغلال مدخراتها الشخصية ومدخرات الأسرة، أضافت ثلاث صيدليات جديدة خلال عام. ثم واجهت عقبة غالبا ما تواجهها سيدات الأعمال: فقد احتاجت إلى رأس مال أكبر كي تواصل التوسع، وترفض معظم البنوك إقراض الشركات الجديدة التي تملكها النساء.

لكن لحسن الحظ، كان هناك استثناء تمثل في أكسس بنك Access Bank النيجيري الذي كان قد حصل منذ فترة قصيرة على تسهيل ائتماني من مؤسسة التمويل الدولية لزيادة قروضه لسيدات الأعمال. وحصلت باكي على القرض الذي تحتاجه. وهي تملك الآن سلسلة هيلث بلاس HealthPlus التي تضم 25 فرعا وتعتزم إنشاء 17 صيدلية أخرى عام 2014.

تعتقد مؤسسة التمويل الدولية أن المرأة، بوصفها مستهلكة وموظفة ورائدة في مجال الأعمال والعمل الحر، لديها القوة على تغيير اقتصاد العالم، بتوفير فرص العمل الجديدة، وزيادة نصيب الفرد من الدخل، وتشجيع التنمية المستدامة. ولهذا نعمل على تشجيع احتواء المرأة في جميع أنشطتنا. ولهذا أنشأنا أمانة المساواة بين الجنسين عام 2013 لمساعدة موظفينا والمتعاملين مع المؤسسة على أن يروا المبررات الاقتصادية القوية لاحتواء المرأة ويعملوا على أساسها.

وباستغلال علاقاتنا مع حوالي 1000 مؤسسة مالية وصندوق الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة

800

مليون دولار

أُستثمرت من خلال برنامج توفير الخدمات المصرفية للنساء التابع لمؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2010

تعمل المزارعات الفيتناميات على زيادة دخلهن من خلال تعلم مهارات جديدة من مؤسسة إيكوم كوفي ECOM Coffee المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية.

في البورصة، فإننا نساعد على زيادة إمكانية حصول سيدات الأعمال على التمويل. وبالعمل عن كثب مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي الأخرى، نساعد على الحد من الحواجز القائمة على أساس التمييز بين الجنسين في بيئة العمل. وتساعد المؤسسة أيضا الشركات المتعاملة معها على تحسين أوضاع العمل للنساء وتدعيم تدريبهن على مهارات الأعمال وزيادة مشاركتهن في مجالس إدارة هذه الشركات.

وفي العام الحالي، وبالمشاركة مع برنامج 10 آلاف امرأة التابع لبنك غولدمان ساكس، قمنا بتدشين صندوق عالمي حجمه 600 مليون دولار لزيادة إمكانية حصول نحو 100 ألف سيدة أعمال في البلدان النامية على التمويل. وستدير مؤسسة التمويل الدولية الصندوق، الذي يُتوقع أن يعبئ مبالغ إضافية من مستثمرين آخرين بما يصل إلى 470 مليون دولار، علاوة على تقديم خدمات المشورة.

وتعد هذه المبادرة جزءا من برنامجنا لتوفير الخدمات المصرفية للنساء (Banking on Women program)، الذي أجرى 17 عملية استثمارية بإجمالي يزيد على 800 مليون دولار منذ عام 2010. وللمساعدة على توسيع نطاق هذا البرنامج، أصدرنا أول سنداتنا المصممة خصيصا لمساندة سيدات الأعمال في البلدان النامية، والتي عبأت 165 مليون دولار من مستثمرين يابانيين.

وفي مجال الصناعات الغذائية، عملت المؤسسة مع مؤسسة إيكوم كوفي ECOM Coffee المتعاملة معها لتصميم برنامج تدريبي للنساء في أنحاء منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. ففي الماضي، كانت المرأة تقوم بمعظم أعمال الحصاد لكنها غالبا ما كانت تستبعد من التدريب على المهارات. وعن طريق تدعيم التدريب، تمكنت إيكوم من تحقيق زيادة كمية الحصاد ونوعية أفضل من المحصول بتكلفة أقل وزيادة دخل المزارعات العاملات معها.

باكي جورج حوّلت صيدلية صغيرة إلى سلسلة سريعة النمو من الصيدليات في نيجيريا.

خلق الفرص في بيئات خطرة

في بعض مناطق العالم، يزداد الفقر انتشارا بدلا من تراجعه.

وفي أشد بلدان العالم فقرا، تضخم عدد المعوزين بزيادة أكثر من 100 مليون شخص منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. وتساعد الصراعات والاضطرابات على زيادة هذه الأعداد، إذ إنها تشكل نسبة متنامية من الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم.

وسيتطلب وقف هذه الاتجاهات وعكس مسارها جهدا خاصا. فمثل هذه المناطق تفتقر في العادة إلى أبسط المقومات الأساسية للنجاة من براثن الفقر. وغالبا ما تكون المؤسسات الحكومية غير مجهزة لمواجهة هذه التحدي. ويتسم القطاع الخاص بالضعف. والبنية التحتية من طرق وجسور وكهرباء في حالة سيئة. وتصبح إمكانية الحصول على الطعام والمياه والعقاقير محدودة.

ولهذا السبب تكثف مؤسسة التمويل الدولية من عملها في هذه المناطق. ومنذ عام 2005، ارتفعت استثماراتنا في أشد بلدان العالم فقرا وعددها 82 بلدا، وهي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ثمانية أمثالها لتصل إلى مستوى قياسي اقترب من 8.5 مليار دولار في السنة المالية 2014. وتضمن هذا الرقم تعبئة حوالي 1.6 مليار دولار من مستثمرين آخرين.

علاوة على ذلك، فقد ساهمنا مساهمة مباشرة بأكثر من 2.8 مليار دولار لإعادة تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية منذ عام 2007. وقفزت استثماراتنا السنوية في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات 20 في المائة خلال العامين الماضيين إلى حوالي 950 مليون دولار في السنة المالية 2014، بما في ذلك أموال عبأتها مؤسسة التمويل الدولية من مستثمرين آخرين. وإجمالاً، توجه ثلثا برنامجنا لأنشطة المشورة إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و20 في المائة إلى البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

ويعد تحديث البنية التحتية في هذه المناطق عنصرا رئيسيا من إستراتيجيتنا. ففي نيبال، حيث يعيش أكثر من ربع السكان تحت خط الفقر ويعد انقطاع الكهرباء هو الأمر المعتاد، نساعد هذا البلد على الاستفادة من إمكانياته الوفيرة لتوليد الطاقة الكهرومائية.

وبالعمل على نحوٍ وثيق مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي، تستثمر مؤسسة التمويل الدولية حوالي مليار دولار وتعبئ 4 مليارات دولار أخرى لمساعدة البلد على توليد نحو 3000 ميجاوات من الكهرباء، وهو ما يكفي لحوالي 16 مليون شخص أو 60 في المائة من السكان. ومن المتوقع أن يخلق المشروع أيضا فرص عمل في المناطق الحضرية ويعزز الإنتاجية الزراعية.

وفي هايتي، حيث القدرة محدودة على الحصول على المياه من الشبكة العمومية ويعتمد معظم السكان على إمدادات مكلفة وغير منتظمة للمياه التي تنقلها الشاحنات، تبتكر شركة dloHaiti المتعاملة مع المؤسسة، حلولا. فقد ساعد إنشاء شبكة لامركزية من محطات تحلية وتوزيع المياه تعمل بالطاقة الشمسية على خفض تكلفة تحلية المياه وتحسين نوعية المياه للمجتمعات المحلية التي لا تحصل على الخدمة. وتعتزم dloHaiti إنشاء 300 محطة تخدم أكثر من مليون شخص وتخلق أكثر من 4000 فرصة عمل.

وقد ساعدنا أيضا جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنشاء أول منطقة اقتصادية خاصة من المتوقع أن تجتذب 80 مليون دولار من الاستثمارات وتخلق 1500 فرصة عمل مباشرة. وساعدت المؤسسة الكونغو على صياغة قانون جديد لهذه المنطقة.

تحديث البنية التحتية هو أحد العناصر الرئيسية في إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في البلدان التي تعاني معدلات فقر مرتفعة.

8.5

مليار دولار

وُجهت لصالح البلدان الأشد فقرا في العالم في السنة المالية 2014، بما في ذلك أموال معبأة من الغير

الحد من الفقر حيث تشتد الحاجة

يعتمد أكثر من 50 مليون مزارع في الهند على زراعة قصب السكر باعتبارها مورد رزق لهم. لكن كثيرين منهم يستخدمون وسائل عديمة الفائدة. ففي ولاية أوتار براديش، واحدة من أشد ولايات الهند فقرا، تصل الغلة إلى حوالي نصف الغلة في الولايات الأكثر إنتاجية. ويعني هذا أن المزارع في تلك الولاية يكسب أقل مما يمكن أن يحققه.

لكن مشروع مؤسسة التمويل الدولية ميثا سونا، أو الذهب الحلو باللغة الهندية، يغير هذا الواقع. فمن خلال شراكة مع شركة DSCL لإنتاج السكر، يقدم البرنامج مواد تدريبية ويعرض مجموعة من الممارسات الزراعية المصممة خصيصا للهند والمراعية للظروف المناخية. وسجل المزارعون الذين حصلوا على تدريب زيادة في الإنتاجية بنسبة 86 في المائة في العامين الأولين من البرنامج. وبعد تدريب أكثر من 17 ألف مزارع، يجري توسيع نطاق البرنامج مع استهداف الوصول إلى 200 ألف مزارع من خلال 14 مصنعا للسكر بالهند بحلول عام 2015.

إن تحسين نوعية الحياة في مناطق مثل أوتار براديش أمر أساسي إذا كنا نريد تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك. وتضم جنوب آسيا على اتساعها أكثر من 40 في المائة من سكان العالم الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم، رغم النمو القوي الذي سجلته المنطقة في السنوات الأخيرة.

6.8

مليار دولار

أُستثمرت في مناطق أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنة المالية 2014

ونركز أعمالنا على المناطق التي تحتاج بشدة إلى تخفيف وطأة الفقر. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تسجل بلدان بعض أعلى معدلات الفقر المدقع، تعمل المؤسسة على خفض العجز في مرافق البنية التحتية، ومعالجة الطلب المتنامي على الغذاء، وزيادة إمكانية الحصول على التمويل.

ومن المتوقع أن توفر شراكتنا بمبلغ 37.4 مليون دولار مع مؤسسة ماستر كارد خدمات مالية لنحو 5.3 مليون شخص بحلول عام 2017. علاوة على ذلك، فإن صندوق مؤسسة التمويل الدولية المعني بإعادة الرسملة، الذي تديره شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة، استثمر 172.2 مليون دولار في بنك فيرست راند FirstRand Bank المتعامل مع المؤسسة، وذلك لمساعدته على زيادة القروض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتجار التجزئة في أنحاء المنطقة.

وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث التفاوت الصريح يهدد الاستقرار الاجتماعي، نعمل على مساندة التعليم والتدريب وإعداد مشاريع تراعي اعتبارات المناخ وتحسين خدمات البنية التحتية. وقد استثمرنا 50 مليون دولار لمساعدة أليانس جروب Alliances Group، وهي شركة إنشاءات مغربية رائدة، على بناء 110 آلاف وحدة سكنية ميسورة التكلفة، مما أدى إلى خفض العجز الحالي في الوحدات السكنية بالمغرب إلى حوالي 840 ألف وحدة.

إجمالا، استثمرنا نحو 6.8 مليار دولار من حسابنا الخاص في هذه المناطق في السنة المالية 2014، أو حوالي 40 في المائة من إجمالي ارتباطاتنا لهذه السنة. وكان حوالي نصف برنامجنا للخدمات الاستشارية في تلك المناطق.

وساعدت أنشطتنا على خلق أكثر من 381 ألف فرصة عمل في منطقة جنوب آسيا، وأكثر من 227 ألفا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وما يزيد على 174 ألفا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وساعدت أيضا المتعاملين معنا على تعليم ما يتجاوز 44 ألف تلميذ في منطقة جنوب آسيا، وتوزيع المياه على 1.8 مليون مستهلك في منطقة الشرق الأوسط، ومعالجة نحو 941 ألف مريض في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

في الهند، تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تحسين إنتاجية المزارعين من خلال تدريبهم على أساليب الزراعة المتقدمة.

1.6

مليار دولار

جرى الارتباط بتقديمها لأنشطة أعمال شاملة للجميع في السنة المالية 2014، يقع العديد منها في بلدان متوسطة الدخل

تحقيق الرخاء على قاعدة عريضة

تمثل البلدان متوسطة الدخل محركا أساسيا للرخاء العالمي، إذ إنها تشكل ثلث الناتج الاقتصادي العالمي. ورغم ذلك فهي تضم ثلاثة أرباع سكان العالم ممن يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا.

ولتحقيق التقدم الاقتصادي، مازال على هذه البلدان أن تتغلب على الحواجز الرئيسية التي مازالت قائمة أمام التنمية. فهناك مناطق شاسعة مازالت ريفية ونائية، لم تصلها منافع النمو الاقتصادي القومي. وتواجه مناطق أخرى، من المراكز الحضرية، مصاعب في تحديث بنيتها التحتية في ظل توافد الهجرة الداخلية عليها أملا في حياة أفضل. وعلى هذه البلدان أن تتصدى أيضا لمخاطر تغير المناخ.

وتعمل مؤسسة التمويل الدولية عن كثب مع القطاع الخاص في تلك البلدان لضمان توزيع ثمار التقدم على جميع المواطنين، وتحفيز الشركات المحلية على بذل جهد أكبر للتصدي للتحديات الإنمائية الإقليمية والعالمية. ونركز في أعمالنا على المناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل، حيث يتفشى الفقر بمعدلات عالية، وعلى الشركات التي تخدم الفئات المهملة من السكان، مثل النساء والشباب وصغار المزارعين.

ففي البرازيل، على سبيل المثال، قدمنا حوالي 20 مليون دولار من الموارد التمويلية العام الحالي للمساعدة على إعادة فتح وتوسعة محطة دواجن في توكانتينس، وهي إحدى أشد الولايات فقرا.

ومن المتوقع أن تساعد استثماراتنا في آسا أليمنتوس، وهي شركة رائدة في إنتاج اللحوم الداجنة ولحم الخنزير، على خلق حوالي 5000 فرصة عمل، وتشجيع التنمية الريفية، وزيادة توفر الغذاء لنحو 3.5 مليون شخص خلال السنوات الثلاث المقبلة.

ونساعد تركيا أيضا على التصدي لتحدي الزحف العمراني. فقد أعددنا برنامجا تمويليا يبلغ حجمه 165 مليون يورو للمساعدة على بناء خطوط ترام في أزمير، وهي مدينة تضم حوالي 4 ملايين نسمة على ساحل بحر إيجة. ومن المتوقع أن يساعد هذا المشروع على خفض حدة الازدحام المروري عن طريق تقوية شبكة النقل العام بأسلوب يراعي اعتبارات المناخ.

ونقدم مساندة قوية لشركات تتبنى نماذج أعمال شاملة للجميع. فمؤسسة التمويل الدولية هي المستثمر الدولي الرائد في مثل هذه الشركات، التي تركز على أصحاب الدخول المنخفضة، كالمستهلكين وتجار التجزئة والموردين والموزعين. وفي السنة المالية 2014 وحدها، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 1.6 مليار دولار إلى 84 شركة تعتمد سياسات شاملة للجميع، وأكثرها في البلدان متوسطة الدخل.

ونساند أيضا التكامل الإقليمي والاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب، وذلك عن طريق تشجيع الشركات في البلدان متوسطة الدخل على الاستثمار في البلدان النامية الأخرى. ففي العام الحالي، على سبيل المثال، ساعدنا على تجميع كونسرتيوم من المستثمرين، من بينهم بنك الصين الذي قدم 30 مليون دولار من الموارد التمويلية للتوسع في توفير المياه النظيفة وتحسين محطات معالجة المياه العادمة في منطقة الشرق الأوسط.

تساعد مؤسسة التمويل الدولية مدينة أزمير التركية على تحسين النقل العام على نحو مراع للمناخ.

صفحة 59

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

محاور التركيز الإستراتيجية للمؤسسة	60
موجز بطاقات قياس الأداء	61
خلق الفرص حيثما تكون الحاجة ماسة إليها	62

صفحة 64

خبرات المؤسسة

أين تعمل المؤسسة	65
ما نقوم به	66
خبرات المؤسسة في الصناعات التي تتعامل معها	70

صفحة 72

موظفونا وممارساتنا

أسلوب عمل المؤسسة	73
كيف تقيس المؤسسة نتائجها الإنمائية	74
جهاز موظفي المؤسسة	82
حوكمة المؤسسة	84
المساءلة	86
الشراكات	88
إدارة المخاطر	90
التحلي بالمسؤولية في العمل	92
تقرير تأكيد مستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة	95
موجز مالي	100

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة إلى تقديم الموارد والخدمات التي يتعذر الحصول عليها من أية جهة أخرى؛ فالمؤسسة تقدم للمتعاملين معها مزيجاً فريداً من الاستثمارات والخدمات الاستشارية بغرض تشجيع التنمية المستدامة للقطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة. وتطلق المؤسسة على هذه الميزة الخاصة اسم "الآثار الإضافية Additionality". ويمثل استخدام هذه الميزة في تعظيم الأثر الإنمائي للمؤسسة حجر الزاوية في إستراتيجيتها.

محاور التركيز الإستراتيجية للمؤسسة

تسترشد أنشطة المؤسسة بخمْس أولويات إستراتيجية تتيحُ لها تقديم المساعدة حيثما تكون الحاجة ماسة إليها وحيثما تحقق هذه المساعدة أفضل النتائج.

تدعيم التركيز على الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل (FRONTIER MARKETS)

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، والمناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل في البلدان متوسطة الدخل

التصدي لتغيّر المُناخ وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية

وضع نماذج جديدة للأعمال وأدوات جديدة للتمويل، وتحديد المعايير ورفع مستواها

التصدي للقيود التي تعوق نمو القطاع الخاص في مجالات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وسلاسل توريد المواد الغذائية

زيادة القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية وتدعيم سلسلة القيمة في الصناعات الزراعية

تنمية الأسواق المالية المحلية

بناء المؤسسات وتعبئة الموارد واستحداث أدوات مالية مبتكرة

بناء علاقات طويلة الأمد مع المتعاملين مع المؤسسة في بلدان الأسواق الصاعدة

استخدام كامل منتجات المؤسسة وأدواتها وخدماتها في توجيه تطور المتعاملين معها والمساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي العابر للحدود

موجز بطاقات قياس الأداء

أداء مؤسسة التمويل الدولية على صعيد محاور التركيز الإستراتيجية

	الأداء	
	السنة المالية 2014	السنة المالية 2013
النتائج التنموية		
شركات الاستثمار الحاصلة على تقدير مرتفع (حسب التصنيف في نظام تتبع النواتج الإنمائية DOTS)[1]	%64	%66
المشاريع الاستشارية الحاصلة على تقدير مرتفع[2]	%76	%76
محاور التركيز		
الأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل		
المؤسسة الدولية للتنمية: عدد مشاريع الاستثمار	288	288
المؤسسة الدولية للتنمية: الارتباطات (ملايين الدولارات)	6,880	6,649
المؤسسة الدولية للتنمية: نسبة برنامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، %[3]	%66	%65
أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: عدد مشاريع الاستثمار	47	44
أوضاع البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات: نسبة برنامج الخدمات الاستشارية، %	%20	%18
المناطق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل: عدد مشاريع الاستثمار	47	59
ارتباطات المؤسسة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (بملايين الدولارات)	3,540	3,501
ارتباطات المؤسسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بملايين الدولارات)	1,698	2,038
ارتباطات المؤسسة في منطقة جنوب آسيا، أفغانستان وباكستان (بملايين الدولارات)	1,988	1,697
علاقات المؤسسة طويلة الأمد مع المتعاملين، بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب		
عدد مشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب	38	47
الارتباطات الخاصة بمشاريع الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب (بملايين الدولارات)	1,455	1,674
تغيّر المُناخ والاستدامة البيئية والاجتماعية		
الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ (بملايين الدولارات)[4]	2,479	2,509
البنية التحتية والصحة والتعليم وسلاسل الإمدادات الغذائية		
الارتباطات الخاصة بقطاعات البنية التحتية، والصحة، والتعليم، وسلاسل الإمدادات الغذائية (بملايين الدولارات)[5]	7,205	6,934
الأسواق المالية المحلية		
الارتباطات الخاصة بالأسواق المالية (بملايين الدولارات)[6]	10,461	10,124
الارتباطات الخاصة بمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة (بملايين الدولارات)[7]	6,248	7,192

ملاحظات:

1. درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية: النسبة المئوية للشركات المتعاملة مع المؤسسة التي حصلت نتائجها التنموية على تقديرات مرتفعة في 30 يونيو/حزيران من السنة المعنية، وذلك استنادا إلى المشاريع التي تمت الموافقة عليها في فترة السنوات الست المتحركة (تقديرات السنة المالية 2014 تستند إلى الموافقات التي تمت في السنوات 2005 - 2010).
2. بالنسبة للخدمات الاستشارية، تخص تقديرات الفاعلية الإنمائية السنتين الميلاديتين 2013 و 2012.
3. الأشكال الخاصة بالسنتين الماليتين 2013 و 2014 تعكس المنهجية المحسنة المستخدمة في قياس الإنفاق على الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وإدراج المشاريع الإقليمية.
4. مصطلح "ذات صلة بالمناخ" هو سمة في أي مشروع يتضمن أنشطة لتخفيف تغير المناخ، والتكيف مع تغير المناخ، أو أنشطة مناخية خاصة، أو كلتيهما. للمزيد من المعلومات عن هذه المصطلحات والأنشطة، يرجى زيارة الموقع: http://www.ifc.org/climatemetrics.
5. ارتباطات المؤسسة في قطاع البنية التحتية (باستبعاد قطاع النفط والغاز والتعدين)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل على مستوى دون الوطني، والتعليم، والصناعات الزراعية وسلاسل الإمدادات الغذائية.
6. ارتباطات الأسواق المالية في مؤسسة التمويل الدولية، باستثناء صناديق الاستثمار وأسهم الشركات غير المدرجة في البورصة.
7. يتضمن ذلك منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة المُقترضة اقتراضا مباشرا، والمؤسسات المالية التي تشكل منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكثر من 50 في المائة من المتعاملين معها، وأية استثمارات أخرى موجهة خصيصاً لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بوصفها الكيانات الرئيسية المستفيدة.

خلق الفرص حيثما تكون الحاجة ماسة إليها

106 مليارات دولار
من القروض المقدمة إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة

37.1 مليون
عميل حصلوا على الغاز

230,000
معاملة تجزئة غير نقدية جرى تسهيلها، بإجمالي 16 مليون دولار

28.3 مليون
توصيلة هاتف جرى توفيرها

1.8 مليار دولار
من السلع والخدمات التي تم شراؤها من الموردين المحليين

840,000
شخص من المتوقع أن يحصلوا على خدمات محسنة في مجال إدارة المخلفات
من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تقدم مؤسسة التمويل الدولية والمتعاملون معها مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من المساهمات في البلدان النامية. ويمكن أن يُفضي نجاح الشركات والجهات المتعاملة مع المؤسسة إلى تحقيق آثار ممتدة وواسعة الانتشار في مختلف قطاعات الاقتصاد، مما يتيحُ للكثير من الناس — بما في ذلك الفقراء — فرصة تحسين أحوالهم المعيشية.

2.7 مليون
مريض حصلوا على رعاية طبية

435,000
فرصة عمل جديدة تم توفيرها

340 مليون دولار
من التمويل الجديد جرى تقديمها إلى الشركات التي حسنت من ممارسات حوكمة الشركات لديها

7.5 مليون
عميل حصلوا على المياه

12.7 مليون
من القروض المقدمة إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة

15 مليون دولار
من الاستثمارات الجديدة التي تعزى إلى إصلاحات الصناعة وأنشطة تشجيع الاستثمار مع الحكومات

130.6 مليون
توصيلة هاتف جرى توفيرها

15.5 مليون
مريض حصلوا على رعاية طبية

6.7 مليون
من القروض المقدمة إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة

21.3 مليون
مستهلك حصلوا على الكهرباء (من حيث التوليد والتوزيع)

1.1 مليون
مستفيد من المزارعين

7.7 مليار دولار
من التمويل المقدم بضمانات عينية (منقولات)

خبرات المؤسسة

تدمج المؤسسة الاستثمارات مع الخدمات الاستشارية وتعبئة الموارد لمساعدة القطاع الخاص على دفع عجلة التنمية.

أين تعمل المؤسسة

باعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص، تعمل مؤسسة التمويل الدولية في أكثر من 100 بلد. وتقوم المؤسسة بتطبيق الدروس التي استخلصتها من إحدى مناطق عملها في حل المشاكل التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص في منطقة أخرى. وتساعد المؤسسة الشركات المحلية على تحسين الاستفادة من معارفها عن طريق المواءمة بين هذه المعرفة وبين الفرص المتاحة في البلدان النامية الأخرى.

جهاز موظفي المؤسسة

ما نقوم به

تتيح المؤسسة الاستثمارات والخدمات الاستشارية وإدارة الأصول. وهذه الخدمات يعزز بعضها بعضا، إذ تتيح المؤسسة التمويل والخبرة العاملية للمتعاملين معها في البلدان النامية.

وتوفر هذه المجالات معا للمؤسسة ميزة خاصة في مساعدة القطاع الخاص على خلق الفرص — حيث يمكن تصميم ما تقدمه المؤسسة من استثمارات وخدمات استشارية بما يناسب الاحتياجات الخاصة بالمتعاملين معها، وعلى نحو يحقق القيمة المضافة لأنشطتها. وتحقق قدرة المؤسسة على اجتذاب المستثمرين الآخرين مزايا ومنافع إضافية، مما يتيح للمتعاملين معها مصادر جديدة لرأس المال وسبلا أفضل لإنجاز الأعمال.

في السنة المالية 2014 استثمرت مؤسسة التمويل الدولية مبلغ **17.2** مليار دولار في حوالي 600 مشروع، وقامت بتعبئة أكثر من 5 مليارات دولار.

قدمت مؤسسة التمويل الدولية ارتباطات تبلغ قيمتها حوالي **7.6** مليار دولار من القروض الجديدة في السنة المالية 2014.

الاستثمارات

تقدم خدمات الاستثمار بالمؤسسة مجموعة كبيرة من منتجاتها وخدماتها المالية التي يمكنها تخفيف حدة الفقر وحفز النمو طويل الأمد عن طريق تعزيز منشآت الأعمال القابلة للاستمرار، وتشجيع تنظيم مشاريع الأعمال وتعبئة الموارد التي لا يكون توفرها ممكناً لولا جهود المؤسسة.

ويجري تصميم منتجات التمويل في المؤسسة بحيث تلبي الاحتياجات الخاصة بكل مشروع. وتوفر المؤسسة رأس المال اللازم لتحقيق النمو، ولكن الجزء الأعظم من هذا التمويل يأتي من أصحاب الشركات الخاصة الذين يتحملون أيضاً مسؤولية قيادة المشاريع وإدارتها.

في السنة المالية 2014، استثمرت المؤسسة 17.2 مليار دولار في حوالي 600 مشروع، كما عبأت أكثر من 5 مليارات دولار لدعم القطاع الخاص في البلدان النامية.

الأدوات والمنتجات

القروض

تمول المؤسسة المشاريع والشركات من خلال تقديم قروض لحسابها الخاص لمدة تتراوح عادة بين 7 إلى 12 سنة. كما تقدم قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراض الأموال المُقْتَرَضة.

وفي حين كانت قروض المؤسسة في السابق مُقوّمة بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد وضعت المؤسسة على سلم أولوياتها تنظيم منتجات الإقراض بالعملات المحلية، حيث قدمت موارد تمويلية بأكثر من 50 عملة محلية.

وفي السنة المالية 2014، بلغت القروض الجديدة التي ارتبطت المؤسسة بتقديمها حوالي 7.6 مليار دولار.

الاستثمار في أسهم رأس المال

يتيحُ الاستثمارُ في أسهم رأس المال مساندة أنشطة التنمية وزيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تحتاجها منشآت الأعمال الخاصة. وتستثمر المؤسسة استثمارا مباشرا في أسهم رأس مال الشركات، ومن خلال صناديق الاستثمار في الشركات غير المدرجة في البورصة أيضاً. وفي السنة المالية 2014، بلغت استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال لحسابها الخاص حوالي 2.3 مليار دولار من ارتباطات الإقراض.

وتستثمر المؤسسة عموماً في ما يتراوح بين 5 إلى 20 في المائة من أسهم رأس مال الشركة. وتشجع المؤسسة الشركات المستفيدة من استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهم الشركات بالبورصة؛ مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. وتقوم أيضا بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

تمويل التجارة وسلاسل الإمدادات

يكفل برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لمؤسسة التمويل الدولية وفاء المؤسسات المالية المعتمدة بالتزامات السداد المتعلقة بالتجارة. ويعمل البرنامج على توسيع قدرة البنوك على تقديم تمويل الأنشطة التجارية وتكملتها عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 200 بنك في أكثر من 80 بلداً.

وفي السنة المالية 2014، بلغ تمويل التجارة أكثر من 7 مليارات دولار من ارتباطات الإقراض التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص. وقد ساند برنامج توفير السيولة للتجارة العالمية معاملات تجارية تصل قيمتها إلى 32 مليار دولار في البلدان النامية منذ إطلاقه عام 2009.

القروض المشتركة

برنامج القروض المشتركة التابع للمؤسسة هو الأقدم والأكبر حجما على مستوى بنوك التنمية متعددة الأطراف. وفي السنة المالية 2014، شكّل هذا البرنامج 60 في المائة من الأموال التي قامت المؤسسة بتعبئتها.

وفي السنة المالية 2014، شاركت المؤسسة في تعبئة نحو 3.1 مليار دولار من القروض من الفئة B والقروض الموازية وقروض البرنامج الموجَّه لحوافظ الإقراض المشترك التي تقدمها أكثر من 80 مؤسسة مالية. وشمل ذلك البنوك التجارية ومؤسسات الاستثمار ومؤسسات التمويل الإنمائي وأحد البنوك المركزية في أحد بلدان الأسواق الصاعدة. وقدمت جهات التمويل المشترك مستوى قياسيا قدره 1.1 مليار دولار في بلدان الأسواق الصاعدة. وبلغ حجم حافظة القروض المشتركة ما قيمته 15.2 مليار دولار.

وتلقى المقترضون في قطاع البنية التحتية 44 في المائة من مجموع المبلغ. وذهب أكثر من ربع التمويل الذي قدمته المؤسسة من خلال القروض المشتركة — بواقع 816 مليون دولار — إلى مقترضين في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

خدمات إدارة مخاطر المتعاملين مع المؤسسة

تقدم المؤسسة منتجات مشتقة للمتعاملين معها لتمكينهم من التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف أو العملات أو أسعار السلع الأولية. وتؤدي المؤسسة دور الوساطة بين المتعاملين معها في البلدان النامية وصانعي أسواق المشتقات (derivatives market makers) من أجل إتاحة الفرصة للمتعاملين معها للوصول التام إلى الأسواق للحصول على أدوات إدارة المخاطر.

الخدمات الاستشارية

تحتاج تنمية القطاع الخاص إلى أكثر من مجرد التمويل. وتظهر الخبرة العملية الدور القوي الذي يمكن للخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة أن تؤديه في إطلاق العنان لاستثمارات القطاع الخاص، بحيث تساعد الشركات على التوسع وخلق فرص العمل، مما يؤدي بدوره إلى تدعيم أثر مجموعة البنك الدولي.

وفي نهاية السنة المالية 2014، اشتملت حافظة عمليات المؤسسة الجارية في هذا المجال على 719 مشروعاً للخدمات الاستشارية في أكثر من 100 بلد. وذهب الجزء الأكبر من هذا البرنامج إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ونحو 20 في المائة إلى المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. وخلال السنة المالية 2014، قدمت المؤسسة الخدمات الاستشارية عبر أربعة مجالات أعمال، هي:

إمكانية الحصول على التمويل – يساعد هذا المجال في زيادة توفر الخدمات المالية بتكلفة معقولة وإتاحتها للأفراد ومنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما تساعد المؤسسات المالية المتعاملة معها في تقديم طائفة عريضة القاعدة من الخدمات المالية، وإنشاء البنية التحتية للنظام المالي اللازمة لتحقيق معدلات مستدامة من النمو والتوظيف. وفي نهاية السنة المالية 2014، ضمّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية 294 مشروعاً في هذا المجال — تزيد قيمتها على 361 مليون دولار — في 77 بلداً.

مناخ الاستثمار – يساعد هذا المجال الحكومات في تطبيق إصلاحات من شأنها تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، وتشجيع الاستثمار واستبقائه؛ مما يساعد بدوره على تعزيز قدرة الأسواق على المنافسة، وتحقيق النمو، وخلق الوظائف. وتساعد المؤسسة كذلك في إيجاد حلول لمواطن الضعف في القوانين والسياسات التي تشكل عائقاً أمام تدفق الاستثمارات. وفي نهاية السنة المالية 2014، ضمّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية 161 مشروعاً في مجال تحسين مناخ الاستثمار في 68 بلداً بما قيمته حوالي 336 مليون دولار.

بنهاية السنة المالية 2014، ضمت حافظة المشاريع الجاري تنفيذها لمؤسسة التمويل الدولية

719

مشروعا في مجال الخدمات الاستشارية في أكثر من 100 بلد.

بلغ إجمالي مشاريع مؤسسة التمويل الدولية الجاري تنفيذها فيما يتعلق بتيسير سبل الحصول على التمويل أكثر من

361

مليون دولار في نهاية السنة المالية 2014.

بلغت قيمة موجودات شركة إدارة الأصول حوالي

6.4

مليار دولار من الأصول المدارة في نهاية السنة المالية 2014.

بلغت ارتباطات الاستثمار التي قدمها صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة ما قيمته

2.7

مليار دولار في نهاية السنة المالية 2014.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص – يساعد هذا المجال الحكومات كي تتمكن من تصميم برامج شراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها في قطاع البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية الأخرى. وتساعد الخدمات الاستشارية التي تقدمها في تعظيم الاستفادة من قدرات وإمكانات القطاع الخاص لزيادة سبل الحصول على الخدمات العامة، كالكهرباء والمياه والرعاية الصحية والتعليم، مع تحسين جودتها وكفاءتها في الوقت نفسه. وفي نهاية السنة المالية 2014، ضمّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية في هذا المجال 118 مشروعا مشتركا بين القطاعين العام والخاص في 54 بلداً بقيمة حوالي 152 مليون دولار.

أنشطة الأعمال المستدامة – يساعد هذا المجال المتعاملين مع المؤسسة على: تشجيع المعايير البيئية والاجتماعية والإدارية والصناعية السليمة؛ وحفز الاستثمار في الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الموارد؛ ودعم سلاسل التوريد المستدامة والاستثمارات المجتمعية. وهي تعمل في قطاعات عدة، منها الصناعات الزراعية والغابات، والصناعات التحويلية والخدمات، والبنية التحتية، والنفط والغاز والتعدين، والأسواق المالية. وفي نهاية السنة المالية 2014، ضمّت حافظة عمليات المؤسسة الجارية 146 مشروعاً في مجال الأعمال المستدامة في 53 بلداً ما قيمته حوالي 263 مليون دولار.

في السنوات الأخيرة، طبقت المؤسسة سلسلة من الإصلاحات الجريئة بغرض تدعيم أثر ما تقدمه من خدمات استشارية والارتقاء بمستوى أدائها. ولزيادة تدعيم تركيز المتعاملين معها وأثر عملهم، فإن الخدمات الاستشارية ستكون اعتبارا من الأول من يوليو/تموز 2014 متماشية على نحو أوثق مع خدمات الاستثمار ذات الصلة التي تقدمها المؤسسة وكذلك الممارسات العالمية لمجموعة البنك الدولي.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

تقوم شركة إدارة الأصول (شركة ذات مسؤولية محدودة)، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لمؤسسة التمويل الدولية، بتعبئة رؤوس الأموال وإدارتها لأغراض الاستثمار في أسواق البلدان النامية والأسواق عالية المخاطر أو الجديدة في التعامل. وأُنشئت هذه الشركة عام 2009 بغرض إتاحة الفرصة للمستثمرين للوصول إلى استثمارات المؤسسة في الأسواق الصاعدة، وزيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل وتوفيرها لهذه الأسواق، وتعزيز الأهداف الإنمائية للمؤسسة، وتحقيق الأرباح للمستثمرين، وذلك عن طريق الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من انتشار عالمي، ومعايير، ونهج استثماري، وسجل أداء قوي.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2014، كانت الشركة قائمة بإدارة أصول تبلغ قيمتها 6.4 مليار دولار تقريباً. وهي تدير ستة صناديق استثمارية لحساب مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك صناديق الثروات السيادية، وصناديق المعاشات التقاعدية، ومؤسسات التمويل الإنمائي.

صناديق شركة إدارة الأصول

صندوق المؤسسة لإعادة الرسملة

يتألف صندوق المؤسسة المعني بإعادة الرسملة، الذي تبلغ موارده 3 مليارات دولار، من: صندوق لمساهمات في أسهم رأس المال بمبلغ 1.3 مليار دولار، وصندوق للديون الثانوية بمبلغ 1.7 مليار دولار. ويساعد الصندوق، الذي دشنته المؤسسة عام 2009، في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2014، قدم الصندوق 39 ارتباطا لأغراض الاستثمار بقيمة 2.7 مليار دولار.

صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تم تدشين صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي برأسمال قدره مليار دولار في عام 2010. ويقوم هذا الصندوق بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم رؤوس أموال الشركات وفي الأسهم ذات الصلة في قطاعات عريضة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2014، قدم الصندوق 25 ارتباطا لأغراض الاستثمار بقيمة 715 مليون دولار.

صندوق إعادة رسملة أفريقيا

تأسس صندوق إعادة رسملة أفريقيا في السنة المالية 2010 برأسمال قدره 182 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية المهمة للجهاز المصرفي في أفريقيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2014، قدم الصندوق ستة ارتباطات لأغراض الاستثمار بقيمة إجمالية 102 مليون دولار.

صندوق المؤسسة المعني بإعادة رسملة المصارف الروسية

تأسس صندوق المؤسسة المعني بإعادة رسملة المصارف الروسية عام 2012 برأسمال قدره 550 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية في روسيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2014، قدم الصندوق ثلاثة ارتباطات لأغراض الاستثمار بقيمة 82 مليون دولار.

صندوق التحفيز التابع للمؤسسة

يستثمر صندوق التحفيز التابع للمؤسسة برأسمال قدره 418 مليون دولار في صناديق توفر رأس المال اللازم لنمو الشركات التي تقوم بتطوير طرق مبتكرة للتصدي لتغير المناخ في بلدان الأسواق الصاعدة. وقد يقوم الصندوق أيضا بالاستثمار مباشرة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/حزيران 2014، قدم الصندوق أربعة ارتباطات لأغراض الاستثمار بقيمة 95 مليون دولار.

الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة

يقوم الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة برأسمال قدره 1.2 مليار دولار بتنفيذ استثمارات مشتركة مع المؤسسة في أسهم رؤوس أموال الشركات وفي الأسهم ذات الصلة في قطاع البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2014، قدم الصندوق خمسة ارتباطات لأغراض الاستثمار بقيمة 172 مليون دولار.

خبرات المؤسسة في الصناعات التي تتعامل معها

يعكس الدور الريادي لمؤسسة التمويل الدولية وقيادتها لمسيرة تنمية القطاع الخاص ميزة خاصة تتمتع بها — ألا وهي الخبرة العميقة واسعة النطاق التي اكتسبتها على مدى أكثر من 50 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على تحقيق النجاح والنمو.

بلغ إجمالي الارتباطات الجديدة التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية في قطاع الصناعات الزراعية والغابات

1

مليار دولار في السنة المالية 2014.

في السنة المالية 2014، بلغ إجمالي ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية في الأسواق المالية أكثر من

3.4

مليار دولار.

وقد انتقلت المؤسسة للاستفادة مما اكتسبته من معارف عالمية في مجال الصناعات في التصدي لأكبر تحديات التنمية في السنوات القادمة — ومنها تغير المناخ والبطالة والأمن الغذائي والمائي.

الصناعات الزراعية والغابات

يمكن للصناعات الزراعية أن تقوم بدور مهم في جهود الحد من الفقر. ويشكل القطاع الزراعي نصف إجمالي الناتج المحلي والعمالة في العديد من البلدان النامية على أقل تقدير، وهو ما يجعله إحدى أولويات المؤسسة.

وتساعد المؤسسة القطاع الخاص على معالجة تزايد الطلب على نحو مستدامٍ بيئياً وشاملٍ اجتماعيا. وتقدم المؤسسة تسهيلات رأس المال العامل لمساعدة المتعاملين معها في تمويل بناء المخزونات، وتوفير البذور، والأسمدة، والمواد الكيماوية، والوقود اللازم للمزارعين. ولتيسير التجارة وتخفيض التكاليف، تواصل المؤسسة تنفيذ الاستثمارات في تجهيزات البنية التحتية، مثل المستودعات ومخازن التبريد. ولتحقيق استدامة إنتاج الأراضي الزراعية، تعمل المؤسسة على تحسين الإنتاجية عن طريق نقل التكنولوجيات، وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد.

وفي السنة المالية 2014، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة للمؤسسة في قطاع الصناعات الزراعية والغابات مليار دولار، أو حوالي 6 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

المؤسسات المالية

الأسواق المالية السليمة والمستدامة والشاملة للجميع هي عصب عملية التنمية نظرا لأنها تكفل تخصيص الموارد وتوزيعها بكفاءة. ويساعد عمل المؤسسة ومؤسسات الوساطة المالية في تقوية المؤسسات المالية والأنظمة المالية بوجه عام. ويتيح أيضا الفرصة لمساندة عدد من منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة أكبر كثيرا من العدد الذي كان يمكن أن تدعمه بمفردها.

ويتيح العمل من خلال مؤسسات الوساطة المالية لمؤسسة التمويل الدولية فرصة تشجيع هذه المؤسسات على زيادة مشاركتها في قطاعات ذات أولويات إستراتيجية، مثل مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء وتغير المناخ، وفي المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية — مثل الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك في قطاعات الإسكان والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

وفي السنة المالية 2014، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة في الأسواق المالية أكثر من 3.4 مليار دولار، أو حوالي 20 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

المستهلكون والخدمات الاجتماعية

المؤسسة هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف على مستوى العالم في مجال خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص. وتعمل المؤسسة على زيادة سبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم ذات الجودة العالية، مع مساندة القطاعات التي تؤدي إلى خلق فرص العمل، مثل السياحة وتجارة التجزئة والعقارات. وتساعدُ المؤسسةُ في تحسين معايير الجودة والكفاءة، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات، وخلق فرص العمل للمهنيين المهرة.

وبالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة في الشركات المسؤولة اجتماعياً، يشمل دور المؤسسة تبادل المعرفة والخبرات الخاصة بالصناعات، وتمويل الشركات الأصغر حجماً، والارتقاء بالمعايير الطبية والتعليمية، ومساعدة المتعاملين معها على توسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى الفئات والشرائح الأقل دخلاً. وفي السنة المالية 2014، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة التي قدمتها المؤسسة في قطاع المستهلكين والخدمات الاجتماعية ما قيمته 928 مليون دولار، أو نحو 5 في المائة من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص.

البنية التحتية

تحفز مرافق البنية التحتية الحديثة النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة، ويمكن أن تمثل فرصة لمعالجة التحديات الإنمائية الناشئة، ومنها التوسع الحضري السريع وتغير المناخ.

وتشكل البنية التحتية أحد المجالات المهمة التي يمكن للقطاع الخاص تقديم مساهمة ملموسة فيه، بحيث تتيح الخدمات الأساسية لأعداد كبيرة من الناس على نحو يتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة والربحية. وينصب محور تركيز المؤسسة على: مساندة مشاريع البنية التحتية الخاصة التي يمكنها محاكاة نماذج العمل المبتكرة عالية التأثير على نطاق واسع.

وتساعد المؤسسة في زيادة القدرة على الحصول على الكهرباء، وخدمات النقل، والمياه من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم المشورة إلى الحكومات المتعاملة معها حول إمكانات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما تقوم بتخفيف المخاطر وتفعيل الاستفادة من الهيكلة المالية المتخصصة والقدرات والإمكانات الأخرى. وفي السنة المالية 2014، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة للمؤسسة في هذا القطاع حوالي 2.4 مليار دولار، أو حوالي 14 في المائة من الارتباطات التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

الصناعات التحويلية

يلعب قطاع الصناعات التحويلية دوراً حيوياً في خلق الفرص وتقليص الفقر في البلدان النامية. ويميل المتعاملون مع المؤسسة في هذا القطاع إلى خلق المزيد من الوظائف للعمالة أو الحفاظ على الوظائف القائمة على نحوٍ أكبر من أي قطاع آخر.

وقد قامت المؤسسة بزيادة أنشطتها في هذا القطاع الذي يشمل مواد التشييد والبناء، والآلات المتسمة بكفاءة استخدام الطاقة، والكيماويات، ومعدات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتستثمر المؤسسة في الشركات القائمة بتطوير منتجات وأسواق جديدة أو إعادة الهيكلة والتحديث حتى تصبح قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي.

كما تساعد المؤسسة المتعاملين معها على القيام باستثمارات يمكنها خفض الانبعاثات الكربونية وتقليل استهلاك الطاقة.

وفي السنة المالية 2014، بلغ مجموع الارتباطات الجديدة للمؤسسة في قطاع الصناعات التحويلية 984 مليون دولار، أو حوالي 6 في المائة من الارتباطات التي قدمتها المؤسسة لحسابها الخاص.

النفط والغاز والتعدين

تُعتبر الصناعات التي يمكنها الاستفادة من الموارد الطبيعية بمثابة العصب الحيوي للكثير من البلدان الأكثر فقرا في العالم. وهي مصدر رئيسي للوظائف والطاقة والإيرادات الحكومية، وطائفة عريضة من المنافع الأخرى للاقتصادات المحلية. ففي أفريقيا، على وجه التحديد، يمكن للاستثمارات المستدامة الكبيرة في هذه الصناعات أن تحقق مكاسب كبيرة على نحو مماثل في التنمية الاقتصادية.

وتتمثل رسالة المؤسسة في قطاع النفط والغاز والتعدين في مساعدة البلدان النامية على جني هذه المنافع. وتقدم المؤسسة التمويل والخدمات الاستشارية لمؤسسات القطاع الخاص المتعاملة معها، كما تساعد الحكومات على اعتماد إجراءات تنظيمية فاعلة وتدعيم قدراتها على إدارة هذه الصناعات عبر سلسلة القيمة.

وتساند المؤسسة استثمارات القطاع الخاص في هذه الصناعات، وتعمل على ضمان تمتع المجتمعات المحلية بمزايا ملموسة. وفي السنة المالية 2014، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة لحسابها الخاص في هذا القطاع ما قيمته 441 مليون دولار.

الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إلى تسهيل حصول الفقراء على الموارد والخدمات. وتخلق هذه التكنولوجيا مزيداً من الفرص، كما تؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق والمؤسسات. وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق توفر هذه التكنولوجيات. وتوجه المؤسسة الاستثمارات إلى الشركات الخاصة القائمة بإنشاء بنية تحتية حديثة لقطاع الاتصالات والشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيات غير مضرة بالبيئة.

وتساعد المؤسسة باطراد الجهات المتعاملة معها على تخطي حدودها الوطنية والولوج إلى أسواق أخرى في البلدان النامية. وفي السنة المالية 2014، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة لحسابها الخاص في هذا القطاع ما قيمته 489 مليون دولار.

موظفونا وممارساتنا

تجسد ثقافة مؤسسة التمويل الدولية التزامها بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وبخلق الفرص من أجل الفئات الأكثر ضعفاً في بلدان العالم النامية.

أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية

تشكل الثقافة المؤسسية القوية عنصرا محوريا في قدرة أية مؤسسة على النجاح والتكيّف مع التحديات الجديدة. ويمثل "أسلوب عمل مؤسسة التمويل الدولية" طريقة العمل التي تعتمدها في تحديد ثقافتها المؤسسية واسمها التجاري وتعزيزهما، وعملية تشرك من خلالها جميع موظفيها على كافة المستويات وفي سائر المناطق لتوفير المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرار لدى جهاز الإدارة. وهي تتضمن رؤية المؤسسة وقيمها المؤسسية الأساسية والغرض منها وطريقة عملها.

رؤية المؤسسة

ضرورة أن تُتاح للأفراد فرصة الخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية

قيم المؤسسة

التفوق والالتزام والنزاهة والعمل الجماعي والتنوع

غرض المؤسسة

خلق الفرص للناس للخلاص من براثن الفقر وتحسين أحوالهم المعيشية عبر حفز الوسائل اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وذلك من خلال:

- تعبئة مصادر التمويل الأخرى من أجل تنمية منشآت الأعمال الخاصة
- تشجيع الأسواق المفتوحة والقادرة على المنافسة في البلدان النامية
- مساندة الشركات والشركاء الآخرين في القطاع الخاص حيثما توجد فجوة
- المساعدة في خلق فرص العمل المنتجة وتقديم الخدمات الأساسية إلى الفقراء والمعرضين للمعاناة

ولتحقيق هذا الغرض، تتيح مؤسسة التمويل الدولية حلولاً لها أثر إنمائي من خلال إجراءات تدخلية على مستوى الشركات (الاستثمارات المباشرة، والخدمات الاستشارية، وشركة إدارة الأصول التابعة لها)؛ ومن خلال العمل الجماعي العالمي، وتدعيم الحوكمة ونظم الإدارة الرشيدة ووضع المعايير؛ ومن خلال العمل لتحسين بيئة مؤاتية للأعمال.

كيفية عمل المؤسسة

- مساعدة المتعاملين معها على النجاح في عالم متغيّر
- العمل الجيد مستدام، والاستدامة عمل جيد
- التنوّع يخلق القيمة
- خلق الفرص يتطلب إقامة شراكات
- المعرفة العالمية والخبرة المحلية
- الابتكار يستحق المخاطرة
- التعلم من التجارب
- نعمل بذكاء ونشعد بعملنا
- ما من مجال جديد بعيد المنال أو شديد الصعوبة

كيف تقيس المؤسسة نتائجها الإنمائية

يُعتبر قياس نتائج عمل مؤسسة التمويل الدولية — عن طريق تتبع التقدم المحرز وتقييم أثره بفاعلية — أمرا بالغ الأهمية في فهم مدى سلامة عمل إستراتيجيتها، وما إذا كانت أنشطتها تصل إلى الأفراد والأسواق التي تكون في أشد الحاجة إلى مساعدتها.

وفي السنة المالية 2014، تبنت مجموعة البنك الدولي إستراتيجية موحدة من أجل تحقيق هدفيها المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وستأتي أقوى مساهمات من المؤسسة في تحقيق هذين الهدفين من تشجيعها لمنشآت الأعمال الخاصة المستدامة — التي تستهدف على نحوٍ رئيسي توفير فرص عمل جيدة وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل للجميع. وفي هذا السياق، يعد خلق الوظائف وتحقيق النمو الاقتصادي مؤشرين مفيدين للأثر الإنمائي لعمل المؤسسة.

ونظرا لتغير تركيز عمليات المؤسسة، تماشيا مع الإستراتيجية والهيكل التنظيمي الجديدين لمجموعة البنك الدولي، فإن نظامها لقياس النتائج يشهد هو الآخر تغيرا. وفي السنة المالية 2014، ركزت المؤسسة على تحديث إطارها لقياس النتائج وتحسينه لتلبية ما ينشأ من احتياجات. وتهدف هذه التحسينات، التي تمت الموافقة على تنفيذها في السنة المالية 2015، إلى:

1. تعزيز قدرة المؤسسة على تقييم أثر عملها على خلق الوظائف وتحقيق النمو الاقتصادي
2. زيادة الاهتمام بنتائج عمل المؤسسة على صعيدي البلدان والقطاعات
3. دمج نظام المؤسسة لقياس النتائج مع نظام مجموعة البنك الدولي

وتعتمد التغييرات التي تدخلها المؤسسة على النظام على خبراتها وتجاربها المتراكمة مع مرور الوقت، والدروس التي تستخلصها من العمل مع الآخرين.

تحسين نظام مؤسسة التمويل الدولية لقياس النتائج

يبرز نظام مؤسسة التمويل الدولية لقياس النتائج حاليا ثلاثة مكونات مترابطة يعزز بعضها بعضا: أهداف المؤسسة الإنمائية، ونظام رصد لقياس النتائج التنموية، وتقييمات ذاتية منهجية لأثر استثمارات المؤسسة وعملها الاستشاري.

وسيساعد النظام المحدث في ضمان تلقي فرق العمليات المعلومات والبيانات المهمة في الوقت المناسب حول ما إذا كانت المشاريع تسير على المسار الصحيح لتحقيق أهدافها التنموية أو ما إذا كان يتعين تصحيح المسار. وستساعد عمليات التحديث أيضا في ضمان تجسيد تصميم المشاريع والبرامج في المستقبل وتنفيذها للدروس المستخلصة من هذه التجارب والخبرات. بالإضافة إلى ذلك، فإنها ستعزز قدرة المؤسسة — من خلال الشواهد والأدلة — على إيضاح كيف تتيح الفرص وتحسن الظروف المعيشية للسكان في البلدان النامية.

نظام الرصد والتتبع

تعكف مؤسسة التمويل الدولية حاليا على ترشيد وتبسيط طريقة رصد وتتبع النتائج التنموية — ليس لتلبية احتياجات أعمالها الناشئة فحسب، ولكن أيضا لتوفير مزيد من المزايا والمنافع للمتعاملين معها في المستقبل. وستؤدي هذه التغييرات إلى الحد من "أعباء الإجراءات" الملقاة على كاهل فرق عمليات المؤسسة، مع ضمان زيادة دقة وسلامة البيانات التي يتم جمعها.

تستخدم مؤسسة التمويل الدولية نظام تتبّع النواتج الإنمائية (DOTS) لرصد النتائج التنموية لاستثماراتها وعملها الاستشاري. وبالنسبة لخدمات الاستثمار، يغطي نظام تتبّع النواتج الإنمائية — بعد احتساب بعض الاستبعادات — 1828 شركة قيد الإشراف. وتقيس مؤشرات التغطية عدد الأشخاص الذين يصل إليهم المتعاملون مع المؤسسة — أو المنافع المالية التي تعود على بعض الأطراف المعنية، بغض النظر عن حجم استثمارات المؤسسة. وبالنسبة لعمل المؤسسة الاستشاري، تستند درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية إلى مراجعة لجميع المشاريع التي أنجزت في سنة ميلادية. وتمثل التقديرات التصنيفية للسنة المالية 2014 استعراضا يشمل 177 تقريرا من تقارير الإنجاز التي تم رفعها في عام 2013، ويمكن تقييم 144 تقريرا منها. وستواصل المؤسسة رفع تقاريرَ عن النتائج التنموية لكامل حافظة أنشطتها وعملياتها، وتكلف شركة خارجية لمراجعتها والتأكيد على سلامتها.

ينصب التركيز الأولي للمؤسسة على نظام تتبّع النواتج الإنمائية الخاصة بالاستثمارات، بما في ذلك التغييرات التالية:

- اعتماد مجموعة أكثر بساطة وتوجيها لمؤشرات الرصد لتتبع النتائج التنموية. ويشمل ذلك استخدام تعاريف موحدة للمؤشرات التي اتفقت عليها

25 مؤسسة تمويل إنمائي ومجموعة مشتركة من مؤشرات الرصد الأساسية لأنشطة الاستثمارات والخدمات الاستشارية المشتركة.

- ترشيد الإجراءات مع التركيز على تكييفها لتلائم احتياجات المشاريع في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، وعمليات المشاركة ذات الصبغة التحويلية.
- تحسين استخدام التكنولوجيا بغرض زيادة كفاءة عملية رفع التقارير وجودتها.
- اطلاع المتعاملين مع المؤسسة على البيانات والتحليلات التي قد تكون مفيدة في اضطلاعهم بمسؤوليتهم الاجتماعية المؤسسية أو لتوفير احتياجاتهم من معلومات السوق.

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية هي غايات تتعلق بنطاق أنشطتها، وقدرتها على إتاحة الفرص، أو أية نواتج إنمائية ملموسة أخرى يُتوقع أن تحققها المشاريع التي وافقت عليها أو ارتبطت بمساندتها خلال عمر هذه المشاريع.

وتدمج المؤسسة هذه الأهداف على نحوٍ كامل في بطاقة تقييم الأداء المؤسسي لجهازي الإدارة والموظفين. وتواصل المؤسسة اختبار هدفين آخرين — فيما يتعلق بالبنية التحتية وتغير المناخ، سيتم تطبيقهما في السنة المالية 2015. وقد تعلمت المؤسسة من خبراتها وتجاربها أن المشاريع الكبيرة قد تؤدي إلى تقلبات وتذبذبات كبيرة في نتائجها في أية سنة معينة. ولهذا، فقد أدخلت المؤسسة هذا العام أهدافا تغطي ثلاثة أعوام (انظر الصفحة 78) لحساب هذه الآثار.

وقد تبين مدى فائدة الدروس التي تعلمتها المؤسسة من تطبيق أهدافها الإنمائية في الجهود الرامية لتطوير بطاقة قياس أداء مؤسسي رئيسية لمجموعة البنك الدولي، وخاصة حول وضع الأهداف الوسيطة لبلوغ هدفي مجموعة البنك المتمثلين في إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء.

تقييمات مؤسسة التمويل الدولية

لضمان أن تتعلم المؤسسة من تجاربها — وتصحيح المسار عند الاقتضاء — تقوم بإجراء تقييمات منتظمة لمشاريعها. وتمضي المؤسسة، في إطار ما تدخله من تحسينات على إطار قياس نتائج عملها، باتجاه إجراء تقييمات أكثر منهجية وإستراتيجية على مستوى المشاريع والبرامج. ومن شأن ذلك أن يعمق فهمها لأثر عملها — ولاسيما فيما يتعلق بخلق الوظائف والنمو الاقتصادي.

ولتحسين فهمها لكيف تحقق مشاريعها آثارا مضاعفة على صعيد الاقتصاد الكلي، قامت المؤسسة بتقييم مشروع توسعة في أحد الموانئ البحرية، وقدرت آثار ذلك على الوظائف ومستوى الدخل. وأظهر تقييمها للتوسع الذي شهده ميناء موليس إيلبوسكي، في مدينة قرطاجنة بكولومبيا، أن المشروع ساعد في زيادة قدرات مرفأ الشحن ثلاث مرات، وزيادة الوظائف المباشرة أكثر من 50 في المائة، وزيادة مستوى إنتاجية العمالة أكثر من 30 في المائة. وبين عامي 2008 و 2012، أدت عملية توسعة الميناء إلى آثار اقتصادية تقدر بما يصل إلى 52 مليون دولار، وزيادة مستوى الدخل بما يصل إلى 20 مليون دولار. وتعتزم المؤسسة محاكاة هذه الدراسة في أسواق وقطاعات أخرى بغرض تحسين قدرتها على تحديد منافع تحسين مرافق البنية التحتية تحديدا كميا.

وقيمت المؤسسة عملها بهدف تشجيع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامجها لمشاريع منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الذي أنشأ صناديق رأس المال المخاطر في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وسيراليون وجمهورية أفريقيا الوسطى وبنغلاديش ونيبال. ووجدت المؤسسة أن هذه الصناديق حققت آثارا توضيحية مهمة، حيث ساعدت في إنشاء شركات نموذجية — مثل إحدى العيادات الطبية في الكونغو التي بنت مرفقا جديدا. وقامت أيضا الصناديق الخاصة للاستثمار في أسهم رأس المال، في كل سوق قادرة على الاستمرار، إما بتعبئة أموال أو الإعلان عن خطط لتعبئة أموال تستهدف هذا الاقتصاد. ويعكس ذلك دور المؤسسة في الحد من مخاطر المستثمرين في هذه

البلدان، وتسليط الضوء على مزاياها ومحاسنها باعتبارها وجهات استثمار — ليس لمنشآت الأعمال الساعية لتحقيق الربح فحسب، ولكن أيضا للمستثمرين الساعين لإحداث أثر اجتماعي، ولمؤسسات التمويل الإنمائي.

نتائج الاستثمارات

في السنوات الأخيرة، تزايد دخول مؤسسة التمويل الدولية إلى بعض أكثر مناطق العالم صعوبة — كتلك المتضررة بالصراعات وعدم الاستقرار. وتنطوي مشاريع المؤسسة في هذه المناطق على إمكانيات هائلة لإحداث أثر تنموي — لكن تحقيق ذلك يستغرق وقتا طويلا. وفي السنة المالية 2014، كان لدى حافظة عمليات المؤسسة عدد أكبر من هذا النوع من المشاريع مما أدى بدوره إلى خفض درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية العامة للمؤسسة بقدر طفيف.

وإجمالا، حصلت نسبة 64 في المائة من عمليات المؤسسة الاستثمارية على تقدير مرتفع، ويقل ذلك قليلا عن المستوى المستهدف وقدره 65 في المائة. وقفز عدد المتعاملين مع المؤسسة الذين جرى تصنيفهم في السنة المالية 2014 بما نسبته 16 في المائة عن العام الماضي ليصل إلى 833. وكان أداء المشاريع الأحدث عهدا أضعف، اتساقا مع بيئة الأعمال الصعبة التي جرى فيها تنفيذ العديد من هذه المشاريع وارتفاع المخاطر المرتبطة بمشاريع أسهم رأس المال — التي ارتفعت العام الماضي.

تقيس درجة نظام تتبّع النواتج الإنمائية الفاعلية الإنمائية لعمليات المؤسسة الاستثمارية دون الالتفات إلى مخاطر المشاريع. وبوجه عام، كانت المشاريع الأكبر حجما أقل خطورة من المشاريع الأصغر حجما. وعند ترجيح هذه التصنيفات بالنسبة لحجم الاستثمار، على سبيل المثال، فإن نسبة 73 في المائة من مشاريع المؤسسة حازت تقديرا مرتفعا في السنة المالية 2014.

وعلى صعيد المناطق، حققت استثمارات المؤسسة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أقوى النتائج الإنمائية، حيث حصلت نسبة 67 في المائة من الشركات على تقدير مرتفع. وتحقق ذلك على الرغم من تراجع قدره سبع نقاط عن العام الماضي بسبب ضعف أداء المتعاملين مع المؤسسة في معظم القطاعات، وخاصة البنية التحتية والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات.

وسجلت منطقة جنوب آسيا أكبر تحسن، حيث حازت نسبة 66 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع — وهي زيادة قدرها ست نقاط عكست تحسن أداء المتعاملين مع المؤسسة في قطاع الصناعات التحويلية في الهند.

وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، حاز 61 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع، ويمثل ذلك تراجعا نسبته تسع نقاط يعكس جزئيا المشاريع الجديدة التي لا تزال في مرحلة مبكرة بقطاع البنية التحتية. وعكس ذلك أيضا تراجع النتائج في قطاعات الصناعات الزراعية والغابات والأسواق المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات.

أما النتائج الخاصة بمناطق أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى فكانت إلى حدٍ كبير متماشية مع أداء العام الماضي.

وعلى صعيد الصناعات، كان أكبر تحسن في تقديراتنا في قطاعات الصناعات التحويلية والنفط والغاز والتعدين. وفي قطاعات المستهلكين والخدمات الاجتماعية والأسواق المالية، كانت التقديرات مستقرة تقريبا، وتراجعت في قطاعات أخرى.

وشهدت الصناديق أفضل أداء على مستوى القطاعات، حيث حازت نسبة 72 من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع. وشكل ذلك تراجعا قدره سبع نقاط عن العام الماضي. لكن أداء الداخلين الجدد في دائرة الترتيب التصنيفي كان قويا، ولاسيما في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا والمحيط الهادئ.

وفي قطاع النفط والغاز والتعدين، حازت نسبة 69 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع، وشكل ذلك زيادة قدرها خمس نقاط عن السنة المالية 2013، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الأداء المرتفع للمشاريع الجديدة في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وانخفضت تقديرات المتعاملين مع المؤسسة في قطاع البنية التحتية 7 نقاط لتصل إلى 66 في المائة، مما عكس على نحوٍ كبير ضعف الأداء فيما بين المشاريع الجديدة. وعكس هذا الضعف أيضا تراجع أداء الاستثمارات الجديدة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وسجل المتعاملون الحاليون مع المؤسسة في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداءً أقوى.

وفي قطاع الصناعات الزراعية والغابات، تراجعت التقديرات التصنيفية سبع نقاط لتصل إلى 61 في المائة وسط تدهور أحوال السوق، وخاصة في منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا جنوب الصحراء.

وفي قطاع الصناعات التحويلية، حازت نسبة 55 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع — وهي زيادة قدرها ست نقاط عن السنة السابقة. وتحسن مستوى الأداء في جميع المناطق، وكانت أكبر زيادة في منطقتي جنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، حازت نسبة 42 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة على تقدير مرتفع- وهو تراجع نسبته 13 نقطة، مما عكس الطبيعة الأكثر خطورة لاستثمارات رأس المال المخاطر الأصغر حجما. وعند ترجيح الدرجات كي تعكس حجم المشاريع، فمن الملاحظ أن نسبة 65 في المائة من المشاريع في هذا القطاع حازت على تقدير مرتفع.

ويوضح الجدول بالصفحة 79 بقدر من التفاصيل نطاق تغطية الجهات المتعاملة مع استثمارات المؤسسة. وفيما يلي بعض أبرز الملامح:

- قام المتعاملون مع المؤسسة، بفضل ما قدمته من مساعدة، بتحسين الفرص لأكثر من مليون مزارع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وحوالي 565 ألفا في منطقة جنوب آسيا.
- عالج المتعاملون مع المؤسسة قرابة 3.8 مليون مريض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى 2.7 مليون شخص في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. كما وفروا خدمات التعليم لما يبلغ 1.1 مليون طالب في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- وفي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، قدم المتعاملون مع المؤسسة 6.4 مليون قرض بقيمة إجمالية قدرها 106 مليارات دولار إلى منشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- في قطاع البنية التحتية، قام المتعاملون مع المؤسسة بتوليد وتوزيع طاقة كهربائية لقرابة 34 مليون مستهلك في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وأكثر من 17 مليونا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كما وفروا توصيلات هاتفية لقرابة 131 مليون مستهلك في منطقة جنوب آسيا، وقاموا بتوزيع المياه على أكثر من 10 ملايين مستهلك في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.

نتائج مشاريع الخدمات الاستشارية

حصلت نسبة ستة وسبعين في المائة من مشاريع الخدمات الاستشارية للمؤسسة — التي أُقفلت في السنة المالية الحالية ويمكن تقييمها لتحديد فاعليتها الإنمائية — على تصنيف مرتفع، ويضاهي ذلك المستوى القياسي المسجل في السنة المالية 2013. وبلغت التقديرات التصنيفية للعمليات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية أيضا 76 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، أبلغ عدد قياسي نسبته 91 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة عن رضاهم عن عملها الاستشاري.

وفيما يلي بعض أبرز الملامح المختارة من عام 2013:

- ساعدت المؤسسة الحكومات في إبرام 10 عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص؛ كانت ستة منها في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك ثلاثة عقود في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الشراكات إلى تحسين توفر مرافق البنية التحتية والخدمات الصحية لأكثر من 1.6 مليون شخص (915 ألفا منهم في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات)، وإلى تعبئة أكثر من 306 ملايين دولار في شكل استثمارات من القطاع الخاص.
- ساعدت المؤسسة الشركات في تقديم حلول إنارة ميسورة التكلفة غير مرتبطة بالشبكة العامة للكهرباء لما يبلغ 8.5 مليون شخص.
- ساعدت المؤسسة الحكومات في 53 بلدا على اعتماد أكثر من 100 إصلاح في مجال مناخ الاستثمار بغرض تشجيع النمو وإنشاء الشركات. وشمل ذلك 38 بلدا مؤهلا للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية التي نفذت 73 إصلاحا، و 14 منطقة هشة ومتأثرة بالصراعات نفذت 24 إصلاحا.
- ساعدت المؤسسة الحكومة على القيام بإصلاحات في مجالي الصناعة وتشجيع الاستثمار ساعدت على اجتذاب 20 مليون دولار من الاستثمارات الجديدة.

- ساعدت المؤسسة الشركات على اعتماد ممارسات وتكنولوجيات جديدة أدت إلى اجتذاب تمويل إضافي يزيد على 700 مليون دولار، منها أكثر من 600 مليون دولار من مستثمرين آخرين غير المؤسسة. وقد ساعدت إصلاحات حوكمة الشركات في استقطاب 390 مليون دولار من التمويل للمتعاملين مع المؤسسة؛ وساعدت إصلاحات تتعلق بسلامة المواد الغذائية في اجتذاب 90 مليون دولار من الاستثمارات، كما أدت الإصلاحات في مجال الطاقة النظيفة والتكنولوجيات الموفرة للموارد إلى استثمارات قدرها 230 مليون دولار.
- وبالاشتراك مع إدارة الخدمات الاستثمارية، عملت المؤسسة مع 146 مؤسسة وساطة مالية قدمت حوالي 17 مليون قرض لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة بإجمالي يزيد على 124 مليار دولار. كما عملت مع 18 مؤسسة وساطة مالية قدمت ما يقرب من 74 ألف قرض تمويل عقاري بإجمالي 2.3 مليار دولار.
- ساعدت المؤسسة في تحسين البنية التحتية للأسواق المالية من خلال العمل مع سجلات الضمانات العينية التي أدت إلى تسهيل ما مجموعه 11.7 مليار دولار من التمويل. وتضمن المنتفعون 70 ألف منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة. علاوة على ذلك، ساعدت المؤسسة في إنشاء أو تدعيم أربعة مكاتب للاستعلام الائتماني.
- عملت المؤسسة مع شركاء في مجال الخدمات المالية الرقمية للمساعدة في تسهيل نحو 4.2 مليون معاملة تجزئة غير نقدية.

الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية

الهدف	المستهدف تحقيقه في الأهداف الإنمائية للمؤسسة في السنة المالية 2014	*المستهدف في السنوات المالية 2016 - 2014	الارتباطات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للمؤسسة في السنة المالية 2014	نسبة الأهداف المُتحققة في السنة المالية 2014	نسبة الأهداف المُتحققة في السنوات المالية 2016 - 2014
زيادة فرص الزراعة المستدامة أو تحسينها	إفادة 1.23 مليون شخص	إفادة 4.64 مليون شخص	1.21 مليون شخص	%99	%26
تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم	إفادة 3.14 مليون شخص	إفادة 14.80 مليون شخص	8.19 مليون شخص	%260	%55
زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية لعملاء مؤسسات التمويل الأصغر	إفادة 27.18 مليون شخص	إفادة 83.59 مليون شخص	36.35 مليون شخص	%134	%43
زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية لعملاء مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة	إفادة 1.42 مليون شخص	إفادة 4.61 مليون شخص	1.10 مليون شخص	%78	%24
زيادة خدمات البنية التحتية أو تحسينها	إفادة 23.09 مليون شخص	إفادة 75.36 مليون شخص	22.17 مليون شخص	%96	%29
تقليل انبعاثات غازات الدفيئة	خفض بواقع 5.44 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	خفض بواقع 18.42 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	5.52 مليون طن متري	%101	%30

*المجموع التراكمي على مدار ثلاث سنوات (السنوات المالية 2014 – 2016).

نطاق التغطية الإنمائية للمتعاملين مع المؤسسة

	الحافظة السنة الميلادية 2012	الحافظة السنة الميلادية 2013
الاستثمارات		
التوظيف (ملايين فرص العمل)[1]	2.7	2.6
قروض التمويل الأصغر[2]		
العدد (بالمليون)	22.9	29.1
المبلغ (بمليارات الدولارات)	25.13	28.01
قروض مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة[2]		
العدد (بالمليون)	5.8	5.4
المبلغ (بمليارات الدولارات)	243.79	273.60
تمويل التجارة[3]		
عدد المعاملات (بالمليون)	لا يوجد	2.0
المبلغ (بمليارات الدولارات)	لا يوجد	310
عدد المشتركين المنتفعين بالخدمات		
توليد الكهرباء (ملايين المشتركين)	52.2	51.3
توزيع الكهرباء (ملايين المشتركين)[4]	46.5	24.3
توزيع المياه (ملايين المشتركين)	42.1	30.3
توزيع الغاز (ملايين المشتركين)[5]	33.8	39.8
مجموع توصيلات الهاتف (ملايين المشتركين)[6]	192.0	180.9
عدد المرضى المستفيدين (بالمليون)	17.2	27.1
عدد الطلبة المستفيدين (بالمليون)	1.0	2.5
عدد المزارعين المستفيدين (بالمليون)	3.1	2.9
مدفوعات للموردين والحكومات		
مشتريات محلية من السلع والخدمات (مليارات الدولارات)	46.19	34.26
المساهمة في الإيرادات الحكومية أو في تحقيق وفورات (مليارات الدولارات)[7]	26.20	18.63

تمثل هذه الأرقام تغطية المتعاملين مع المؤسسة في نهاية السنتين الميلاديتين 2012 و 2013. ولا تتطابق البيانات الخاصة بحافظة المؤسسة في السنتين الميلاديتين 2012 و 2013 تطابقا تاما نظراً لأنها تستند إلى حافظة متغيّرة للجهات المتعاملة مع المؤسسة. وبالنسبة لقروض مؤسسات التمويل الأصغر ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فإن النتائج تعكس أيضاً مساهمات من الخدمات الاستشارية.

1. تشمل أرقام الحافظة الخاصة بالتوظيف الوظائف التي أتاحتها الصناديق.

2. تمثل أرقام تغطية الحافظة: حافظة قروض التمويل الأصغر وقروض منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة غير المسددة للمتعاملين مع المؤسسة حتى نهاية السنتين الميلاديتين 2012 و 2013 بالنسبة للمؤسسات المالية/المشاريع التي تخدم مؤسسات الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويتم استنباط البيانات الخاصة بالمتعاملين الذين لا يبلغون عن أرقامهم. وهذا العام، تتضمن البيانات لأول مرة المتعاملين فقط مع الخدمات الاستشارية، ومن ثم تتم إعادة حساب بيانات السنة الميلادية على أساس مقارن.

3. تقدير عدد وقيمة المعاملات التجارية التي مولتها شبكة بنوك الأسواق الصاعدة في إطار برنامج تمويل التجارة العالمية، وذلك على أساس بيانات حقيقية من 82 في المائة من البنوك المنضوية تحت مظلة الشبكة والبالغ عددها 247 بنكا، واستنباط بيانات البنوك الأخرى. وتعكس هذه الأرقام المعاملات التي تضمنها مباشرة مؤسسة التمويل الدولية، وتلك التي نفذتها بنوك الشبكة التي حازت على دعم البرنامج.

4. تم تنقيح إجمالي عدد مستهلكي الكهرباء الموزعة في السنة الميلادية 2012 نتيجة لإعادة بيان قيمة إحدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

5. أضافت إحدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ حوالي 37.1 مليون مشترك مستفيد من توزيع الغاز في السنة الميلادية 2013.

6. وفرت إحدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة جنوب آسيا 121.6 مليون توصيلة هاتف في السنة الميلادية 2013.

7. تم تنقيح إجمالي الضرائب والمدفوعات الأخرى في السنة الميلادية 2012 نتيجة لإعادة بيان قيمة إحدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب مجالات الأداء في السنة المالية 2014

% عالية الدرجة

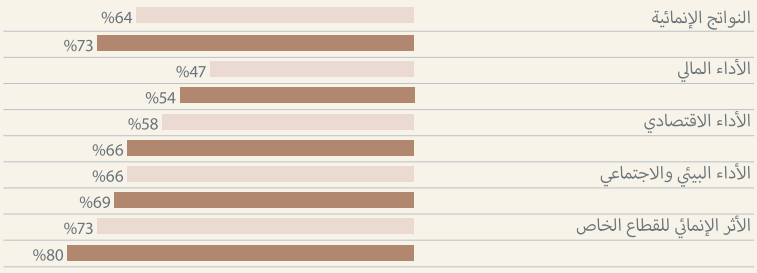

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب الصناعات، السنة المالية 2013 مقابل السنة المالية 2014

% عالية الدرجة

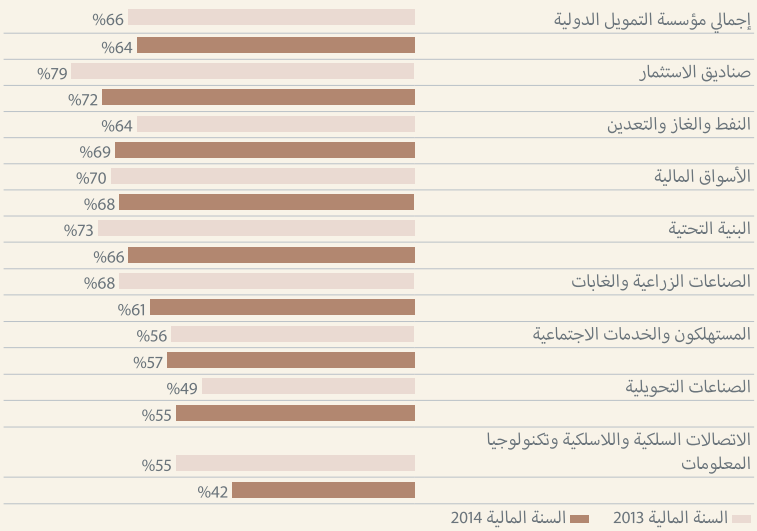

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار حسب المناطق، السنة المالية 2013 مقابل السنة المالية 2014

% عالية الدرجة

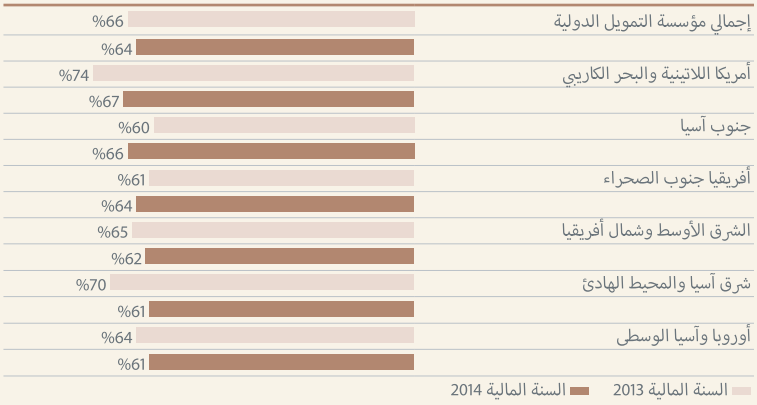

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب مجالات أنشطة الأعمال

% عالية الدرجة

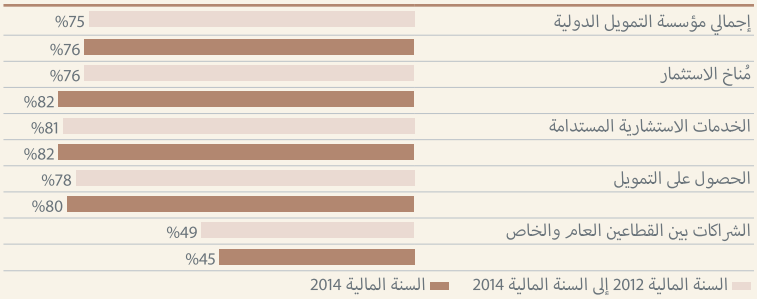

درجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية للخدمات الاستشارية حسب المناطق

% عالية الدرجة

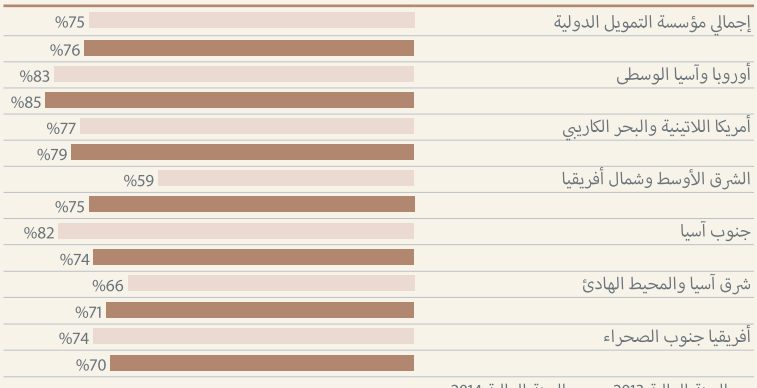

جهاز موظفي المؤسسة

توظف مؤسسة التمويل الدولية جهاز موظفين متنوعين، وهم يمثلون أكثر أصولها أهمية. ويتيح جهاز موظفي المؤسسة، الذين يمثلون أكثر من 140 بلداً، حلولاً مبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للمتعاملين معها على الصعيد المحلي.

تنتشر مكاتب المؤسسة في 108 مدن تقع في 98 بلداً؛ وأكثر من نصف موظفيها — أي 59 في المائة — يعملون من مكاتب تقع خارج الولايات المتحدة، وهي نسبة متزايدة تعكس التزام المؤسسة بتطبيق اللامركزية. ويأتي معظم جهاز موظفي المؤسسة، أو نحو 63 في المائة إجمالاً، من بلدان غير مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية، وهو تنوع من شأنه إثراء منظورها وتعزيز تركيزها على المجالات التي يمكن فيها لتنمية القطاع الخاص أن تُحدث أكبر أثر إنمائي.

أين تعمل مؤسسة التمويل الدولية

المكان	السنة المالية 2009	السنة المالية 2014
الولايات المتحدة	1,579 (%46)	1,582 (%41)
بلدان أخرى	1,836 (%54)	2,297 (%59)
مجموع جهاز موظفي المؤسسة	3,415	3,879

المنشأ الوطني (لجميع الموظفين المتفرغين)

المنشأ الوطني	السنة المالية 2009	السنة المالية 2014
بلدان مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية[1]	1,263 (%37)	1,448 (%37)
بلدان أخرى	2,152 (%63)	2,431 (%63)
المجموع	3,415	3,879

المنشأ الوطني — الموظفين كافة من مستوى متخصص فما فوق

المنشأ الوطني	السنة المالية 2009	السنة المالية 2014
بلدان مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية[1]	923 (%46)	1,131 (%44)
بلدان أخرى	1,072 (%54)	1,433 (%56)
المجموع	1,995	2,564

١. بناء على الإعلانات الذاتية للبلدان وقت عضويتها بالمؤسسة الدولية للتنمية.

توزّع الموظفين المتفرغين كافة حسب نوع الجنس

المساواة بين الجنسين	السنة المالية 2009	السنة المالية 2014
الموظفات	1,822 (%53)	2,068 (%53)
الموظفون	1,593 (%47)	1,811 (%47)
المجموع	3,415	3,879

توزّع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق حسب الجنس الشخصي

المساواة بين الجنسين	السنة المالية 2009	السنة المالية 2014
الموظفات	784 (%39)	1,105 (%43)
الموظفون	1,211 (%61)	1,459 (%57)
المجموع	1,995	2,564

تقع مكاتب مؤسسة التمويل الدولية في

108

مدن في

98

بلدا

موظفو مؤسسة التمويل الدولية يمثلون أكثر من

140

بلدا

حوالي

%60

من موظفي مؤسسة التمويل الدولية يعملون في المكاتب الميدانية

الأجور والمكافآت

تعتبر الإرشادات الخاصة بمستحقات موظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من إطار مجموعة البنك الدولي. وتعتبر تنافسية المستحقات على الصعيد الدولي ضرورية كي تتمكن المؤسسة من اجتذاب جهاز موظفين متنوّع ومؤهل والاحتفاظ به؛ فهيكلية رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم في واشنطن العاصمة تستند إلى السوق الأمريكية، وهي دائماً تنافسية على الصعيد العالمي. أما رواتب الموظفين الذين يتم تعيينهم خارج الولايات المتحدة فتستند إلى التنافسية المحلية، حسبما تحددها استقصاءات مستقلة للأسواق المحلية. وبناءً على وضع مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة متعددة الأطراف، يتم تحديد مستحقات موظفيها على أساس الراتب الصافي بعد الضرائب.

برامج الأجور المتغيرة

يتألف برنامج الأجور المتغيرة بمؤسسة التمويل الدولية من عدة مكونات، منها المكافآت التقديرية ومكافآت الأداء السنوية وطويلة الأمد التي تدعم ثقافة المؤسسة القائمة على الأداء الرفيع. وتهدف هذه المكافآت إلى تشجيع العمل الجماعي وروح الفريق، وإثابة الأداء الأفضل، ودعم الأولويات الإستراتيجية للمؤسسة، مثل مشاريع المؤسسة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

برامج المزايا

تقدم مؤسسة التمويل الدولية حزمة من المزايا التنافسية، بما في ذلك التأمين الصحي وعلى الحياة وضد الإعاقة وخطة التقاعد؛ وتكاليف التأمين الطبي مشتركة بين المؤسسة والموظفين — بواقع 75 في المائة تتحملها المؤسسة و 25 في المائة يتحملها الموظف.

وتُعتبر خطة التقاعد الخاصة بموظفي مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من خطة مجموعة البنك الدولي التي تستند إلى مكونين من المزايا: أولاً، مكون خاص بالميزة المحددة تموله المؤسسة بالكامل بناء على سنوات الخدمة والراتب والعمر عند التقاعد؛ ثانياً، خطة ادخار نقدية تشمل اشتراكاً إلزامياً بنسبة 5 في المائة من الراتب، تضيف إليه المؤسسة نسبة 10 في المائة سنوياً. وترعى مجموعة البنك أيضا خطة اختيارية على النمط المعمول به في الولايات المتحدة المعروفة باسم 401(k) للعاملين في مقرّ البنك الدولي في واشنطن، وخطة ادخار اختيارية لموظفي المكاتب القطرية.

هيكل رواتب جهاز الموظفين (واشنطن، العاصمة)

في الفترة من 1 يوليو/تموز 2013 وحتى 30 يونيو/حزيران 2014، كان هيكل رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي (بعد خصم الضرائب) كما يلي:

الدرجة الوظيفية	نماذج عن الوظائف والمناصب	الحد الأدنى (بالدولار)	المرجع في السوق (بالدولار)	الحد الأعلى (بالدولار)	الموظفون في هذه الدرجة (%)	متوسط راتب الدرجة (بالدولار)	متوسط المزايا[أ]
GA	مساعد مكتبي	25,600	33,300	43,200	%0.03	41,678	25,211
GB	مساعد فريق، تقني معلومات	32,300	42,000	58,900	%0.7	43,379	26,240
GC	مساعد برنامج، مساعد معلوماتي	39,900	51,900	72,700	%8.8	54,889	33,202
GD	مساعد برنامج أول، أخصائي معلوماتي، مساعد لشؤون الموازنة	47,100	61,300	85,900	%7.2	68,072	41,177
GE	مُحلل	63,300	82,300	115,300	%9.1	78,653	47,577
GF	مهني مختص	84,200	109,400	153,200	%20.3	101,806	61,583
GG	مهني مختص أول	113,500	147,600	206,600	%32.2	139,957	84,660
GH	مدير، رئيس مهنيين مختصّين	154,700	201,100	260,000	%18.6	193,786	117,221
GI	مدير، مستشار أول	206,200	269,800	309,400	%2.6	255,823	154,748
GJ	نائب الرئيس	280,000	313,700	351,300	%0.4	317,025	191,768
GK	مدير منتدب، نائب تنفيذي للرئيس	307,600	348,800	383,600	%0.1	364,315	221,237

ملاحظة: لأن موظفي مجموعة البنك الدولي من غير مواطني الولايات المتحدة الأمريكية غير مكلفين بدفع ضريبة الدخل على مستحقاتهم من مجموعة البنك الدولي، يتم حساب رواتبهم على أساس الصافي بعد خصم الضرائب، وهو ما يعادل عادة الراتب بعد اقتطاع الضرائب بالنسبة لموظفي المنظمات والشركات المقارنة التي يتم قياساً عليها اشتقاق سلّم رواتب موظفي مجموعة البنك الدولي. ولا يصل إلى الثلث الأعلى من سلّم الرواتب إلا قلّة صغيرة نسبياً.

أ. بما في ذلك التأمين الصحي وعلى الحياة وضد الإعاقة، ومزايا نهاية الخدمة المتجمعة، ومزايا أخرى غير الرواتب.

حوكمة المؤسسة

موقع مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي

تعد مجموعة البنك الدولي مصدراً مهمّاً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية. وتتمثل رسالة البنك الدولي، الذي تأسس عام 1944، في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة.

ومؤسسة التمويل الدولية هي واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك الدولي، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكلية مالية، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين. وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك الدولي. وفي 30 يونيو/حزيران 2014، بلغت قيمة رأس المال المدفوع للمؤسسة الذي يحتفظ به 184 بلداً عضواً حوالي 2.5 مليار دولار. وتقوم هذه البلدان بتوجيه إستراتيجية المؤسسة وبرامجها وأنشطتها.

وتعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على خلق الفرص حيثما تظهر حاجة ماسة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 162 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، وقامت بتعبئة المزيد من الأموال من مصادر أخرى.

وفي إطار سعيها لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، تتعاون المؤسسة عن كثب مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك.

مجلس المؤسسة

يعيّن كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكوّن من 25 مديراً تنفيذياً. وتُرجّح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثّلها كل منهم من رأس مال المؤسسة.

ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. ورئيس مجموعة البنك الدولي هو أيضا رئيس المؤسسة.

من اليسار إلى اليمين: **Arnaud Delaunay** (فرنسا) (المدير التنفيذي المناوب) • **Jörg Frieden** (سويسرا) • **Gwen Hines** (المملكة المتحدة) • **Merza Hasan** (الكويت) (عميد مجلس المديرين التنفيذيين) • **Denny H. Kalyalya** (زامبيا) • **Satu Santala** (فنلندا) • **Piero Cipllone** (إيطاليا) • **Wilhelm Rissmann** (ألمانيا) (المدير التنفيذي المناوب)

وقوفا (من اليسار إلى اليمين): **Frank Heemskerk** (هولندا) • **Omar Bougara** (الجزائر) • **Vadim Grishin** (الاتحاد الروسي) • **Roberto B. Tan** (الفلبين) • **Ibrahim M. Alturki** (المملكة العربية السعودية) (المدير التنفيذي المناوب) • **Boonchai Charassangsomboon** (تايلند) (المدير التنفيذي المناوب) • **Alister Smith** (كندا) • **Gulsum Yazganarikan** (تركيا) (المدير التنفيذي المناوب) • **Agapito Mendes** Dias (سان تومي وبرينسيبي) • **Hideaki Suzuki** (اليابان) • **Shixin Chen** (الصين) • **Mansur Muhtar** (نيجيريا) • **Mohammad Tareque** (بنجلادش) (المدير التنفيذي المناوب) • **Juan José Bravo** (المكسيك) • **Michael Willcock** (أستراليا) • **Sara Aviel** (الولايات المتحدة الأمريكية) (المدير التنفيذي المناوب)

غير ظاهر في الصورة: **César Guido Forcieri** (الأرجنتين)

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب نائب الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لشؤون مؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها على أعلى مستوى — حسب ما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية — وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية. وتلقى جين-يونغ كاي، نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية، راتباً قدره 382,643 دولارا صافيا بعد خصم الضرائب. وليست هنالك حزم حوافز لجهاز الإدارة التنفيذي.

عدد البلدان الأعضاء بمؤسسة التمويل الدولية — مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة

المجموع الكلي	%100
الولايات المتحدة	%22.75
اليابان	%6.49
ألمانيا	%5.15
فرنسا	%4.84
المملكة المتحدة	%4.84
الهند	%4.11
الاتحاد الروسي	%4.11
كندا	%3.25
إيطاليا	%3.25
الصين	%2.46
174 بلداً آخر	%38.75

المساءلة

مجموعة التقييم المستقلة

تسهم مجموعة التقييم المستقلة بالدروس التي تستخلصها من عمليات التقييم التي تقوم بها وتتيحها لأجندة التعلم بمؤسسة التمويل الدولية. وتتمتع المجموعة بالاستقلالية عن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية، وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجالس المديرين التنفيذيين بمجموعة البنك الدولي. وتهدف رسالتها إلى تدعيم أداء مؤسسات مجموعة البنك، وتوفير المعلومات لإستراتيجيتها وعملها في المستقبل.

تقيّم مجموعة التقييم المستقلة مشاريع مؤسسة التمويل الدولية الاستثمارية والاستشارية المؤهلة، وتطلع المؤسسة على نتائج التقييم، وتجمعها في تقييمها السنوي لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها. ووجد أحدث تقرير سنوي لمجموعة التقييم المستقلة لعام 2013 أن التقديرات التصنيفية للنواتج الإنمائية لاستثمارات المؤسسة قد تراجعت من مستوياتها القياسية. وتركز هذا التراجع في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ومشاريع البنية التحتية، وعمليات الأسواق المالية. كما سلط التقرير الضوء على ضرورة قيام المؤسسة ببحث آثار التغير في مزيج منتجاتها نحو مساندة مؤسسات الوساطة المالية.

وبحث تقرير مجموعة التقييم المستقلة بشأن المساندة الموجهة نحو منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة ما إذا كانت أنشطة مؤسسة التمويل الدولية ساعدت في تكوين إمدادات مستدامة من الموارد التمويلية والخدمات الأخرى لهذه المنشآت. ووجدت المجموعة أن المتعاملين مع المؤسسة ينظرون إلى المؤسسة نظرة تقدير، لكن مشاريع الاستثمار غالبا ما تفتقر إلى السمات التي تعزز أثرها، بما في ذلك توّفر إستراتيجيات واضحة تربط بين الإجراءات التدخلية والنواتج المستهدفة وأنظمة قياس قوية. وأظهر تقرير المجموعة أن أداء خدمات مؤسسة التمويل الدولية الاستشارية المتصلة بمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة كان جيدا بصفة عامة، وأن نواتجها التنموية تحسنت كلما اقترنت بمشاريع استثمارية.

وخلص تقرير التقييم الذي أعدته مجموعة التقييم المستقلة المعنون "مساعدات مجموعة البنك الدولي إلى الدول منخفضة الدخل والمتأثرة بالصراعات" إلى ضرورة أن تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تكييف نموذج عملها، ومستوى تحملها للمخاطر، ومزيج منتجاتها، وإجراءاتها، وخطوات عملها كي تتمكن من تحقيق هدفها المتعلق بزيادة مشاركتها في هذه البلدان، وكي تصبح أكثر استجابة لاحتياجاتها الخاصة.

تنشر مجموعة التقييم المستقلة تقاريرها للجمهور على موقعها الإلكتروني التالي http://ieg.worldbankgroup.org.

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيد بالأنظمة هو آلية انتصاف مستقلة خاصة بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويهدف التفويض الممنوح لمكتب المحقق/المستشار إلى معالجة الشكاوى التي يرفعها الأفراد المتأثرون بمشاريع المؤسسة والوكالة، وإلى تعزيز النتائج البيئية والاجتماعية لمشاريعهما. ويتبع المكتب رئيس مجموعة البنك الدولي مباشرة ويرفع إليه تقاريره.

يعمل المكتب على تسهيل تسوية المنازعات بين المجتمعات المحلية المتأثرة والمتعاملين مع المؤسسة، ويجري تحقيقات حول مدى التزام المؤسسة بالقواعد والإجراءات المعمول بها، ويتيح مشورة مستقلة للرئيس وجهاز الإدارة.

وفي السنة المالية 2014، تناول المكتب 54 شكوى في 21 بلدا ذا صلة بمشاريع مؤسسة التمويل الدولية في قطاعات الصناعات الزراعية والتعليم والصناعات الاستخراجية والبنية التحتية والصناعات التحويلية والكهرباء، بما في ذلك مشاريع من خلال الخدمات الاستشارية والأسواق المالية.

وفي إطار عمله المتعلق بالتقيد بالأنظمة، أقفل المكتب أربع شكاوى في مرحلة التقييم المسبق، ويجري حاليا سبعة تحقيقات. ويتابع المكتب في الوقت الحالي كيفية استجابة مؤسسة التمويل الدولية للنتائج التي تنتهي إليها تحقيقاته فيما يتعلق بخصخصة قطاع الكهرباء في كوسوفو، ومشروع كهرباء تاتا ألترا العملاق في الهند، وحافظة مؤسسات الوساطة المالية العالمية للمؤسسة، ومشروع دينانت للصناعات الزراعية في هندوراس. وأقفل المكتب حالة واحدة بعد متابعتها: وهي تحقيق للمؤسسة يتعلق بمشروع مصهر موزال للألمنيوم في موزامبيق.

ويعمل مكتب المحقق/المستشار، من خلال آلية تسوية المنازعات، مع المجتمعات المحلية والمتعاملين مع المؤسسة في 16 بلدا. وتتضمن المشاريع التي تمر بعملية تسوية المنازعات حاليا كلا من: مشروع خط أنابيب تشاد — الكاميرون، ومشروع منجم أويو تولغوي بأنغولا، ومشروع منجم ياناكوتشا في بيرو، ومشروع بوجاغالي للطاقة الكهرومائية في أوغندا. ويتابع المكتب التسويات ذات الصلة بمشاريع الصناعات الزراعية في نيكاراغوا وأوغندا، ومشروع للخدمات الاستشارية في بابوا غينيا الجديدة، ومشروع بنية تحتية لأحد المطارات بكمبوديا.

وفي أوغندا، أجرى مكتب المحقق/المستشار وساطة بين مجتمعين محليين وإحدى الشركات المتعاملة مع المؤسسة فيما يتعلق بآثار مزرعة لإنتاج الأخشاب على أراضيهما وسبل كسب العيش فيهما. وأسفرت عمليتا الوساطة عن إنشاء تعاونيات محلية تحظى بمساندة من هذه الشركة، وتقديم أراض لإعادة توطين المتضررين، والتنفيذ المشترك لبرامج تنميتهما.

وفي إطار الاضطلاع بدوره الاستشاري، يعكف مكتب المحقق/المستشار على وضع منهج أكثر انتظاما لاستخلاص الدروس من عمله وإتاحتها للمؤسسة، وقد أجرى حلقات عمل لجهاز الموظفين حول آليات التعامل مع الشكاوى، والتعلم من المشاريع الكبرى ذات الصبغة التحويلية. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع www.cao-ombudsman.org.

الشراكات

تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومات ومؤسسات الأعمال ومؤسسات العمل الخيري والمنظمات والمؤسسات الأخرى متعددة الأطراف ومؤسسات التنمية لتشجيع إقامة شراكات مبتكرة وتعزيز الرخاء لخلق الفرص واستئصال الفقر. ويؤكد النهج التعاوني للمؤسسة على قوة الشراكات المستدامة، ويركز على قياس النتائج وتحقيق الكفاءة، وتفعيل تحفيز مساهمات شركاء التنمية بغرض تعظيم الأثر على حياة الفقراء.

العمل مع شركاء التنمية

ترتبط مؤسسة التمويل الدولية بعلاقة طويلة الأمد مع شركاء التنمية الذين تعمل معهم لدعم تنمية القطاع الخاص في مختلف أنحاء العالم. ويقدم شركاؤنا في مجال التنمية مساندة قوية لعمل خدمات المؤسسة الاستشارية، إذ تعهدوا في السنة المالية 2014 بتقديم مستوى قياسي قدره 339 مليون دولار.

شهدت السنة المالية 2014 التوقيع على عدة اتفاقيات إطارية بين مؤسسة التمويل الدولية وشركائها في مجال التنمية. ودخلت المؤسسة في شراكات جديدة مع مؤسسات عالمية، منها المعهد العالمي للنمو الأخضر (3GI)، وغولدمان ساكس، واتحاد شركاء التنمية لتعميق القطاع المالي (FSDT)، ومؤسسة فورد، وبنك هنغاريا للاستيراد والتصدير، ومجموعة دينغي. كما شهدت السنة المالية 2014 إسهامات كبيرة من شركاء التنمية القدامى في البرامج الاستشارية الجديدة للمؤسسة. فعلى سبيل المثال، قدم الاتحاد الأوروبي أول ارتباط له لأحد برامج المؤسسة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي — وتحديدا برنامجنا في مجال الصادرات الغذائية في جامايكا. بالإضافة إلى ذلك، قدمت كندا موارد تمويلية لمساندة أنشطة المؤسسة في مجال الصناعات الزراعية في أفريقيا.

ومن خلال الصناديق الاستئمانية التابعة لشركاء التنمية، تواصل مؤسسة التمويل الدولية تقديم الموارد التمويلية المرنة، والقيادة الفكرية، وتبادل المعرفة من أجل تعظيم أثرها الإنمائي في مجالات ذات أولوية إستراتيجية لها وللمنظمات الإنمائية الشريكة. وتبرز المبادرات التالية عمل المؤسسة الذي تمخضت عنه شراكاتها القوية، لتعزيز ذلك النمط من تنمية القطاع الخاص الذي سيستأصل الفقر المدقع ويعزز الرخاء المشترك.

بنك هنغاريا للاستيراد والتصدير

دخلت هنغاريا في شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية لأول مرة في عام 2014 بغرض التصدي لبعض أكثر التحديات الإنمائية إلحاحا في العالم. وتعهد بنك هنغاريا للاستيراد والتصدير بتقديم 20 مليون دولار إلى مؤسسة التمويل الدولية للمساعدة في مساندة مشاريع في مجالات الصناعات الزراعية، والصحة، وإدارة الموارد المائية. وستساند هذه الشراكة مشاريع المؤسسة في مناطق أوروبا وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ. وستفتح الباب أيضا أمام تعزيز التعاون مع مجموعة البنك الدولي.

اليابان

أقامت وزارة المالية اليابانية ومؤسسة التمويل الدولية شراكة جديدة من أجل قارة أفريقيا في إطار مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بتنمية أفريقيا (TICAD V). وتتيح هذه الشراكة (برأس مال قدره 30 مليون دولار) فرصة قيمة لتدعيم علاقة الشراكة بين اليابان والمؤسسة، وخاصة فيما يتعلق بمساندة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتشكل منشآت الأعمال هذه الأساس الراسخ للقطاع الخاص في أفريقيا، وتوظف الغالبية العظمى من السكان العاملين. وفي إطار الشراكة الجديدة المقترحة، سيجري استخدام المساهمات المالية التي تقدمها اليابان في التشجيع على تهيئة بيئات إجرائية وتنظيمية فاعلة، وتطوير الأسواق الناشئة، وتوفير التدريب أثناء العمل، وتحسين القدرة على الحصول على التمويل، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات.

برنامج النمو الأخضر الشامل للجميع

الدانمرك هي أول بلد يساهم بمبلغ 4.5 مليون دولار في عام 2013 لصالح برنامج النمو الأخضر — وهو آلية تمويل فريدة تتيح تمويلا مرنا للمشاريع الصديقة للبيئة في مختلف أنحاء العالم. وعلى النقيض من ممارسات مشاريع التمويل الفردية، فإن هذا الترتيب يتيح لكل من مؤسسة التمويل الدولية وأحد الشركاء مساندة محاور التركيز الإستراتيجية عريضة القاعدة، مما يزيد من مستوى الكفاءة ويحد من تكاليف المعاملات، ويتيح لهذه الشراكة أن تعظم الأثر الإنمائي.

التعهدات المالية المقدمة لصالح الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية

(بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية)*

موجز	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014
حكومات	239.61	272.51
"مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف"	1.66	46.66
مؤسسات ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	12.35	19.38
المجموع	253.62	338.56

*أرقام غير مدققة

حكومات	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014
أستراليا	21.87	7.01
النمسا	12.70	11.24
كندا	47.83	48.12
الدانمرك	3.61	4.47
فرنسا	2.65	0.00
ألمانيا	1.15	0.99
هنغاريا	0.00	20.00
آيرلندا	1.12	2.65
إيطاليا	0.00	4.72
اليابان	7.22	36.71
كوريا	0.00	3.00
لكسمبرغ	6.79	0.00
هولندا	18.59	55.00
نيوزيلندا	4.00	0.00
النرويج	2.01	3.27
جنوب أفريقيا	0.67	0.00
السويد	5.32	2.76
سويسرا	63.51	47.72
المملكة المتحدة	34.79	16.60
الولايات المتحدة	5.78	8.26
المجموع	239.61	272.51

مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014
صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية	0.50	16.62
المفوضية الأوروبية	0.00	19.68
صندوق تعميق القطاع المالي	0.00	0.60
المعهد العالمي للنمو الأخضر (3GI)*	0.00	0.60
البنك الإسلامي للتنمية	0.00	0.31
الصندوق الاستئماني لتعزيز سبل كسب العيش والأمن الغذائي	1.11	3.62
صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.00	5.24
وكالات الأمم المتحدة	0.05	0.00
المجموع	1.66	46.66

الشركات ومؤسسات العمل الخيري والمنظمات غير الحكومية	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014
مؤسسة بيل وميليندا غيتس	2.87	2.00
صندوق بلو مون	0.25	0.00
شركة بريتيش بتروليوم إكسبلوريشن (بحر قزوين) المحدودة	0.00	0.40
شركة دينغي فينتشر كابيتال المحدودة	0.00	3.00
مؤسسة فورد	0.00	0.15
مؤسسة غولدمان ساكس	0.00	11.33
مؤسسة ماري ستوبس الدولية	3.87	0.00
شركة نسلة إس أيه*	1.00	0.00
صندوق شبكة أوميديار	0.07	0.00
مؤسسة بيبسي كولا*	2.00	0.00
شركة SABMiller PLC*	0.25	0.25
شركة كوكا كولا*	2.00	2.25
مؤسسة ماستركارد	0.03	0.00
المجموع	12.35	19.38

*مساهم في مجموعة الموارد المائية 2030

إدارة المخاطر

إدارة الحافظة

تشكل إدارة الحافظة جزءا أساسيا في إدارة عمل مؤسسة التمويل الدولية لضمان تحقيق نتائج مالية وإنمائية قوية لما تقوم به من مشاريع.

ويقوم جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية باستعراض الحافظة العالمية بأكملها كل ثلاثة شهور ورفع تقرير سنوي عن أداء الحافظة إلى مجلس الإدارة. كما تقوم فرق الحوافظ، التي يتمركز معظمها في المكاتب القطرية، بإجراء استعراضات شاملة للأصول كل على حدة لاستكمال الاستعراضات ربع السنوية.

وعلى الصعيد المؤسسي، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بالمزج بين تحليل أداء الحافظة البالغة قيمتها 51.7 مليار دولار من جهة، واستقراءات وتوقعات للاتجاهات الاقتصادية الكلية العالمية واتجاهات الأسواق من جهة أخرى، وذلك لإثراء عمليات اتخاذ القرار بشأن الاستثمارات في المستقبل. وتُجري المؤسسة اختبارات منتظمة لأداء الحافظة في ظل المستجدات والتطورات الاقتصادية الكلية المحتملة لتحديد المخاطر والتصدي لها مسبقا.

وعلى مستوى المشاريع، تنشط المؤسسة في رصد مدى التقيد باتفاقيات الاستثمار وزيارة مواقع العمل للتحقق من أوضاع المشاريع والمساعدة في تحديد الحلول الضرورية للتصدي للمشكلات المحتملة. كما ترصد المؤسسة الأداء البيئي والاجتماعي بانتظام، وتقيس النتائج المالية والإنمائية.

وبالنسبة للمشاريع التي تواجه مشكلات مالية، تقرر إدارة العمليات الخاصة بالمؤسسة الإجراءات التصحيحية الملائمة. وتسعى هذه الإدارة إلى التفاوض على اتفاقيات مع جميع الدائنين والمساهمين لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة كي يتسنى حل المشاكل مع استمرار المشروع المعني في العمل.

وتقوم المؤسسة بانتظام بإحاطة المستثمرين والجهات الشريكة الأخرى في عملياتها بتطورات المشاريع. وتتشاور المؤسسة مع هذه الأطراف أو تسعى للحصول على موافقتها حسب الاقتضاء.

خدمات الخزانة

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتعبئة الأموال في أسواق رؤوس الأموال الدولية من أجل إقراضها إلى القطاع الخاص، وضمان توفر سيولة كافية للحفاظ على درجة التصنيف الائتماني من فئة AAA التي تتمتع بها.

وتتضمن عمليات الإصدار سندات قياسية بالعملات الرئيسية، كالدولار الأمريكي، وعمليات إصدار خاصة بمحاور تركيز محددة لمساندة الأولويات الإستراتيجية، كتغير المناخ، وعمليات إصدار بعملات بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة تنمية أسواق رأس المال. علما بأن معظم الإقراض من قبل المؤسسة مقوّم بالدولار الأمريكي ولكن المؤسسة تقترض بعملات كثيرة لتنويع مصادر الحصول على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض ومساندة أسواق رأس المال المحلية.

وبمرور السنين، نما برنامج التمويل التابع للمؤسسة ليساير القروض التي تقدمها — ففي السنة المالية 2014، بلغ مجموع القروض الجديدة عليها ما يعادل 16 مليار دولار.

الاقتراض في السنة المالية 2014 في الأسواق الدولية

العملة	المبلغ (المعادل بالدولار الأمريكي)	النسبة
دولار أمريكي	7,045,478,231.10	%52.5
دولار أسترالي	1,385,509,704.00	%10.3
روبية هندية	1,010,559,335.74	%7.5
جنيه إسترليني	788,885,000.00	%5.9
ين ياباني	627,325,000.00	%4.7
ريال برازيلي	608,91 1,921.74	%4.5
يورو	554,600,000.00	%4.1

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/ حزيران 2014، بلغ إجمالي الأصول السائلة المدرجة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 33.7 مليار دولار مقابل 31.2 مليار دولار قبل عام. وتحتفظ المؤسسة بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي. ويُستخدم الدولار الأمريكي لتغطية المخاطر الناشئة عن الأصول المقومة بعملات أخرى غير الدولار أو مقابلة الالتزامات والخصوم بالعملة نفسها لإزالة الخطر الكلي للعملات. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بما يضمن توفر موارد كافية لتلبية التزامات المؤسسة حتى في أوقات الضغوط الشديدة التي تتعرض لها الأسواق.

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تلعب الإدارة السليمة للمخاطر دورا حيويا في ضمان قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الوفاء برسالتها الإنمائية. علما بأن طبيعة عمل المؤسسة، بوصفها مستثمرا طويل الأمد في أسواق صاعدة نشطة لكنها متقلبة، تعرّضها لمخاطر مالية وتشغيلية.

وتتيح الإدارة التحوطية للمخاطر والمركز المالي القوي للمؤسسة الحفاظ على قوتها المالية والقيام بدور مناهض للتقلبات الدورية في أوقات الاضطرابات الاقتصادية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي القوة المالية للمؤسسة إلى تخفيض تكاليف الاقتراض، مما مكنها من تقديم التمويل بتكلفة معقولة للمتعاملين معها.

وتتجسد سلامة إدارة المخاطر والمركز المالي للمؤسسة وجودتهما في درجة التصنيف الائتماني في فئة AAA التي حافظت عليها المؤسسة منذ بدء التغطية في عام 1989.

وتقيم المؤسسة كفاية رأس مالها باستخدام إطار رأس المال الاقتصادي الخاص بها الذي يتسق مع إطار بازل وأفضل الممارسات الأساسية في هذا المجال. ويعمل رأس المال الاقتصادي بمثابة عملة مشتركة للمخاطر، مما يتيح للمؤسسة وضع نموذج وتجميع مخاطر الخسائر من مجموعة أدوات الاستثمار المختلفة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى.

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من رأس مالها المدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة التي لم تتحقق بعد وإجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويسمح فائض رأس المال المتاح، بالإضافة إلى ما هو مطلوب لمساندة العمل القائم، بنمو حافظة المؤسسة في المستقبل وتوفير سد منيع للوقاية أمام الهزات والصدمات الخارجية غير المتوقعة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2014، بلغ إجمالي الموارد المتاحة 21.6 مليار دولار، في حين بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب 18 مليار دولار.

التحلي بالمسؤولية في العمل

نهج المؤسسة نحو تحقيق الاستدامة

في وقت يواجه فيه العالم مخاطر تغير المناخ وشحة الموارد وارتفاع الضغوط الاجتماعية، تواجه منشآت الأعمال حاجة متزايدة لاعتماد نهج أكثر قوة للقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة.

وترى مؤسسة التمويل الدولية أن ممارسة أنشطة الأعمال على نحو مستدام تحقق نتائج إنمائية إيجابية. ويساعد إطار المؤسسة للاستدامة والخدمات الاستشارية المتعاملين معها على إيجاد فرص للنمو والابتكار، مع تعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية السليمة، وتوسيع نطاق الأثر الإنمائي للمؤسسة، وتشجيع الشفافية والمساءلة.

ويجسد هذا الإطار الالتزام الإستراتيجي للمؤسسة بالتنمية المستدامة، ويشكل جزءا لا يتجزأ من نهجها في إدارة المخاطر. كما أنه يتيح للمؤسسة إدارة قاعدة متنوعة للمتعاملين معها التي تشمل جهات متعاملة مع كل من الخدمات الاستشارية وخدمات الاستثمار التي تقدمها المؤسسة — الكثير منها مؤسسات وساطة مالية.

معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية

تقع في صميم هذا الإطار ثمانية معايير لأداء مؤسسة التمويل الدولية تهدف إلى مساعدة المتعاملين مع المؤسسة على تفادي المخاطر والتخفيف من حدتها وإدارتها باعتبارها طريقة لممارسة أنشطة الأعمال على نحو مستدام. وتساعد هذه المعايير المتعاملين مع المؤسسة في استنباط حلول جيدة بالنسبة لكل من مؤسسات الأعمال والمستثمرين والبيئة والمجتمعات المحلية.

يمكن أن يتضمن ذلك تخفيض التكاليف من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الإيرادات والحصة في السوق عبر منتجات وخدمات سليمة بيئيا واجتماعيا، أو إقامة علاقات أفضل مع أصحاب المصلحة المباشرة. وفي الحالات التي لا يتسنى فيها تطبيق معايير الأداء على النحو الملائم، تقوم المؤسسة بإعداد أدوات لتحديد المخاطر من أجل تحقيق أهداف إطار الاستدامة.

وقد أصبحت معايير الأداء الخاصة بالمؤسسة معترفا بها دوليا بوصفها دليلا مرجعيا أساسيا لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في القطاع الخاص. وهي تتجلى في مبادئ التعادل (Equator Principles) التي تستخدمها الآن 78 مؤسسة مالية في مختلف أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، تشير مؤسسات مالية أخرى إلى هذه المعايير في سياساتها — بما في ذلك 15 مؤسسة تمويل إنمائي أوروبية، و32 وكالة لائتمان الصادرات.

ويشير المتعاملون مع المؤسسة باستمرار إلى أن خبراتها الفنية تشكل عنصرا مهما في اتخاذهم القرار بشأن العمل معها. وقد وجد نحو 90 في المائة من المتعاملين مع المؤسسة الذين تلقوا مساندة منها بشأن القضايا البيئية والاجتماعية أن المساعدة التي تقدمها المؤسسة مفيدة في تحسين العلاقات مع أصحاب المصلحة المباشرة، مما يؤدي إلى تدعيم قيمة الاسم التجاري وشهرته، وإرساء ممارسات سليمة لإدارة المخاطر.

وعند تقديم مقترح لتمويل أحد المشاريع، تقوم المؤسسة بإجراء استعراض اجتماعي وبيئي في إطار عملية العناية الواجبة لديها. ويراعي هذا الاستعراض تقدير الجهة المتعاملة لأثر المشروع ومدى التزامها وقدرتها على إدارته. ويتناول الاستعراض أيضا تقييم ما إذا كان المشروع يتقيد بمعايير الأداء التي تحددها المؤسسة. وحيثما تكون هناك ثغرات وفجوات، تتفق المؤسسة مع الجهة المتعاملة معها على خطة عمل لضمان الوفاء بهذه المعايير بمرور الوقت. وتشرف المؤسسة على مشاريعها طوال دورة الاستثمار.

الاستدامة من الناحية العملية

تأخذ المؤسسة، في أنشطتها في مختلف أنحاء العالم، أربعة أبعاد للاستدامة بعين الاعتبار — الأبعاد المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فوضعية الاستدامة المالية تتيح للمؤسسة والمتعاملين معها إمكانية الإسهام في تحقيق التنمية على الأمد الطويل. وتضمن الاستدامة الاقتصادية لمشاريع المؤسسة إسهامها على نحو ملموس في اقتصادات البلدان المضيفة.

ويساعد ضمان الاستدامة البيئية لعمليات المتعاملين مع المؤسسة وسلاسل التوريد على حماية الموارد الطبيعية وحفظها، وتخفيف التدهور البيئي، ومعالجة التحديات العالمية لتغير المناخ.

ومؤسسة التمويل الدولية هي أول مؤسسة تمويل في العالم تُدمج على نحو شامل مفهوم "خدمات النظام الإيكولوجي" في عملها. وتعود هذه الخدمات بالنفع على الناس ومؤسسات الأعمال — حيث تتيح، من بين جملة أمور، المواد الغذائية والمياه العذبة والنباتات الطبية، كما أنها تؤكد على المنافع الاقتصادية والمجتمعية للحفاظ على سلامة البيئة.

وتساند المؤسسة تحقيق الاستدامة الاجتماعية من خلال العمل على تحسين الأحوال المعيشية ومعايير أوضاع العمل، وتدعيم المجتمعات المحلية، والتشاور مع الشعوب الأصلية، واحترام القضايا الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان.

حوكمة الشركات

تولي مؤسسة التمويل الدولية أولوية كبيرة لتحسين حوكمة الشركات؛ حيث تقدم المؤسسة الاستثمارات والخدمات الاستشارية بشأن أفضل الممارسات من أجل تحسين ممارسات مجالس الإدارة، وتدعيم حقوق المساهمين، وتحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإفصاح المؤسسي.

وتعمل المؤسسة بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي لضمان تطوير التشريعات واللوائح التنظيمية في الأسواق الصاعدة باستخدام الخبرات التي اكتسبتها المؤسسة مباشرة باعتبارها جهة استثمار. وفي هذا الصدد، تقدم المؤسسة المشورة إلى الجهات التنظيمية ومديري أسواق الأوراق المالية وغيرها من الجهات المهتمة بتحسين حوكمة الشركات.

إن تجارب المؤسسة وخبراتها تتيحان لها وضع مبادئ عالمية بما يتناسب مع الحقائق المتعلقة بالقطاع الخاص في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، تتطلع بنوك التنمية والمستثمرون الآخرون العاملون في بلدان الأسواق الصاعدة حاليا إلى الاستفادة من دور المؤسسة القيادي والريادي في مجال حوكمة الشركات.

وتحقق المؤسسة ذلك بطرق شتى منها: منهجيتها الخاصة بحوكمة الشركات، ونظام تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بحوكمة الشركات. ويُعتبر هذا النظام الأكثر تقدما من نوعه على مستوى مؤسسات التمويل الإنمائي. وتشكل هذه المنهجية الأساس لنهج منسق لحوكمة الشركات تقوم بتنفيذه حاليا أكثر من 30 مؤسسة تمويل إنمائي.

كما تساعد مؤسسة التمويل الدولية على تدعيم الشركاء المحليين الذين سيواصلون تقديم خدمات خاصة بحوكمة الشركات في الأجل الطويل. ويتضمن ذلك مواد تدريبية وأدوات بناء المؤسسات في مجالات: رابطات مؤسسات حوكمة الشركات، ووضع المدونات وبطاقات قياس الأداء، والتدريب على القيادة في مجالس إدارة الشركات، وتسوية المنازعات، وتدريب الصحفيين الاقتصاديين، وتنفيذ ممارسات الحوكمة الجيدة في الشركات.

وتعتمد الحوكمة الرشيدة للشركات على التنوع في القيادة في مجالس الإدارة. وتسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى زيادة عدد النساء اللواتي يتم تعيينهن في مجالس إدارة الشركات لدى الجهات المتعاملة مع المؤسسة. علما بأن النساء يشكلن حوالي 24 في المائة من أعضاء مجالس الإدارة المعينين في المؤسسة. وتلتزم المؤسسة بزيادة هذه النسبة إلى 30 في المائة بحلول عام 2015.

التزام المؤسسة بالحد من بصمتها الكربونية

تهدف مؤسسة التمويل الدولية من خلال التزامها بالحد من بصمتها الكربونية إلى جعل الاستدامة جزءا لا يتجزأ من ثقافتها وأسلوب عملها. وبالاستمرار في تحسين أدائها البيئي والاجتماعي، تلتزم المؤسسة بالمعايير نفسها التي تطالب المتعاملين معها بتطبيقها.

استمرت المؤسسة في تطبيق نهجها العالمي بشأن الحد من بصمتها الكربونية في السنة المالية 2014. واستعانت أربعة من أكبر مكاتبنا القطرية — في إسطنبول، وجوهانسبرغ، ونيودلهي، وليما — بالغير لإجراء تقييمات لكفاءة استخدامها للطاقة. وحددت هذه المراجعات 10 فرص محتملة للتحسين يمكنها تحقيق وفورات سنوية قدرها 90 ألف دولار. وستسترد المؤسسة تكلفة تطبيق هذه الحلول خلال فترة ثلاث سنوات ونصف السنة.

وشجعت الحملة العالمية التي أطلقتها المؤسسة لتقليل استخدام الورق جميع الموظفين والمكاتب على خفض استخدام الورق في السنة المالية 2014. وجاء إطلاق هذه الحملة استجابة للدعوة التي أطلقها نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية يونغ كاي بخفض استخدام الورق في مكاتب المؤسسة على مستوى العالم بنسبة 15 في المائة.

وحقق مقر المؤسسة خفضا قدره 37 في المائة من مشتريات الأوراق — أي أكثر من 5 ملايين ورقة — بالإضافة إلى خفض نسبته 26 في المائة من مشتريات الأحبار مقارنة بالسنة المالية 2013، ويرجع ذلك في معظمه إلى التغييرات السلوكية في أسلوب العمل. وفي السنة المالية 2015، من المتوقع تحقيق تغييرات كبيرة في البنية التحتية للطباعة في مقر المؤسسة، وذلك من خلال خدمة الطباعة المنسقة على مستوى مجموعة البنك الدولي لتحقيق وفورات أكثر قوة.

وفي حين شاركت مكاتب المؤسسة في مختلف أنحاء العالم في حملة تقليل استخدام الورق من خلال أنشطة وفعاليات، مثل أيام "بلا ورق"، فإن هذه الحملة أوضحت الحاجة إلى بيانات أكثر قوة من المكاتب القطرية للمؤسسة حول استخدام الورق. وتبحث المؤسسة حاليا في أدوات برمجية لزيادة دقة جمع البيانات من مكاتبها القطرية.

في السنة المالية 2014، بلغ إجمالي الانبعاثات الكربونية من العمليات الداخلية للمؤسسة على الصعيد العالمي حوالي 51,400 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ومن أجل التعويض عن البصمة الكربونية الناجمة عن أنشطة عملياتها، اشترت المؤسسة حقوق انبعاثات غاز الكربون من مشروع الأفران الصحية النموذجية ومعالجة المياه في كينيا.

انبعاثات غاز الكربون في السنة المالية 2013 في أنشطة العمليات الداخلية لمؤسسة التمويل الدولية على الصعيد العالمي

طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

السفر لأغراض العمل	36,742.00	%72
الكهرباء المستخدمة في مكاتب المقر الرئيسي	7,277.80	%14
الكهرباء المستخدمة في المكاتب القطرية	4,191.48	%8
مصادر أخرى	3,160.53	%6
إجمالي الانبعاثات	51,371.80	%100

تقرير تأكيد مستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

بناءً على طلب تقدمت به مؤسسة التمويل الدولية، أجرينا مراجعة على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في التقرير السنوي للمؤسسة في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2014، وتضمن ذلك مؤشرات كمية ("المؤشرات") وقوائم نوعية ("القوائم"). واخترنا قوائم أُعتبرت ذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، وتنطوي على مخاطر محتملة على السمعة بالنسبة للمؤسسة، مع بيانات بشأن إدارة مسؤولية المؤسسة وأدائها. وتتصل المؤشرات والبيانات المالية بالمجالات الجوهرية التالية:

المجالات الجوهرية	القوائم	المؤشرات
سياسة مؤسسة التمويل الدولية	"مجالات التركيز الإستراتيجية للمؤسسة" (الصفحة 60) "حوكمة المؤسسة" (الصفحتان 84-85) "جهاز موظفي المؤسسة" (الصفحتان 82-83) "إدارة الحافظة" (الصفحة 90) "الأهداف الإنمائية لمؤسسة التمويل الدولية" (الصفحة 75)	
الفاعلية الإنمائية للاستثمارات والخدمات الاستشارية	"كيف تقيس المؤسسة نتائجها الإنمائية" (الصفحات 74-76) "نتائج الاستثمارات" (الصفحتان 76-77) "نتائج الخدمات الاستشارية" (الصفحتان 77-78)	مشاريع الاستثمار الحاصلة على تقدير تصنيفي مرتفع: 64 في المائة (الصفحة 76)؛ ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية لخدمات الاستثمار العامة حسب الصناعات (الصفحة 80)، والمناطق (الصفحة 80)، ومجالات الأداء (الصفحة 80)؛ ودرجات نظام تتبّع النواتج الإنمائية المرجحة وغير المرجحة (الصفحة 29). المشاريع الاستشارية الحاصلة على تقدير تصنيفي مرتفع: 76 في المائة (الصفحة 77)؛ والإنفاق الإجمالي على برامج الخدمات الاستشارية حسب: مجالات العمل (الصفحة 81)، والمناطق (الصفحة 81)
التغطية	"أسواق رأس المال المحلية — تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود والتكيف" (الصفحة 40) "الصحة والتعليم — بناء رأس المال البشري" (الصفحة 37)	التوظيف (بالملايين): 2.6 (الصفحة 47) عدد المرضى المستفيدين (بالملايين): 27.1 (الصفحة 36) عدد الطلبة المستفيدين (بالملايين): 2.5 (الصفحة 37) عدد المزارعين المستفيدين (بالملايين): 2.9 (الصفحة 38) المستفيدون من توزيع الغاز (بالملايين): 39.8 (الصفحة 33) المستفيدون من توزيع الكهرباء (بالملايين): 24.3 (الصفحة 33) المستفيدون من توزيع المياه (بالملايين): 30.3 (الصفحة 33) عدد ومبالغ قروض التمويل الأصغر والقروض المقدمة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم للسنة الميلادية 2013 (الصفحة 79)

نوع القروض	عدد القروض (بالملايين)	المبلغ (مليارات الدولارات)
قروض تمويل أصغر	29.1	28.01
قروض صغيرة ومتوسطة	5.4	273.60

التصنيف البيئي والاجتماعي	"معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية" (الصفحة 92) "التوظيف — خلق الوظائف — حجر الزاوية للتنمية" (الصفحة 46)	ارتباطات المؤسسة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 28)

الفئة	الارتباطات (ملايين الدولارات)	عدد المشاريع
A	1,668	23
B	4,328	160
C	7,162	268
FI	201	12
FI-1	682	13
FI-2	2,049	85
FI-3	1,171	38
المجموع	17,261	599

المجالات الجوهرية	القوائم	المؤشرات
أساليب العمل المستدام	"المناخ — تحويل المخاطر إلى فرص" (الصفحة 48) "المساواة بين الجنسين — قوة المرأة على التغيير" (الصفحتان 50-51) "الخدمات الاستشارية للمؤسسة" (الصفحتان 67-68) "التزام المؤسسة بالحد من البصمة الكربونية" (الصفحة 94)	الارتباطات في الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ للسنة المالية 2014 (الصفحة 48): 2479 مليون دولار الانبعاثات الكربونية (الصفحة 94): 51400 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة المالية 2014
التأثير على تنمية القطاع الخاص	"الصناعات الزراعية — تعزيز الأمن الغذائي" (الصفحتان 38-39) "البلدان متوسطة الدخل — تحقيق الرخاء على قاعدة عريضة" (الصفحة 56) "البنية التحتية — إقامة أساس قوي من أجل تحقيق الرخاء" (الصفحة 32) "الشراكات بين القطاعين العام والخاص — تحسين الخدمات الأساسية عبر شراكات القطاعين العام والخاص" (الصفحة 42) "القدرة على الحصول على التمويل — زيادة الدخل وتكوين الثروات" (الصفحتان 34-35)	
العمل في البلدان الأشد فقرا والهشة	"المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق المتأثرة بالصراعات — خلق الفرص في بيئات خطرة" (الصفحة 53) "أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط — الحد من الفقر حيث تشتد الحاجة" (الصفحة 54)	
العمل مع الآخرين	"تعبئة الموارد — الاستفادة من موارد المستثمرين الآخرين" (الصفحتان 44-45) "الشراكات" (الصفحة 88)	
إدارة الأصول	"شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة" (الصفحة 68)	
المساءلة في مؤسسة التمويل الدولية	"مجموعة التقييم المستقلة" (الصفحة 86)	

تهدف المراجعة التي قمنا بها إلى إعطاء تأكيد محدود[1] على ما يلي:

1. تم إعداد هذه المؤشرات وفقاً لمعايير رفع التقارير السارية في السنة المالية 2014 (معايير رفع التقارير)، التي تستند إلى تعليمات مؤسسة التمويل الدولية، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل مؤشر، وموجز بشأنها يرد في التقرير السنوي بالنسبة للمؤشرات ذات الصلة بالارتباطات المصنفة حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 28)، والفاعلية الإنمائية للاستثمارات والخدمات الاستشارية (نتائج الرصد والتتبع، الصفحتان 74-75)، وعلى الموقع الإلكتروني للمؤسسة بالنسبة للمؤشرات الأخرى.
2. تم عرض هذه القوائم بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات" المتاحة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة،[2] ومبادئ الملاءمة والاكتمال، والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.[3]

إن جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية مسؤول عن إعداد المؤشرات والقوائم بهدف تقديم المعلومات الخاصة بمعايير رفع التقارير، وإعداد التقرير السنوي.

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي بشأن المؤشرات والقوائم على أساس المراجعة التي قمنا بها. وقد أُجريت هذه المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) المعني بالتأكيد من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).[4] وتتحدد درجة استقلاليتنا وفقاً لمدونة آداب السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

طبيعة مراجعتنا ونطاقها

قمنا بالمراجعة التالية حتى يمكننا إبداء رأينا:

- قمنا بتقييم معايير وسياسات ومبادئ رفع التقارير من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها.
- قمنا بمراجعة محتوى التقرير السنوي حتى يمكن تحديد القوائم الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة والتنمية المدرجة أعلاه.
- على المستوى المؤسسي، أجرينا مقابلات مع أكثر من 25 شخصاً من المسؤولين عن رفع التقارير (الإبلاغ) بغرض تقييم مدى تطبيق معايير رفع التقارير أو إثبات دقة القوائم.
- قمنا على المستوى نفسه بتطبيق إجراءات تحليلية، وتحققنا — على أساس الاختبار — من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.
- قمنا بجمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو القوائم، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، واتفاقات القروض، والعروض والتقارير الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاء.
- قمنا بمراجعة طريقة عرض القوائم في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

1. الحصول على مستوى أعلى من التأكيدات كان سيقتضي مزيداً من العمل المكثف.
2. http://www.ifc.org/ifcext/disclosure.nsf/content/disclosure_policy.
3. تستخدم المؤسسة معيار المراجعة الدولية (ISAE 3000) من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والمبادرة العالمية لإعداد التقارير عن الاستدامة (GRI)، أو معيار المحاسبة AA1000.
4. ISAE 3000. "مهام التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

محددات مراجعتنا

اقتصرت مراجعتنا على القوائم والمؤشرات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغطِ الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

كما اقتصرت اختباراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت في مقر مؤسسة التمويل الدولية في واشنطن العاصمة. وفي نطاق العمل الذي تغطيه هذه القائمة، لم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة الخارجيين أو الجهات المتعاملة مع المؤسسة، ولم نجر اختبارات أو مقابلات تستهدف التحقق من صحة المعلومات الخاصة بالمشاريع المنفردة.

معلومات بشأن معايير رفع التقارير وعملية إعداد القوائم

فيما يتعلق بمعايير رفع التقارير وسياسات ومبادئ إعداد القوائم، نود إبداء الملاحظات التالية:

الملاءمة

تعرض مؤسسة التمويل الدولية معلومات الاستدامة عن تأثير عملياتها والمخاطر البيئية والاجتماعية، وآثار ونواتج المشاريع التي تمولها من مواردها مباشرةً أو من خلال مؤسسات الوساطة المالية. وتقوم المؤسسة بتقييم النتائج التنموية لاستثماراتها وخدماتها الاستشارية من خلال نظامها لتتبع النواتج الإنمائية، وتنفيذ إستراتيجية التقييم الخاصة بها، وأهدافها الإنمائية.

وفي مجال أداء نظام تتبع النواتج الإنمائية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي، فإننا ننوه إلى أن المؤسسة ستستفيد من زيادة تحسين ملاءمة المؤشرات وعددها، بجانب مؤشر نظم الإدارة البيئية والاجتماعية، بغرض تحسين قياس كيف يقوم المتعاملون معها بتحسين أدائهم البيئي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، يجب توسيع نطاق المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء الإنمائي للقطاع الخاص في نظام تتبع النواتج الإنمائية كي يعكس على نحوٍ أفضل الأثر على المستفيدين النهائيين على مدى دورة حياة المشاريع.

وتلتزم مؤسسة التمويل الدولية بتعزيز ملاءمة نتائجها الإنمائية والإجراءات المتصلة بتغطيتها على أساس مستمر. ويجري العمل بالفعل بشأن عدة مسائل، منها الصلة بين مجال أداء نظام تتبع النواتج الإنمائية على الصعيدين الاجتماعي والبيئي وتنفيذ معايير الأداء من جهة، ومواءمة مؤشرات تنمية القطاع الخاص فيما بين المؤسسات المالية الدولية من جهة أخرى. وينبغي أن يمكن هذا العمل مؤسسة التمويل الدولية من تغطية المسائل ذات الصلة في السنوات المقبلة.

الاكتمال

تغطي حدود رفع التقارير بشأن المؤشرات معظم أنشطة مؤسسة التمويل الدولية ذات الصلة. وتمت الإشارة بالفعل إلى النطاق الذي يغطيه كل مؤشر في التعليقات والملاحظات التالية للبيانات في التقرير السنوي. وعلى وجه الخصوص، في حين لم تجر مراجعة رسمية بعد نتائج نظام تتبّع النواتج الإنمائية لعمليات المؤسسة الاستثمارية في تمويل الأنشطة التجارية، فقد جرى دمج أول مجموعة من بيانات التغطية هذا العام كي تعكس أثر البرنامج العالمي لتمويل التجارة. وقُدمت الأرقام ذات الصلة إلى إدارة الرقابة الداخلية، وترد أيضا في جدول بيانات التغطية (الصفحة 79).

الحياد والوضوح

تتيح مؤسسة التمويل الدولية المعلومات بشأن المنهجيات المستخدمة في وضع المؤشرات في التعليقات الواردة بجانب البيانات المنشورة، أو في الأقسام المتصلة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.

ونرى ضرورة تعزيز الصلة بين مؤشرات التغطية والأهداف الإنمائية للمؤسسة بغرض تمكينها من زيادة توضيح إستراتيجيتها ونتائجها الإنمائية. وفي حين ترصد مؤشرات التغطية إسهامات المتعاملين مع المؤسسة بصفة عامة، فإن المؤسسة ترصد إسهاماتها في تحقيق النتائج الإنمائية من خلال أهدافها الإنمائية. ومن شأن الإبلاغ عما تحقق من الأهداف الإنمائية للمؤسسة أن يساعد في تحقيق عملية رفع التقارير بالمؤسسة فيما يتعلق بإسهاماتها ونتائجها الإنمائية.

الموثوقية

وقد واصلت مؤسسة التمويل الدولية تدعيم ضوابطها الداخلية بشأن "قروض التمويل الأصغر"، و "القروض الصغيرة والمتوسطة" (مؤشرات التغطية الخاصة بمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة). وفيما يتعلق بمؤشرات التغطية الأخرى، وبالإضافة إلى العديد من الضوابط المطبقة على مستوى المؤسسات والمشاريع، يجب أن تجري المؤسسة المزيد من الفحوصات على مصادر المعلومات — أو على مستوى المتعاملين معها — المستخدمة في تتبع مؤشرات التغطية. ولما كانت هذه البيانات غالبا ما تأتي مباشرة من مصادر خارجية، ويمكن في بعض الأحيان أن تستند إلى تقديرات -وليس إلى القوائم المالية المدققة للمتعاملين مع المؤسسة، فمن الضروري التأكد من اتساق البيانات المرفوعة مع التعريفات ومنهجيات حساب البيانات المعمول بها لدى المؤسسة. ويجب إجراء اختبارات إضافية على بعض العوامل التي تسهم في بيانات التغطية الرئيسية لزيادة موثوقية البيانات.

الخاتمة

بناءً على المراجعة التي قمنا بها، لم يصل إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد:

- أن هذه المؤشرات لم يتم إعدادها — من جميع النواحي الجوهرية — وفقاً لمعايير رفع التقارير؛
- أن هذه القوائم لم يتم عرضها — من جميع النواحي الجوهرية — بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

Paris-La Défense، فرنسا، 4 أغسطس/آب 2014

مراجعون مستقلون
ERNST & YOUNG et Associés

EY
بناء عالم
أفضل للعمل

Eric Duvaud
شريك، الفريق المعني بالتكنولوجيا النظيفة وخدمات الاستدامة

موجز مالي

تؤثر بيئة الأسواق العامة تأثيرا كبيرا على الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية.

وتتمثل العناصر الرئيسية لصافي دخل المؤسسة، ودخلها الشامل وتأثيره على مستوى صافي الدخل وتغيره، والدخل الشامل من عام لآخر فيما يلي:

العناصر	أبرز الآثار
صافي الدخل:	
العائد على الأصول المدرة للدخل	ظروف الأسواق، بما في ذلك مستويات الهامش ودرجة المنافسة. ويتم إدراج المبالغ المقيدة في حساب عدم التحقق والفوائد المستردة على القروض التي كانت في السابق في حساب عدم التحقق، والدخل من سندات المشاركة participation notes على القروض الفردية في الدخل من القروض.
الدخل المُتحقق من الأصول السائلة	الأرباح (الخسائر) المُتحققة وغير المُتحققة من حوافظ الأصول السائلة، المدفوعة بعوامل خارجية، مثل: بيئة أسعار الفائدة؛ وسيولة فئات بعض الأصول داخل حافظة الأصول السائلة.
الدخل من حافظة الاستثمار في أسهم رأس المال	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة فيما يتعلق بالاستثمارات في أسهم رأس المال. أداء حافظة الاستثمارات في الأسهم (بشكل رئيسي الأرباح الرأسمالية المتحققة، وأرباح الأسهم، وانخفاضات قيمة الأسهم equity impairment والأرباح من عمليات تبادل الأصول غير النقدية، والأرباح (الخسائر) غير المتحققة من استثمارات الأسهم).
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	تقييم مخاطر المقترضين، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة للتخلف عن السداد.
بنود الدخل والمصروفات الأخرى	مستوى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى المتعاملين معها، ومستوى المصروفات المتعلقة بتقاعد الموظفين، وخطط المزايا الأخرى، والموازنات الإدارية وغيرها التي تمت الموافقة عليها.
الأرباح (الخسائر) الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة	تشمل على نحو رئيسي الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للمبالغ المقترضة، شاملة هامش الائتمان والأدوات المالية المشتقة المرتبطة به لدى المؤسسة، والأرباح غير المُتحققة المرتبطة بحافظة الاستثمارات، شاملة حق البيع والضمانات وخيارات الأسهم التي تعتمد على عدة عوامل منها المناخ العالمي للأسواق الصاعدة. ويتم تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	مستوى المنح التي وافق عليها مجلس المحافظين إلى المؤسسة الدولية للتنمية.
بنود أخرى للدخل الشامل:	
الأرباح (الخسائر) غير المُتحققة من استثمارات أسهم رأس المال المقيدة وسندات الديون المتاحة للبيع	المناخ العالمي للأسهم المطروحة في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة. وتُقدر قيمة هذه الاستثمارات في أسهم رأس المال باستخدام أسعار الأسواق المعلنة غير المعدلة، وتُقدر قيمة سندات الديون باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
صافي الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المسجلة، وتكاليف الخدمات السابقة غير المسجلة على خطط المزايا	العائد على أصول برامج المعاشات التقاعدية، والافتراضات الأساسية التي تستند إليها التزامات المزايا المتوقعة، شاملة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، ومصروفات الموظفين، والخبرة السابقة، وأفضل تقدير لجهاز الإدارة للتغيرات في تكاليف المزايا والأوضاع الاقتصادية في المستقبل.

صافي الدخل

أفادت مؤسسة التمويل الدولية بأن مستوى الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المتحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، بلغ 1782 مليون دولار في السنة المالية 2014، مقابل 909 ملايين دولار في السنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2013 (السنة المالية 2013)، و 2013 مليون دولار في السنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2012 (السنة المالية 2012).

وكانت الزيادة في مستوى الدخل قبل احتساب الأرباح والخسائر غير المتحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2014 عند مقارنتها بالسنة المالية 2013، وفي السنة المالية 2013 عند مقارنتها بالسنة المالية 2012، نتيجة أساسية لما يلي (بملايين الدولارات):

الزيادة (الانخفاض) في السنة المالية 2014 مقابل السنة المالية 2013	
ارتفاع الأرباح المُتحققة من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	633
انخفاض غير مؤقت من استثمارات أسهم رأس المال وسندات الديون	206
انخفاض مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والذمم المدينة الأخرى	155
ارتفاع الدخل المتأتي من أنشطة تداول الأصول السائلة	99
بنود أخرى، بالصافي	77
التغير العام	**873**

وبلغ إجمالي صافي الخسائر غير المتحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة بالقيمة العادلة 43 مليون دولار في السنة المالية 2014 (صافي أرباح قدرها 441 مليون دولار في السنة المالية 2013 وصافي خسائر قدرها 355 مليون دولار في السنة المالية 2012)، وأسفر ذلك عن تحقيق دخل قدره 1739 مليون دولار في السنة المالية 2014 قبل احتساب المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وذلك مقارنة بمبلغ قدره 1350 مليون دولار في السنة المالية 2013 و 1658 مليون دولار في السنة المالية 2012. وبلغ إجمالي المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية 251 مليون دولار في السنة المالية 2014، مقابل 340 مليون دولار في السنة المالية 2013، و 330 مليون دولار في السنة المالية 2012. وبلغ إجمالي صافي الأرباح المنسوبة إلى الحصص غير المسيطرة 5 ملايين دولار في السنة المالية 2014 (مقابل خسائر قدرها 8 ملايين دولار في السنة المالية 2013 وصفر في السنة المالية 2012). وعليه، بلغ صافي إجمالي الدخل المنسوب للمؤسسة 1483 مليون دولار في السنة المالية 2014، مقابل صافي دخل قدره 1018 مليون دولار في السنة المالية 2013، و 1328 مليون دولار في السنة المالية 2012.

ونعرض فيما يلي صافي دخل (خسائر) المؤسسة لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات):

صافي الدخل (الخسارة)

السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران (بملايين الدولارات)

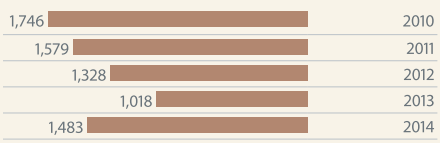

الجدول أدناه يعرض بيانات مالية مختارة لآخر خمس سنوات مالية (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك):

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2014	2013	2012	2011	2010
أبرز ملامح قوائم الدخل الموحدة:					
الدخل المتأتي من القروض والضمانات والأرباح والخسائر المتحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	**1,065**	996	993	802	759
(المخصصات) الإفراج عن مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	**(88)**	(243)	(117)	40	(155)
الدخل المتأتي من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة	**1,289**	732	1,548	1,601	1,595
الدخل المتأتي من سندات الديون والأرباح والخسائر المتحققة من سندات الديون والأدوات المُشتقة المرتبطة	**89**	69	71	67	89
الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة	**599**	500	313	529	815
رسوم على المبالغ المقترضة	**(196)**	(220)	(181)	(140)	(163)
بنود دخل أخرى	**461**	441	448	222	176
مصروفات أخرى	**(1,418)**	(1,401)	(1,207)	(981)	(853)
أرباح (خسائر) عمليات النقد من الأنشطة غير القابلة للتداول	**(19)**	35	145	(33)	(82)
الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر المتحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**1,782**	909	2,013	2,107	2,181
صافي الأرباح والخسائر غير المتحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة	**(43)**	441	(355)	72	(235)
الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**1,739**	1,350	1,658	2,179	1,946
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(251)**	(340)	(330)	(600)	(200)
صافي الدخل	**1,488**	1,010	1,328	1,579	1,746
ناقصاً: صافي الدخل (الخسارة) المنسوبة للحصص غير المسيطرة	**(5)**	8	-	-	-
صافي الدخل المنسوبة للمؤسسة	**1,483**	1,018	1,328	1,579	1,746
أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة:					
مجموع الأصول	**84,130**	77,525	75,761	68,490	61,075
أصول سائلة، غير شاملة الأدوات المُشتقة المرتبطة	**33,738**	31,237	29,721	24,517	21,001
الاستثمارات	**38,176**	34,677	31,438	29,934	25,944
المبالغ المستحقة من الاقتراضات، شاملة تعديلات القيمة العادلة	**49,481**	44,869	44,665	38,211	31,106
مجموع رأس المال	**23,990**	22,275	20,580	20,279	18,359
منه					
أرباح محتجزة غير مخصصة	**20,002**	18,435	17,373	16,032	14,307
أرباح محتجزة مخصصة	**194**	278	322	335	481
قيمة المساهمات في أسهم رأس المال	**2,502**	2,403	2,372	2,369	2,369
بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم	**1,239**	1,121	513	1,543	1,202
حصص غير مسيطرة	**53**	38	-	-	-

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2014	2013	2012	2011	2010
النسب المالية:[أ]					
العائد على متوسط الأصول (معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)[ب]	**%1.8**	%1.3	%1.8	%2.4	%3.1
العائد على متوسط الأصول (معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها)[ج]	**%1.8**	%0.9	%2.8	%1.8	%3.8
العائد على متوسط رأس المال (معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)[د]	**%6.4**	%4.8	%6.5	%8.2	%10.1
العائد على متوسط رأس المال (معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها)[هـ]	**%6.5**	%3.1	%9.9	%6.0	%11.8
نسبة السيولة العامة[و]	**%78**	%77	%77	%83	%71
مستوى سيولة التمويل الخارجي[ز]	**%359**	%309	%327	%266	%190
نسبة الديون إلى المساهمات في رأس المال[ح]	**1:2.7**	1:2.6	1:2.7	1:2.6	1:2.2
اجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة[ط]	**%6.9**	%7.2	%6.6	%6.6	%7.4
تدابير رأس المال:					
إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)[ي]	**18.0**	16.8	15.5	14.4	12.8
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)[ك]	**21.6**	20.5	19.2	17.9	16.8
رأس المال الإستراتيجي[ل]	**3.6**	3.8	3.7	3.6	4.0
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام[م]	**1.4**	1.7	1.8	1.8	2.3
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المتاحة	**%7**	%8	%9	%10	%14

أ. يتم احتساب بعض النسب المالية، على النحو المبين أدناه، مع استبعاد آثار الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات والأدوات المالية الأخرى غير القابلة للتداول، وبنود الدخل الشامل المتراكم الآخر، والآثار الناشئة عن الكيانات ذات المصالح المتغيرة الموحدة (VIEs).

ب. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية لمتوسط مجموع الأصول في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

ج. احتساب متوسط كل من: صافي الدخل مع استبعاد الأرباح والخسائر غير المُتحققة الناتجة عن بعض الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من الكيانات ذات الحصص المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، كنسبة مئوية من مجموع القروض المصروفة والاستثمارات في أسهم رأس المال (غير شاملة الاحتياطيات) بسعر التكلفة، والأصول السائلة غير شاملة عمليات إعادة الشراء، والأصول الأخرى، وذلك للفترة الحالية والسنة المالية السابقة.

د. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع رأس المال (لا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة بسبب الاكتتابات المنتظرة) في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

هـ. احتساب متوسط كل من: صافي الدخل مع استبعاد الأرباح والخسائر غير المُتحققة الناتجة عن بعض الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من الكيانات ذات الحصص المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، كنسبة مئوية من أسهم رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (قبل احتساب بعض الأرباح والخسائر غير المُتحققة، مع استثناء المخصصات المتراكمة التي لم تُحدد مصروفاتها بعد)، والأصول الأخرى، وذلك للفترة الحالية والسنة المالية السابقة.

و. تنص سياسة مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالوضع العام للسيولة على وجوب أن تحتفظ المؤسسة في جميع الأحوال بحد أدنى من السيولة، بجانب ارتباطات الاقتراض غير المسحوبة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي تغطي على الأقل 45 في المائة من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية (النطاق المستهدف هو 65 - 95 في المائة).

ز. تهدف مؤسسة التمويل الدولية إلى الاحتفاظ بحد أدنى من السيولة، ويتألف ذلك من الإيرادات المتأتية من التمويل الخارجي، وذلك لتغطية نسبة لا تقل عن 65 في المائة من مبلغ (1) 100 في المائة من القروض الممتازة المباشرة المرتبط بتقديمها ولكنها غير مدفوعة؛ (2) 30 في المائة من الضمانات المرتبط بتقديمها؛ و (3) 30 في المائة من أدوات إدارة المخاطر لدى الجهات المتعاملة المرتبط بتقديمها. وفي الربع الثالث من السنة المالية 2013، قرر جهاز إدارة المؤسسة تعديل سياسة التمويل الخارجي، وذلك بإلغاء سقف التمويل المقرر على نطاق العمليات البالغ 65 في المائة إلى 85 في المائة.

ح. تُعرّف نسبة المديونية (الديون/المساهمات في رأس المال) بأنها عدد المرات التي تغطي فيها الاقتراضات القائمة — بالإضافة إلى الضمانات القائمة — رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة (غير شاملة مخصصات الأرباح المحتجزة والأرباح/الخسائر المؤكدة التي لم تتحقق بعد).

ط. يُعرّف إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى حافظة القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من إجمالي القروض المدفوعة.

ي. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بالمؤسسة يتسق مع الحفاظ على متطلبات التصنيف الائتماني من فئة AAA. ويتم احتسابه على أنه مجمل متطلبات رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر لكل فئة من فئات الأصول في المؤسسة.

ك. رأس المال المدفوع مضافا إليه الأرباح المحتجزة، غير شامل الأرباح المحتجزة المخصصة، مضافا إليه الاحتياطيات العامة والمحددة لتغطية خسائر القروض. ويشكل ذلك مستوى الموارد المتاحة تحت إطار كفاية رأس المال الاقتصادي القائم على تحليل المخاطر بالمؤسسة.

ل. إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

م. 90 في المائة من إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

الارتباطات

في السنة المالية 2014، بلغ مجموع الارتباطات 22.404 مليار دولار، مقابل 24.853 مليار دولار في السنة المالية 2013، بانخفاض قدره 10 في المائة، بلغت ارتباطات المؤسسة منها 17.261 مليار دولار (18.349 مليار في السنة المالية 2013)، وبلغت الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها 5.143 مليار دولار (6.504 مليار دولار في السنة المالية 2013).

تألفت ارتباطات المؤسسة والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها في السنتين الماليتين 2014 و 2013 مما يلي (بملايين الدولارات):

	السنة المالية 2014	السنة المالية 2013
إجمالي الارتباطات[1]	**22,404**	24,853
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية		
القروض	**7,579**	8,520
استثمارات في أسهم رأس المال	**2,324**	2,732
ضمانات:		
برنامج تمويل التجارة العالمية	**7,007**	6,477
مصادر أخرى	**321**	482
إدارة المخاطر لدى المتعاملين	**30**	138
إجمالي ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية	**17,261**	18,349
الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها		
قروض المشاركة، والقروض الموازية، والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها		
قروض المشاركة	**2,043**	1,829
القروض الموازية	**730**	1,269
البرنامج الموجَّه لمحافظ الإقراض المشترك	**320**	-
الموارد الأخرى التي تمت تعبئتها	**606**	480
إجمالي قروض المشاركة، والقروض الموازية، والموارد الأخرى التي تمت تعبئتها	**3,699**	3,578
شركة إدارة الأصول		
صندوق رسملة سوق الأسهم	**7**	214
صندوق إعادة رسملة الديون الثانوية	**516**	209
الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**84**	210
صندوق إعادة رسملة أفريقيا	**-**	92
صندوق إعادة رسملة المصارف الروسية	**2**	43
صناديق التحفيز	**75**	-
صندوق الهياكل الأساسية العالمية	**146**	-
إجمالي شركة إدارة الأصول	**830**	768
مبادرات أخرى		
برنامج سيولة التجارة العالمية، وبرنامج تمويل السلع الأولية الحرجة	**500**	1,096
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	**114**	942
برنامج تسهيلات التصدي لأزمة البنية التحتية	**-**	110
برنامج استرداد الديون والأصول	**-**	10
مجموع المبادرات الأخرى	**614**	2,158
مجموع الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	**5,143**	6,504
نسبة الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها	**0.30**	0.35

نسبة الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها — مقابل كل دولار ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديمه، استطاعت تعبئة ما قيمته 0.30 دولار في السنة المالية 2014 (0.35 دولار في السنة المالية 2013) (في شكل قروض مشاركة، وقروض موازية، وموارد أخرى تمت تعبئتها، وحصة الجهات الأخرى غير المؤسسة من التمويل المنظم، وارتباطات الجهات الأخرى (غير المؤسسة) في المبادرات، وارتباطات استثمارات الجهات الأخرى غير المؤسسة في الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول).

اعتبارا من السنة المالية 2015، تعتزم مؤسسة التمويل الدولية تغيير ممارستها الحالية فيما يتعلق بالإبلاغ عن حجم ارتباطات القروض التراكمية الخاصة بأعمال التمويل قصير الأمد على مدار سنة مالية، ثم تجمعها ضمن أحجام ارتباطات التمويل طويلة الأجل للإبلاغ عن أعمال التمويل قصير الأجل، وذلك استنادا إلى متوسط حافظة أعمالها السنوية القائمة قصيرة الأجل في سنة مالية، والإبلاغ عنها على نحوٍ منفصل عن أعمالها المتعلقة بالتمويل طويل الأجل. علما بأنه إذا طُبقت الممارسة الجديدة في السنة المالية 2014، فإن حجم مكونات برنامج تمويل التجارة العالمية وبرنامج تمويل موردي التجارة العالمية، المدرجة في القروض والضمانات، كان سيقل بواقع 4.3 مليار دولار في السنة المالية 2014 (أقل بواقع 4.6 مليار دولار — السنة المالية 2013).

1. ارتباطات سندات الديون مدرجة في القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال استنادا إلى خصائصها السائدة.

شركة إدارة الأصول

يوجز الجدول التالي أنشطة الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول في 30 يونيو/حزيران 2014 و 30 يونيو/حزيران 2013 (بملايين الدولارات ما لم يذكر خلاف ذلك):

	صندوق رسملة سوق الأسهم	صندوق إعادة رسملة الديون الثانوية	الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	صندوق إعادة رسملة أفريقيا	صندوق إعادة رسملة المصارف الروسية	صناديق التحفيز	صندوق الهياكل الأساسية العالمية	المجموع
الأصول التي تديرها الشركة في 30 يونيو/حزيران 2014	1,275	1,725	1,000	182	550	418	1,200	6,350
من المؤسسة	775	225	200	-	250	75	200	1,725
من مستثمرين آخرين	500	1,500	800	182	300	343	1,000	4,625
للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2014								
مدفوعات المستثمرين إلى الصندوق:								
من المؤسسة	8	77	21	-	9	3	32	150
من مستثمرين آخرين	5	514	83	3	10	15	165	795
مدفوعات الصندوق	21	544	89	-	4	12	172	842
مدفوعات الصندوق (العدد)	3	8	9	-	2	17	6	45

	صندوق رسملة سوق الأسهم	صندوق إعادة رسملة الديون الثانوية	الصندوق المعني بأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	صندوق إعادة رسملة أفريقيا	صندوق إعادة رسملة المصارف الروسية	صناديق التحفيز	صندوق الهياكل الأساسية العالمية	المجموع
الأصول التي تديرها الشركة في 30 يونيو/حزيران 2013	1,275	1,725	1,000	182	550	282	500	5,514
من المؤسسة	775	225	200	-	250	75	100	1,625
من مستثمرين آخرين	500	1,500	800	182	300	207	400	3,889
للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2013								
مدفوعات المستثمرين إلى الصندوق:								
من المؤسسة	336	33	63	-	38	1	1	472
من مستثمرين آخرين	217	223	252	94	46	2	3	837
مدفوعات الصندوق	546	249	297	91	78	-	-	1,261
مدفوعات الصندوق (العدد)	7	5	12	4	2	-	-	30

خطاب إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين بمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم جيم يونغ كيم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين. ويسر المديرون التنفيذيون الإفادة بأن المؤسسة قد قامت، في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2014، بزيادة الأثر الإنمائي المستدام لعملياتها من خلال استثمارات القطاع الخاص والخدمات الاستشارية.

网站资源

Web 和社交媒体资源

国际金融公司的网站 (www.ifc.org) 提供有关公司业务活动每个方面的全面信息。网站内容包括：世界各地办事机构联系信息、新闻发布稿、专题报导、成果测量数据、投资项目建议信息披露文件以及关键的政策及指导原则。

《国际金融公司 2014 年年度报告》的网络版提供可下载的 PDF 文件，包含印刷版的全部内容和其他语种的译文（其他语种的译文将稍后在网上发布）。网络版年度报告的网址：www.ifc.org/annualreport。网站还提供更多有关可持续性的信息，包括一项全球报告倡议组织的指数。

国际金融公司在线

国际金融公司网站
ifc.org

年度报告
ifc.org/AnnualReport

社交媒体索引
ifc.org/SocialMediaIndex

Facebook
facebook.com/IFCwbg

Twitter
twitter.com/IFC_org

LinkedIn
on.ifc.org/ifcLinkedIn

Google+
gplus.to/IFCwbg

Scribd
scribd.com/IFCpublications

YouTube
youtube.com/IFCvideocasts

制作信息

IFC 年度报告工作组：
Bruce Moats
世界银行集团外部及企业关系部主任

Lisa Kopp
品牌管理负责人

Joseph Rebello
总编

Aaron Rosenberg
公共事务主管

Inae Riveras
编辑顾问

Katherine Klaben
顾问

设计：Addison
www.addison.com

印刷：Phoenix Litho
phoenixlitho.com

照片：

封面：Illusion CGI Studio
插页：Ray Rayburn/WB Photolab
第 2 页：Iwan Bagus
第 6 页：Illusion CGI Studio
第 8 页：GS/Gallery Stock
第 9 页：Amani Willett/Gallery Stock
第 10 页：Kurt Stallaert/Gallery Stock
第 11 页：Richard Hamilton Smith/Gallery Stock
第 12 页：Steve Cole/Getty
第 13 页：Will Sanders/Getty
第 14 页：Christian Kober/Getty
第 15 页：GS/Gallery Stock
第 16 页：GS/Gallery Stock
第 17 页：Tom Nagy/Gallery Stock
第 18 页：Leren Lu/Getty
第 19 页：Catherine Hyland/Gallery Stock
第 20 页：Gallery Stock: Jens Goerlich (2), Peter Guenzel; Cityscape Digital; Panos: Georg Gerster, Qilai Shen Getty: Fuse; World Bank: Imal Hashemi/Taimani Films, UNICEF Burundi/Colfs, John Hogg, Graham Crouch, Scott Wallace
第 22 页：Iwan Bagus
第 30 页：Bridge International Academies
第 31 页：Kruno Blažinovi, ECOM Coffee, Joseph Rebello
第 32 页：Seven Energy
第 34 页：Fedecredito
第 35 页：Finca Afghanistan
第 36 页：Bridge International Academies
第 38 页：Del Campo; Richard Caines (inset)
第 40 页：Shailesh Andrade
第 43 页：Kruno Blažinovi
第 44 页：Konrad Wothe
第 45 页：Andrew McConnell/Panos
第 47 页：Muntasir Mamun Imran
第 48 页：Dana Smillie/World Bank
第 50 页：ECOM Coffee
第 51 页：Brangelina Clawson/World Bank (inset)
第 52 页：Joseph Rebello
第 55 页：Brad Roberts
第 56 页：Mehmet Namik Ugur, World Bank

2014

IFC
مؤسسة التمويل الدولية
مجموعة البنك الدولي

خلق الفرص حيثما تكون
الحاجة ماسة إليها

2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433 USA

202 473 3800
ifc.org

مجموعة البنك الدولي

2014